الجمهـورية الجزائـــرية الديـمقـراطية الشعبيـــة

وزارة التعليـم العـالي والبحـث العلمـي

جامعة محمد خيضـر – بسكرة –

كـلية العلـوم الاقتصـادية والتجـارية وعلـوم التسييـر

قسـم: العلوم التجاريـة

المـوضـوع

أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية

– دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي(2009–2018) –

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبية

تخـصص: محاسبـــة

إعداد الطالـب :

شادلي محمد محي الدين عبدالقادر

الأستاذ المـشرف :

د. عباسي صابر

رقـم التسجيل:	***2019*****.....**
تـاريخ الإيـداع	**.....**

السنة الجامعية 2018–2019

بسم الله الرحمن الرحيم

إهــداء

إلى أعز الناس إلى قلبي

إلى من سهر الليالي حرصا عليَّ

إلى أمي حفظها الله وأطال في عمرها

إلى والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جنَّاته

إلى كل إخوتي وأخواتي وكل من أحببناه وأحبنا في الله

شكـر وعرفـان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

أتقدم بجزيل الشكر لكل المخلصين الذين لم يألوا جهداً في مساعدتنا في كل صغيرة وكبيرة، وأخص بالذكر الأستاذ الفاضل: عباسي صابر الذي قَبِل الإشراف على هذه الدراسة ورافقنا بالتوجيه والإرشاد بصبر وحلم وعلم فجزاه الله كل خير ووفقه لكل خير وبر.

ملخص:

نهدف من هذه الدراسة إلى محاولة معرفة أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق جودة القوائم المالية في المصارف الإسلامية، وذلك من خلال دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي خلال الفترة من 2009-2018، باعتباره من المصارف الرائدة في تطبيق هذه المعايير.

من أهم نتائج الدراسة أن معايير المحاسبة الإسلامية لها تأثير واضح على جودة التقارير المالية.

الكلمات المفتاحية: مصرف إسلامي، معايير محاسبة، جودة قوائم مالية.

JEL : M41

Abstract:

In this study we aim to search the importance of applying Islamic accounting standards to improve financial reports in Islamic banks. and that by studying Qatar Islamic bank financial reports from 2009 to 2018 as one of the major banks that apply these standards in its accounting.

One of the main results of the study is that Islamic accounting standards have an impact on the quality of financial reports of Islamic banks.

Key words: Islamic bank, accounting standards, financial reports quality.

قائمة المحتويات:

المحـــتويـــــــــــات	الصفحة
الإهداء	**ب**
شكر وعرفان	**ج**
الملخص	**د**
قائمة المحتويات	**هـ-ح**
قائمة الجداول	**ط**
قائمة الأشكال	**ي**
قائمة الملاحق	**ي**
قائمة الاختصارات	**ي**
مقدمة	**ك-ع**
الفصل الأول: إطار نظري حول معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	**9-1**
تمهيد	**2**
المبحث الأول: ماهية محاسبة المصارف الإسلامية	**3-**
- المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية	**3**
- المطلب الثاني: المحاسبة في المصارف الإسلامية وخصائصها	**4**
أولا- المحاسبة في المصارف الإسلامية	**4**
ثانيا- خصائص المحاسبة في المصارف الإسلامية	**5**
- المطلب الثالث: أهداف المحاسبة في المصارف الإسلامية	**7**
المبحث الثاني: ماهية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	**19-10**
-المطلب الأول : التعريف بالهيئة و بأهدافها	**10**
أولا: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	**10**
ثانيا: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	**11**
-المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للهيئة و منهجيتها في إعداد المعايير	**13**
أولا: الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	**13**

ثانيا: منهجية الهيئة في إعداد وتطوير ومراجعة المعايير	**16**
المطلب الثالث: علاقة الهيئة بمجلس معايير المحاسبة الدولية	**18**
المبحث الثالث: إطار نظري حول معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	**20-**
- المطلب الأول: طبيعة معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية	**20**
أولا: التعريف بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	**20**
ثانيا: مبررات معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	**21**
- المطلب الثاني: عرض معايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية	**22**
- المطلب الثالث: علاقة معايير المحاسبة الإسلامية بمعايير المحاسبة الدولية	**24**
خلاصة الفصل الأول	**27**
الفصل الثاني: إطار نظري حول جودة قوائم المصارف الإسلامية	**85-28**
تمهيد	**29**
المبحث الأول: ماهية جودة القوائم المالية	**49-31**
- المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول جودة القوائم المالية	**31**
أولا- القوائم المالية وأهدافها	**31**
ثانيا- مفهوم جودة القوائم المالية	**33**
ثالثا- تقييم جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية	**35**
- المطلب الثاني: قياس جودة القوائم المالية بالمقاربتين الكمية والنوعية	**38**
أولا- المقاربة النوعية لقياس جودة القوائم المالية	**39**
ثانيا- المقاربة الكمية لقياس جودة القوائم المالية	**43**
- المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية	**46**
المبحث الثاني: القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الإسلامية	**74-50**
- المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية للمصارف الإسلامية واحتياجاتهم	**50**
أولا- مستخدمو القوائم المالية للمصارف الإسلامية	**50**
ثانيا- احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصارف الإسلامية	**52**
- المطلب الثاني: الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية	**53**
- المطلب الثالث: عرض القوائم المالية ومكوناتها حسب معيار المحاسبة رقم (1)	**62**
أولا- العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية)	**62**

ثانيا- العرض والإفصاح في قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج)	**66**
ثالثا- العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية	**68**
رابعا- العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو الأرباح المحتجزة(المبقاة)	**69**
خامسا- العرض والإفصاح في قائمة الاستثمارات المقيدة	**71**
سادسا- العرض والإفصاح في قائمة مصادر أموال الزكاة واستخداماتها	**73**
سابعا- العرض والإفصاح في قائمة مصادر أموال القرض الحسن واستخداماتها	**74**
المبحث الثالث: دور معايير المحاسبة الإسلامية في تحسين جودة القوائم المالية	**84-75**
- المطلب الأول: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تحسين جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية	**75**
- المطلب الثاني: آثار عدم تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على جودة قوائم المصارف الإسلامية	**79**
- المطلب الثالث: تحديات تحسين جودة القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية	**82**
خلاصة الفصل الثاني	**85**
الفصل الثالث: تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ودورها في تحقيق جودة قوائم المصارف الإسلامية-دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي-	**118-86**
تمهيد	**98-87**
المبحث الأول : مصرف قطر الإسلامي واعتماده لمعايير المحاسبة الإسلامية	**88**
- المطلب الأول : التعريف بمصرف قطر الإسلامي، خصائصه المالية	**88**
أولا- التعريف بمصرف قطر الإسلامي	**88**
ثانيا- الخصائص المالية لمصرف قطر الإسلامي	**89**
- المطلب الثاني : أهداف مصرف قطر الإسلامي و هيكله التنظيمي	**91**
أولا- أهداف مصرف قطر الإسلامي	**91**
ثانيا- الهيكل التنظيمي لمصرف قطر الإسلامي	**92**
- المطلب الثالث : اعتماد مصرف قطر الإسلامي لمعايير المحاسبة الإسلامية	**96**
أولا- اعتماد دولة قطر لمعايير المحاسبة الإسلامية	**96**
ثانيا- اعتماد مصرف قطر الإسلامي لمعايير المحاسبة الإسلامية	**97**

المبحث الثاني : تقييم جودة قوائم مصرف قطر الإسلامي باستخدام المقاربة النوعية	**110-99**
– المطلب الأول : نموذج الدراسة	**99**
– المطلب الثاني : بناء نموذج الدراسة	**101**
– المطلب الثالث : تحليل نتائج الدراسة	**108**
المبحث الثالث: تقييم جودة قوائم مصرف قطر الإسلامي باستخدام المقاربة الكمية	**117-111**
– المطلب الأول : نموذج الدراسة	**111**
– المطلب الثاني : تحليل نموذج الدراسة	**112**
– المطلب الثالث : نتائج الدراسة	**116**
خلاصة الفصل الثالث	**118**
خاتمة	**119**
قائمة المراجع	**122**
الملاحق	**128**

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجــدول	رقم الصفحة
1	الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية	56
2	الإفصاح في قائمة المركز المالي	63
3	الإفصاح في قائمة الدخل	67
4	الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية	69
5	الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة	70
6	الإفصاح في قائمة الاستثمارات المقيدة	72
7	قائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة	73
8	قائمة مصادر أموال القرض الحسن واستخداماتها	74
9	تقييم جودة القوائم المالية بالمقاربة النوعية	100
10	إجابة تقييم جودة القوائم المالية بالمقاربة النوعية	108
11	نسب تحقق الخصائص الجودة في قوائم مصرف قطر الإسلامي	110
12	حساب المستحقات الكلية لصرف قطر الإسلامي (2009-2018)	112
13	معاملات معادلة الانحدار المقدرة للنموذج	114
14	المستحقات الغير اختيارية، المستحقات الاختيارية وإدارة الأرباح في مصرف قطر الإسلامي 2009-2018	116
15	نسبة سنوات ممارسة إدارة الأرباح في مصرف قطر الإسلامي	117

قائمة الأشكال :

رقم الشكل	عنوان الشـــكـــل	رقم الصفحة
1	الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية	16
2	معايير جودة المعلومات المحاسبية	36
3	الخصائص النوعية للقوائم المالية	43
4	تطور أصول وخصوم مصرف قطر الإسلامي (2009-2018)	90
5	تطور صافي أرباح مصرف قطر الإسلامي (2009-2018)	90
6	الهيكل التنظيمي لمصرف قطر الإسلامي	96
7	مركز القيمة المعرضة للخطر لمصرف قطر الإسلامي	103
8	تطور موجودات مصرف قطر الإسلامي 2014-2018	106

قائمة الملاحق :

الرقـم	العنــوان	الصفحة
1	تطور أصول وخصوم مصرف قطر الإسلامي 2009-2018	128
2	تطور صافي أرباح مصرف قطر الإسلامي (2009-2018)	128

قائمة المختصرات :

الرمز	باللغة الأجنبية	باللغة العربية
AAOIFI	Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions	هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية
IAS	Intertnational Accounting Standards	معايير المحاسبة الدولية
IASB	Intertnational Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة الدولية
IFRS	International Financial Reporting Standards	معايير التقارير المالية الدولية
FASB	Financial Accounting Standards Board	مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي

مقدمـــة:

تمكنت المصارف الإسلامية من احتلال مكانة معتبرة في السوق المالية و المصرفية في الدول العربية و الإسلامية ، و ذلك من خلال طرحها لمنتجات تنافسية تلبي حاجات فئة كبيرة من المجتمع الذي تنشط فيه ، و قد امتدت خدماتها حتى للدول غير الإسلامية نظرا لفعالية و جودة عملياتها و تحَقُق آثارها على الاقتصاد الحقيقي، ومما يؤكد أهمية هذه المؤسسات التزايد المستمر في أعدادها وكذلك في عدد الفروع التي تقدم الخدمات المالية الإسلامية داخل المؤسسات و المصارف التقليدية، و قد بلغ مجموع أصولها 2.2 تريليون دولار نهاية سنة 2017 مع الارتفاع المستمر في معدلات نموها.

وانطلاقا من الخصائص التي تميز هذه المؤسسات عن غيرها من المؤسسات والمصارف المالية التقليدية من حيث مراعاتها وحرصها على عدم مخالفة قواعد الشريعة الإسلامية في تعاملاتها وإفصاحاتها، كان لابد من إيجاد إطار محاسبي وقانوني يتوافق مع جوهرها لتنظيم عملياتها و محاسبتها و توحيد مرجعيتها ،و قد تم تأسيس هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سنة 1990 بالجزائر و التي مقرها حاليا بالبحرين كهيئة ذات شخصية معنوية مستقلة و غير ربحية ، تهدف لتطوير فكر المحاسبة و المراجعة المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية ، وكذا إصدار وتطوير وترجمة المعايير المحاسبية والشرعية ومعايير المراجعة والحوكمة وأخلاقيات العمل الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والصناعة المصرفية ، من أجل توحيد المرجعية المحاسبية و توفير درجة متقدمة من التوافق والتجانس بين هذه المؤسسات حول العالم .

وفي ظل القبول الدولي الكبير لمعايير المحاسبة الدولية بين المؤسسات و المنظمات و الحكومات ، و التي من ضمنها العديد من الدول الإسلامية، تُضطر البنوك و المؤسسات المالية الإسلامية العاملة في تلك البلدان إلى الالتزام بالمعايير الدولية أو بالمعايير الوطنية في إعدادها لقوائمها المالية و معالجاتها المحاسبية والتي لا تراعي–المعايير– في أغلبها خصوصية وجوهر تلك المؤسسات، مما قد يؤثر بشكل سلبي على جودة قوائمها و إفصاحها، و من هنا تبرز أهمية معايير المحاسبة الإسلامية كخيار مهم لتطبيقها وتبنيها من طرف المؤسسات الإسلامية وخاصة البنوك الإسلامية نظرا لملاءمتها وأخذها بالحسبان آلية وخصوصية عملها المحاسبي.

الإشكالية:

و من خلال ما سبق تتجلى معالم إشكالية الدراسة كما يلي :

ما مدى أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية؟

ويتفرع عن السؤال الرئيسي الأسئلة التالية:

– هل تساهم معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية؟

– هل يتم تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في مصرف قطر الإسلامي؟

–هل يوجد أثر لتطبيق معايير المحاسبة الإسلامي على جودة القوائم المالية في مصرف قطر الإسلامي؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على التساؤلات المطروحة تم وضع الفرضيات التالية:

– تساهم معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

– يتم تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في مصرف قطر الإسلامي.

– يوجد تأثير لمعايير المحاسبة الإسلامية على جودة القوائم المالية لمصرف قطر الإسلامي.

أهمية الدراسة:

تتضح أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية :

–الدور المهم الذي تلعبه القوائم المالية للمصارف الإسلامية في التأثير على أصحاب القرار والمهتمين، ووجوب الاهتمام بتحسين جودتها.

– الانتشار الواسع للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وتوسعها في العديد من المجالات الاستثمارية، مما يدفع ويحتم توفير معايير وضوابط تنظم عملها من الناحية المحاسبية والشرعية.

– قلة الأبحاث والدراسات التي تسلط الضوء على معايير المحاسبة الإسلامية وتحاول ربطها بالواقع العملي لهذه المؤسسات.

أهداف الدراسة:

هناك مجموعة من الأهداف تسعى هذه الدراسة لتحقيقها وهي:

- التعرف على المصارف الإسلامية وخصوصياتها وحاجتها لمعايير محاسبية تراعي جوهرها.

- التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وبالمعايير الصادرة عنها.

- التعرف على متطلبات العرض والإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الإسلامية.

-إبراز الدور الذي يمكن أن تقدمه معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق الجودة لقوائم المصارف الإسلامية.

- محاولة ربط معايير المحاسبة الإسلامية النظرية بالقوائم المالية المعدة في المصارف حقيقة.

- محاولة توضيح كل ما يتعلق بمعايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

أسباب اختيار الموضوع:

ويرجع اختيار هذا الموضوع للأسباب التالية:

-يعتبر موضوع معايير المحاسبة الإسلامية من المواضيع الحديثة والتي يدور النقاش حول إمكانية تطبيقها وصعوبات التحول نحوها.

- أهمية وجود معايير تنظم محاسبة البنوك الإسلامية وتتوافق مع جوهرها وخصائصها وتحسن من جودة قوائمها.

-رغبة الطالب في الاطلاع على المواضيع والمستجدات المتعلقة بالمالية والمحاسبة وكذا المرتبطة بالاقتصاد الإسلامي.

- نظرا لأن الموضوع له علاقة مباشرة بالمجال المحاسبي وفروعه.

- أهمية الدراسة من الجانب التطبيقي من خلال التعامل المباشر مع القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

- نقص الدراسات التي تتطرق لموضوع محاسبة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

منهج الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة وللإجابة عن التساؤلات تم استخدام المنهج الوصفي لمعالجة الجانب النظري المتعلق بمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية ومضمونها، ولدراسة الجوانب المتعلقة بالقوائم المالية ومعايير جودتها، ومن ثم تحليل المعلومات وربطها، أما في الجانب الميداني فقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة عند إسقاط الدراسة النظرية على ميدان الدراسة ممثلا في مصرف قطر الإسلامي حيث تم اعتماد التقارير السنوية الصادرة عن البنك والمنشورة على الموقع الرسمي للبنك كأداة لجمع البيانات وتحليلها من خلال المنهج التحليلي.

مصادر الدراسة:

تم الاعتماد على مجموعة من المصادر المتوفرة المتعلقة بالجانب النظري الجانب التطبيقي كالتالي :

1-الجانب النظري:

- **الكتب:** تم الاعتماد على الكتب التي تعالج موضوع المصارف الإسلامية ومحاسبتها ومعايير المحاسبة الإسلامية وكذا المتعلقة بالقوائم المالية وجودة المعلومات المحاسبية.

-**المجلات والأوراق البحثية:** الصادرة عن مختلف الجامعات ومراكز البحوث والدوريات المتخصصة.

- **الأطروحات والدراسات:** التي تم إجازتها ومناقشتها في مختلف الجامعات العربية خاصة التي تناقش عدة نقاط متعلقة بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

2- الجانب التطبيقي: تم الاعتماد على التقارير السنوية الصادرة عن مصرف قطر الإسلامي والمنشورة على موقعه الرسمي.

صعوبات البحث:

-قلة الدراسات السابقة التي تعالج الموضوع بشكل مباشر.

-قلة المراجع التي تعالج موضوع محاسبة وقوائم المصارف الإسلامية.

-عدم توفر أوراق عمل مؤتمرات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

-الطبيعة المعقدة لمعايير المحاسبة الإسلامية.

الدراسات السابقة :

من أهم الدراسات المشابهة لموضوع الدراسة مايلي:

– دراسة فوزية براهمي، 2017، بعنوان "نحو تطبيق المحاسبة من منظور اسلامي لتحسين جودة التقارير المالية "المنشور في المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، حيث سلطت الباحثة الضوء على ضرورة تبني وإعداد إطار فكري للمحاسبة من منظور اسلامي لتحسين جودة التقارير المالية كسبيل لتحسين مهنة المحاسبة، من خلال الربط بين مفاهيم المحاسبة من منظور إسلامي يراعي خصائص المؤسسات الإسلامي وأثره على جودة القوائم المالية، وقد أكدت الباحثة على ضرورة إنشاء هيئة للمحاسبة من منظور إسلامي تضم في عضويتها جميع المنظمات المحاسبية المهنية في جميع الدول الإسلامية أو غير الإسلامية الراغبة في ذلك.

– دراسة حكيم براضية، بن علي بن عزوز، 2015،، بعنوان "أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية"، المنشور في مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية بجامعة المسيلة ، حيث يناقش الباحثان مدى كفاية المعايير الإسلامية لتفعيل الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية أم لابد من تبني قوانين ومعايير أخرى لذلك، ويخلص الباحثان إلى أن متطلبات الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية تكفي نظام حوكمة جيد لكن عدم إلزامية هذه المعايير قد يشكل عائقا نحو ذلك.

– دراسة بدرة بن تومي، 2013، بعنوان "آثار تطبيق المعايير المحاسبية الدولية على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية –دراسة تطبيقية–"،حيث تحاول الباحثة الإجابة عمَّا إذا كان عرض القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الدولية يتوافق مع خصوصية المصارف الإسلامية وعمَّا إذا كانت الإفصاحات بموجب متطلبات معايير المحاسبة الدولية كافية للمصارف الإسلامية، أم أنها تلجأ إلى تقديم إفصاحات إضافية مكملة وفقا لما ورد في معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، حيث استعرضت الباحثة الاختلاف في المفاهيم والمنطلقات والتطبيقات المحاسبية بين المعايير الدولية وبين الأسس التي تقوم عليها المصارف الإسلامية، وقامت بتصميم مؤشر لقياس مستوى الإفصاح وفق المعايير الدولية لبنك بيت التمويل الكويتي، وخلصت إلى أن البنك لم يكتفي بمتطلبات المعايير الدولية بل تعداها للإفصاحات الإسلامية، وقد أوصت الباحثة بضرورة إلزام المصارف الإسلامية بتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن الأيوفي.

– دراسة مرزاقة صالح، فتيحة بوهرين، 2011، بعنوان "القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية الإسلامية"، وتم في هذه الدراسة استعراض طرق إعداد القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وأنواعها وأهدافها، من خلال توضيح المفاهيم الأساسية لمكونات القوائم المالية حسب المعايير وتعريفها.

وقد أهملت الدراسات السابقة الدور الحقيقي المتعلق بجودة القوائم الذي يمكن لمعايير المحاسبة والمراجعة إضافته للمصارف الإسلامية ولقوائمها المالية.

هيكل البحث:

لمعالجة إشكالية الدراسة وفي ضوء أهدافه تم تناول الموضوع في ثلاثة فصول كالتالي:

الفصل الأول تناول الإطار النظري لمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، وتضمن التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذا بمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية من خلال إيضاح التعريفات والخصائص وكيفية عمل الهيئة ومنهجها في إعداد المعايير وتقديم المعايير بأنواعها.

أما الفصل الثاني فتم تخصيصه للاطار النظري حول جودة قوائم المؤسسات المالية الإسلامية من خلال التعريف بالمفاهيم الأساسية حول جودة القوائم المالية وخصائصها و العوامل المؤثرة فيها، ومن ثم تم التطرق للقوائم المالية وفق معايير المحاسبة الإسلامية و مستخدميها وإلى الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وطريقة عرضها حسب معايير المحاسبة الإسلامية ومن ثم إبراز أهمية تطبيق معايير المحاسبة لإسلامية لمعالجتها و آثار عدم تطبيقها والتحديات نحو تحسين جودة القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

والفصل الثالث تم تخصيصه لدراسة حالة مصرف قطر الإسلامي من خلال تقييم القوائم المالية لمصرف قطر الإسلامي، حيث يتبنى هذا البنك تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية في إعداد لقوائمه المالية، ومن ثم دراسة وتقييم قوائمه وفقا لخصائص جودة القوائم والمعلومات المحاسبية وكذا قياس مدى ممارسته لإدارة الأرباح لمعرفة مدى خلو قوائم المصارف من التلاعبات الإدارية الموجهة لغرض الدعاية.

الفصل الأول

إطار نظري حول معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية

تمهيد :

ظهرت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وسط منظومة اقتصادية عالمية تهيمن عليها الرؤية الرأسمالية، وكانت طبيعتها متميزة ومغايرة لشكل المؤسسات المالية السائدة من حيث مراعاتها للمبادئ والضوابط والأخلاقيات المتعلقة بالمعاملات الإسلامية. ونظرا للاختلافات الجوهرية بين شكلي المؤسسات وأهدافها ووسائلها، إضافة إلى توسع نطاق عمل المؤسسات الإسلامية وتعقد آليات عملها ومعاملاتها كان من الضروري استحداث معايير تتلاءم مع جوهر وخصائص هذه المؤسسات حتى تضبط سير عملها وتشكل مرجعية توحد عمليات وإفصاح المؤسسات المالية الإسلامية.

ومن هنا برزت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصفتها هيئة تهتم بتطوير الفكر المحاسبي المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية من خلال إعداد وإصدار ونشر وتطوير معايير محاسبية خاصة بهذه المؤسسات، موفرة بهذه المعايير بديلا محاسبيا يراعي المتطلبات العصرية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، ويسعى لتوحيد المرجعية لها.

وقد ساهم القبول الكبير للمعايير الدولية (IAS-IFRS) في الدول الإسلامية والعربية، وكذا دخول المصارف والمؤسسات الإسلامية مجال المنافسة العالمية في الضغط عليها للعمل وفق هذه المعايير الدولية، مما قد ينعكس سلبا على أداء عملها وخاصة مخرجاتها المحاسبية متمثلة في قوائمها المالية ويحرمها من المرجع المحاسبي المتلائم مع خصائصها ومستجدات عملها. وتتضح هنا أهمية المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية نظرا لملاءمتها وإعدادها وتطويرها خصيصا لتنظيم عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

في هذا الفصل تطرقنا للمصارف الإسلامية، خصائصها المحاسبية، هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومعايير المحاسبة والمراجعة الصادرة عنها.

المبحث الأول: ماهية محاسبة المصارف الإسلامية

المبحث الثاني: ماهية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

المبحث الثالث: إطار نظري حول معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية

المبحث الأول: ماهية محاسبة المصارف الإسلامية

تشكل المصارف الإسلامية ركنا ماليا أساسيا وفعالا في البنية الاقتصادية في الدول العربية وفي العالم، وقد تم رفع مستوى خدماتها ومنتجاتها نتيجة لعملها في بيئة تتسم بالمنافسة، وكذا لمحاولتها تخطي التحديات التي تواجهها، ونظرا لأهميتها وقوة تأثيرها كان لابد من التعرف عليها وعلى أسس عملها.

المطلب الأول: تعريف المصارف الإسلامية

تُعرف المصارف الإسلامية على أنها ""مؤسسة مالية تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والاستثمارية في ضوء أحكام الشريعة باستخدام أسلوب الوساطة المالية القائم على أساس المشاركة في الأرباح والخسائر"[1].

وتُعرف أيضا بأنها " مؤسسات نقدية مالية، تعمل على جذب الموارد النقدية من أفراد المجتمع، وتوظيفها توظيفا فعالا يكفل تعظيمها ونموها في إطار القواعد المستقرة للشريعة الإسلامية وبما يخدم شعوب الأمة على تنمية اقتصادياتها"[2].

ويُعرف حسين محمد سمحان المصرف الإسلامي على أنه مصارف تجارية رُخِّص له بتعاطي الأعمال المصرفية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية[3].

وتُعرف كذلك بأنها "مؤسسة تسعى لتقديم خدمات استثمارية ومصرفية متميزة لعملائها، وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية من خلال فرق عمل ذات ولاء وكفاءة والتزام ذاتي"[4]

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن استخلاص ما يلي:

– أن المصرف الإسلامي مؤسسة مالية نشاطها الرئيس يرتبط بالأموال والنقود؛

–أن المصارف الإسلامية تنطلق في عرضها وتطويرها لمنتجاتها من الرؤية الإسلامية؛

---

[1] بدرة بن تومي، " آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات، سطيف، ص 74

[2] محسن أحمد الخذري، البنوك الإسلامية، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 1990، ص 17

[3] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، "محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، دار المسيرة، عمان ، الأردن،2011، ص19

[4] محمد جمال شبانة، "آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية الفلسطينية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016، ص25

– خلافا للمؤسسات المالية الأخرى التي لا قيد يضبط عملها إلا تعظيم المنفعة، تخضع المصارف الإسلامية لقيود دينية وأخلاقية تحد من تلك النزعة الربحية الرأسمالية؛

–تقدم المصارف الإسلامية خدمات مصرفية واستثمارية وتسعى لتطويرها لتحقيق التنمية الاقتصادية؛

– تقدم المصارف الإسلامية البديل المصرفي الذي يتلاءم مع تطلعات المستخدم والمستثمر المسلم؛

– المصارف الإسلامية تسعى لتحقيق الربح في إطار المنافسة النزيهة ودون تجاوز للمبادئ الإسلامية؛

– عدم تعاملها بالربا والفائدة يوجه عملياتها وخدماتها نحو الاقتصاد الحقيقي.

المطلب الثاني: المحاسبة في المصارف الإسلامية وخصائصها

تعتبر المحاسبة من العلوم الاجتماعية والتي تتأثر بقيم ومُثُل وأخلاقيات وسلوكيات أفراد المجتمع الذين تتم المحاسبة على معاملاتهم، كما أنها تتطور من حيث الأساليب والإجراءات التنفيذية مع التغيرات المستمرة فى الظروف المحيطة للوفاء بالاحتياجات من المعلومات المحاسبية[1]، وانطلاقا من اختلاف جوهر المصارف الإسلامية وكذا خدماتها التي تقدمها عن غيرها من المؤسسات المالية التقليدية كان لابد من وجود شكل من أشكال المحاسبة يتلاءم مع طبيعة وجوهر هذه المصارف.

أولا :المحاسبة في المصارف الإسلامية

تعتمد محاسبة المصارف الإسلامية على الفكر المحاسبي الإسلامي من حيث المفهوم والخصائص والأسس، أما الأساليب والإجراءات فقد تتكيف حسب طبيعة أنشطة تلك المصارف وأحجامها والبيئة التى تعمل فيها، حيث أن أصول الفكر المحاسبي الإسلامي مستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، و مرجعيته مستقاة من فقه المعاملات.

[1] حسين حسين شحاتة، "طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامي"، كلية التجارة جامعة الأزهر، 2007، ص4

ويقصد بمحاسبة المصارف الإسلامية بأنها مجموعة القواعد والمبادئ المستخدمة في جمع وتحليل وتصنيف وتسجيل العمليات المالية من أجل قياس نتائج أعمال المشروعات الاقتصادية وإعداد البيانات المالية وعرضها وفق أحكام الشريعة الإسلامية.[1]

ويقصد بالمحاسبة في المصارف الإسلامية أيضا أنها تطبيق لمفهوم وأسس المحاسبة في الفكر الإسلاميفي مجال الأنشطة المختلفة التي يقوم بها المصرف الإسلامي بهدف تقديم معلومات وإرشادات وتوجيهات تساعد في إبداء الرأي واتخاذ القرارات التي تساعد في تحقيق مقاصد المصارف الإسلامية"[2].

ثانيا : خصائص المحاسبة في المصارف الإسلامية

من خلال المفاهيم السابقة تتضح المعالم والخصائص الأساسية لمحاسبة المصارف الإسلامية والتي تتمثل في الآتي[3]:

1- تعتبر محاسبة المصارف الإسلامية تطبيقاً لمفهوم وأسس الفكر المحاسبي الإسلامي، وليست علماً مستقلا بذاته، ومن ثم تلتزم بأسسه المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، وهذا يمثل إطارها الفكري.

2- يشمل نطاق محاسبة المصارف الإسلامية المعاملات والتصرفات المالية والمعنوية التي تقوم بها المصارف الإسلامية خلال الفترة الزمنية المطلوبة.

3- تتمثل عمليات محاسبة المصارف الإسلامية فى تحقيق وتدقيق وتسجيل وتحليل وقياس المعاملات والتصرفات التي تقوم بها تلك المصارف وتقديم معلومات وإيضاحات وإرشادات إلى الإدارة والغير لتساعد في اتخاذ القرارات.

4- يستخدم المحاسب في المصارف الإسلامية مجموعة من الأساليب والوسائل والأدوات المحاسبية وغير المحاسبية التي تساعده في أداء مهامه والتي تتسم بالمرونة لتتناسب مع كل حال ومقام ومكان، ما دامت لا تتعارض مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، لأن الأصل في المعاملات الإباحة، إلاّ ما تتعارض مع نص صريح من القرآن والسنة.

5- تهدف محاسبة المصارف الإسلامية إلى تقديم معلومات تساعد من يعنيه الأمر في المسائلة والمناقشة وتقويم الأداء واتخاذ القرارات المختلفة الرشيدة لتحقيق مقاصد المصارف الإسلامية.

[1] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص19

[2] حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 7

[3] المرجع السابق ، ص 7

كما أن القوائم المالية في النظام المالي الإسلامي جاءت لتراعي أغراض وخصوصية المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى اختلاف وظائف المصارف الإسلامية في جوهر معاملاتها اختلافا جذريا عن المصارف التقليدية، وتشمل القوائم المالية للمصارف الإسلامية إضافة لما هو موجود في النظام المحاسبي التقليدي حسب معايير المحاسبي الدولية قوائم أخرى نذكر منها[1]:

- قائمة المركز المالي؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة التدفقات النقدية؛
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية؛
- قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة: وتعبر عن وظيفة المصرف بصفته مديرا للاستثمارات المفيدة والحقوق المترتبة عليها سواء كانت علاقة المصرف بأصحاب حسابات الاستثمار علاقة مبنية على أساس عقد مضاربة أو على أساس عقد وكالة.؛
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات (في حالة تولي المصرف مسؤولية جمع الزكاة وتوزيعها جزئيا أو كليا).؛
- قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن.

بالإضافة إلى الخصائص التالية [2]:

– ترتكز محاسبة المصارف الإسلامية على القيم الأخلاقية، فيجب أن يتصف المحاسب الذي يتولى القيام بالعمليات المحاسبية في المصرف الإسلامي بالأمانة والصدق والحياد والعدل والكفاءة وغير ذلك من الأخلاق، حتى يطمئن كل من المستخلف على المال ومن يتعاملون معه إلى سلامة ودقة المعلومات التي يقدمها لهم.

ومن ناحية أخرى يجب عند اختيار المحاسب في المصرف الإسلامي أن يؤخذ في الاعتبار هذه الأخلاقيات، وهذه الخاصية قد تكون موجودة في محاسبة البنوك التقليدية ولكن من واقع الالتزام المهني وليس التعبدي.

[1] عمر شريقي، محمد الأمين شربي، ورقة بعنوان "معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودورها في توحيد وتنميط العمل المصرفي الإسلامي"، ملتقى الدولي حول دور معـايير المحاسـبة الدوليـة تفعيـل في أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2014 ص 89

[2] حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص 9

– تأسيساً على الخصائص السابقة تتعلق محاسبة المصارف الإسلامية بالعمليات المالية المشروعة، فأي عملية غير مشروعة ليس لها مجال في المصرف الإسلامي، ويجب على المحاسب أن يعد بها تقريراً يقدم إلى المسئولين حتى يسأل المسؤول عن هذه العملية حتى يمكن تفاديها في المستقبل، وهذه الخاصية منطلقة من قاعدة أن مجالات المعاملات في الإسلام تتعلق بالحلال وبالطيبات وتتجنب الحرام والخبائث، أما المحاسبة في البنوك التقليدية فهي تتعلق بالحلال والحرام وبالطيب والخبيث.

– يعتبر المحاسب مسؤولاً مع أجهزة الرقابة الأخرى أمام المجتمع والأمة الإسلامية عن مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بجانب المعاملات، وعليه يجب أن يتضمن تقريره . سواء في ذلك المقدم للمستويات الإدارية أو الجهات الخارجية المعنية . معلومات عن المخالفات الشرعية وأسبابها والتناقضات بين الشريعة والتطبيق العملي إن وجدت، وهذا الأمر غير وارد على الإطلاق في البنوك التقليدية حيث تطبق القوانين الوضعية.

–يعتبر المحاسب في المصارف الإسلامية أيضاً مسؤولاً أمام المجتمع والأمة الإسلامية عن مدى تحقيق المصرف الإسلامي للأهداف الاجتماعية وهذا ما يطلق عليه اصطلاح المسئولية الاجتماعية، وعليه أن يعد تقارير محاسبية تتضمن معلومات عن تقويم المصرف الإسلامي في ذلك وأسبابه وأسس علاج القصور وتنمية الإيجابيات وهذا الاتجاه ظهر حديثاً في علم المحاسبة في البنوك التقليدية.

المطلب الثالث: أهداف المحاسبة في المصارف الإسلامية

يمكن تحديد أهداف ومقاصد محاسبة المصارف الإسلامية في النقاط التالية [1]:

1–المساهمة في المحافظة على الأموال سواء أكانت أموال المساهمين أو أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية، فالمحاسبون هم حفظة الأموال، ولتحقيق ذلك يجب الالتزام الكامل بأسس الفكر المحاسبي الإسلامي من ناحية، كما يجب أن تُصمم النظم وتختار الأساليب والطرق المحاسبية التي تساعد في منع حدوث السرقة والابتزاز والتبديد والإسراف والتبذير، وذلك باعتبار أن المحافظة على الأموال ضرورة شرعية، ولأن المال ملك لله عز وجل ونحن مستخلفون فيه ومسؤولون عنه يوم القيامة.

[1] حسين حسين شحاتة، مرجع سابق، ص10

2- المساعدة في تنمية الأموال عن طريق تشغليها في مجال الحلال والطيبات، حيث يساعد التنظيم المحاسبي بتزويد إدارة المصرف الإسلامي بالمعلومات عن عوائد الاستثمارات وتقييمها طبقاً لمعايير الاستثمار الإسلامي، وذلك لتجنب اكتناز الأموال أو حبسها عن التداول بدون ضرورة شرعية أو قانونية، ولقد حث الإسلام على استثمار المال وتنميته واعتبار ذلك عبادة لله سبحانه وتعالى المالك الحقيقي للمال.

3- تساعد المحاسبة في تبيان الحقوق والالتزامات وذلك لمعرفة المديونية والدائنية في أي لحظة من الزمن، ويعتبر ذلك ضرورة شرعية لأهمية ذلك في حساب الزكاة وغير ذلك من الحقوق والفرائض المالية الإسلامية، وحتى لا يتبادر إلى كل صاحب حق الشك، وهذا ورد واضحاً في قول الله تبارك وتعالى: " وَأَدْنَى أَلا تَرْتَابُوا " (البقرة : 282).

4-قياس نتيجة النشاط الإجمالي والأنشطة الفرعية خلال فترة زمنية معينة: (شهر / ربع سنة / سنة) من ربح أو خسارة وذلك طبقاً لأسس القياس في الفكر المحاسبي الإسلامي وذلك لتحديد العائد على أصحاب الحسابات الاستثمارية ولتحفيز العنصر البشرى مادياً ومعنوياً بالعدل.

5- توزيع نتائج الأنشطة في المصرف الإسلامي بين أصحاب الحسابات الاستثمارية وبين المصرف ذاته: طبقاً للعقود الإسلامية التي تحدد نصيب كل طرف باعتبار أن أنشطة المصرف الإسلامي يحكمها مجموعة من العقود المبرمة في ضوء أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية ومنها العقود بين أصحاب حسابات الاستثمار وبين المصرف ومن ناحية، وبين المصرف ورجال الأعمال من ناحية أخرى، وأي خطأ في عملية التوزيع يعتبر مخالفة شرعية.

6 - - تبيان المركز المالي للمصرف الإسلامي على فترات دورية قصيرة ليوضح أداء إدارة المصرف فى تشغيل أموال المسلمين (استخدامات الأموال) وتحقيق التنمية والتطور إلى الأفضل، وهذا حق شرعي لأصحاب هذه الأموال بصفة خاصة وللمسلمين بصفة عامة باعتبار المصرف الإسلامي مؤسسة مالية إسلامية وعليه مسئولية اجتماعية كما أنه تجربة لتطبيق مفاهيم وقواعد الاقتصاد الإسلامي في مجال المصارف والأموال، وهذا يساعد في مجال الدعوة إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في كافة نواحي الحياة.

7- حساب مقدار زكاة المال لكل من أصحاب الحسابات الاستثمارية وكذلك للمساهمين وضبط أسس توزيعها طبقاً لقواعد فقه الزكاة، وحسبما هو وارد بالقانون النظامي للمصرف الإسلامي، ويتطلب ذلك أن يكون هناك تنظيماً محاسبياً مستقلاً لصندوق يخضع للتدقيق والرقابة الشرعية والمالية.

8-تزويد هيئات التحكيم الودي الإسلامي: المنوطة بالتحكيم في الخلاف بين المتعاملين مع المصرف الإسلامي بالبيانات والمعلومات المساعدة في أداء مهامها بالعدل، ولقد أشار الله إلى ذلك المقصد فى أية الكتابة حيث قال

عز وجل: " ... وَلا يَأْبَ الشُّهَدَاءُ إِذَا مَا دُعُوا وَلا تَسْأَمُوا أَنْ تَكْتُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا إِلَى أَجَلِهِ ذَلِكُمْ أَقْسَطُ عِنْدَ اللَّهِ وَأَقْوَمُ لِلشَّهَادَةِ وَأَدْنَى أَلا تَرْتَابُوا " (البقرة : 282) .

9-تزويد هيئة الرقابة الشرعية بالبيانات والمعلومات اللازمة للاطمئنان عن مدى التزام المصرف الإسلامي بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وكذلك في وضع تصور لبعض المعاملات المستحدثة تمهيداً لدراسة التكييف الشرعي لها، ومن ثم يلزم أن يكون هناك تعاوناً كاملاً بين المحاسب في المصرف الإسلامي وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية والمراقب الشرعي.

10-تزويد أجهزة الرقابة الخارجية والمعنيين بأمر المصارف الإسلامية بالبيانات والمعلومات التي تساعدهم في أداء عملية الرقابة للقوانين والتعليمات والسياسات والنظم المعمول بها ، ومن بين هذه الأجهزة الخارجية : المنظمات والهيئات والجمعيات الإسلامية وكذلك البنك المركزي ومجلس البنوك الإسلامية ، وذلك للاطمئنان من تحقيق مقاصد المصرف الإسلامي الاجتماعية الاقتصادية .

كما حدد البيان رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية أهداف المحاسبة المالية للمصارف الإسلامية في النقاط التالية[1]:

- تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة بما في ذلك الحقوق المترتبة على العمليات والأنشطة غير المكتملة بمقتضى أحكام الشريعة الإسلامية، ومقاصدها من مفاهيم العدل والإحسان والالتزام بأخلاقيات التعامل الإسلامي؛

-الإسهام في توفير الحماية لموجودات وحقوق المصارف الإسلامية وحقوق الأطراف المختلفة مثل أصحاب الحسابات الاستثمارية؛

-الإسهام في رفع الكفاية الإدارية والإنتاجية وتشجيع الالتزام بالسياسات والأهداف الموضوعة وتشجيع الالتزام بالشريعة الإسلامية في جميع الأنشطة والعمليات والمعاملات؛

- تقديم معلومات مفيدة من خلال التقارير المالية لمستخدمي هذه التقارير بما يمكنهم من اتخاذ قراراتهم المشروعة في تعاملهم مع المصارف.

[1] هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية"، المنامة، 2007، ص19

المبحث الثاني: ماهية هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وواقعها الحالي

استطاعت المصارف الإسلامية أن تطرح مفهوما مغايرا في التعاملات المصرفية وفرضت واقعا مغايرا على السوق المصرفية العالمية، وكان لابد من تطوير معايير محاسبية تراعي خصوصية عمليات المصارف الإسلامية، وتلبي أهداف المستخدمين واحتياجاتهم من المعلومات، ما أدى بالقائمين عليها إلى البحث عن أنسب الأساليب لإعداد وتطبيق معايير محاسبية مالية بالتعاون مع المهتمين من ذوي الاختصاص في الشريعة الإسلامية من ناحية، وفي المحاسبة من ناحية أخرى. وقد توجت هذه المجهودات بإنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتحقيق هذا الغرض.[1]

المطلب الأول: التعريف بالهيئة وبأهدافها

أولا: التعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية Accounting and Auditing Organization (AAOIFI) for Islamic Financial Institutionsهي منظمة دولية غير هادفة للربح تضطلع بإعداد وإصدار معايير المحاسبة المالية والمراجعة والضبط وأخلاقيات العمل والمعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية خاصة والصناعة المصرفية والمالية الإسلامية عامة[2].

تم إنشاء هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بموجب اتفاقية التأسيس بتاريخ 26 فيفري 1990 في الجزائر، وتم تسجيلها في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة لا تسعى إلى الربح، ويطلق عليها اختصارا منظمة الأيوفي (AAOIFI)، وهي إحدى أبرز المنظمات الدولية غير الربحية الداعمة للمؤسسات المالية الإسلامية في مجال المحاسبة والمراجعة، ومقرها الرئيس مملكة البحرين، ولها منجزات مهنية هامة على رأسها إصدار الكثير من معايير في مجالات المحاسبة والمراجعة وأخلاقيات العمل والحوكمة، بالإضافة إلى المعايير الشرعية التي اعتمدتها البنوك المركزية والسلطات المالية في مجموعة من الدول باعتبارها إلزامية أو إرشادية.[3]

---

[1] بدرة بن تومي، مرجع سابق، ص 98

[2] د.عمر شريقي ، د.محمد الأمين شربي، مرجع سابق، ص 9

[3] جبار بوكثير ، رضازهواني، ورقة بعنوان : "الكشوفات المالية حسب المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، ديسمبر 2016، جامعة الشهيد حمه لخصر، الوادي، ص51

كما تحظى الهيئة بدعم عدد من المؤسسات الأعضاء، من بينها المصارف المركزية والسلطات الرقابية والمؤسسات المالية وشركات المحاسبة والتدقيق والمكاتب القانونية في أكثر من 45 دولة، وتطبّق معايير الهيئة حالياً المؤسسات المالية الإسلامية الرائدة في مختلف أنحاء العالم، والتي وفرت درجة متقدمة من التجانس للممارسات المالية الإسلامية على مستوى العالم.[1]

وتتمثل الرؤية العامة لهذه المنظمة المهنية في توفير الأدلة الإرشادية اللازمة لعمل الأسواق المالية الإسلامية وإعداد التقارير المالية بصورة موافقة لأحكام الشريعة ومبادئها، بالإضافة إلى وضع المعايير للمؤسسات المالية الإسلامية بما يدعم نمو هذه الصناعة وتطورها.[2]

وتعتمد المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) إما بشكل كلي أو جزئي كمتطلبات تنظيمية إلزامية في السلطات القضائية لعدة دول مثل: البحرين، الأردن، كريغيستان موريشيوس، نيجيريا، قطر، مركز قطر المالي الدول، عمان، باكستان، السودان، سوريا واليمن، كما يتم استخدام هذه المعايير كأساس لتطوير القوانيين المحاسبية في بعض الدول مثل: إندونيسيا، باكستان، وموصى بها كمبادئ استرشادية في بعض السلطات القضائية مثل الكويت. كما يسمح مركز دبي المالي العالمي والماليديف إعداد التقارير الأولية بناءً على المعايير المحاسبية للهيئة.[3]

وفيما يلي الدول التي تتبع المعايير المحاسبية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)، إما بشكل كلي أو جزئي أو كدليل إرشادي: أفغانستان، البحرين، بنك التنمية الإسلامي، العراق، الأردن، جمهورية قرغيغستان، لبنان، ليبيا، موريشيوس، نيجيريا، دولة قطر، مركز قطر الدولي المالي، باكستان، عمان، فلسطين، اليمن، السودان، سوريا[4].

ثانيا: أهداف هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تهدف الهيئة في إطار أحكام الشريعة الإسلامية وقواعدها إلى[5]:

[1] http://aaoifi.com/?lang=en 24/05/2019

[2] اجبار بوكثير، رضا زهواني، مرجع سابق، ص52

[3] http://aaoifi.com/?lang=en 24/05/2019

[4] المرجع السابق

[5] http://aaoifi.com/?lang=en 27/05/2019

-تطوير فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات ذات العلاقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية مع الأخذ في الاعتبار المعايير والممارسات الدولية بما يتفق وأحكام الشريعة الإسلامية؛

- نشر فكر المحاسبة والمراجعة والحوكمة والأخلاقيات المتعلق بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية وتطبيقاته عن طريق التدريب وعقد الندوات وإصدار النشرات الدورية وإعداد الأبحاث والتقارير وغير ذلك من الوسائل؛

- التوفيق ما بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار معايير محاسبية وتفسيرها لهذه المؤسسات؛

-الارتقاء بجودة ممارسات المراجعة والحوكمة المتعلقة بالمؤسسات المالية الإسلامية، والعمل على تحسين مستوى توحيد تلك الممارسات بإعداد وإصدار معايير في كل من المراجعة والحوكمة وتفسيرها لهذه المؤسسات؛

-الارتقاء بالممارسات الأخلاقية المتعلقة بأنشطة المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بإعداد وإصدار مواثيق في الأخلاقيات وتفسيرها لهذه المؤسسات؛

- تحقيق التطابق أو التقارب -ما أمكن ذلك- في التصورات والتطبيقات بين هيئات الرقابة الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية لتجنب التضارب أو عدم الانسجام بين الفتاوى والتطبيقات لتلك المؤسسات بما يؤدي إلى تفعيل دور هيئات الرقابة الشرعية الخاصة بالمؤسسات المالية الإسلامية والبنوك المركزية، وذلك بإعداد وإصدار معايير شرعية ومتطلبات شرعية لصيغ الاستثمار والتمويل والتأمين وتفسير هذه المعايير والمتطلبات الشرعية؛

- السعي لاستخدام وتطبيق المعايير والبيانات والارشادات التي تصدرها الهيئة من قبل كل من الجهات الرقابية ذات الصلة والمؤسسات المالية الإسلامية وغيرها مما يباشر نشاطا ماليا إسلاميا ومكاتب المحاسبة والمراجعة؛

- تقديم البرامج التعليمية والتدريبية، بما في ذلك برامج التطوير المهنية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية والمجالات الأخرى المرتبطة بها وذلك من أجل زيادة المعرفة بالصيرفة والتمويل الإسلامي وتشجيع مزيد من التخصص فيهما. ويتم تنفيذ البرامج التدريبية والاختبارات وشهادات الاعتماد من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و/أو بالتنسيق مع المؤسسات الأخرى؛

- تنفيذ الأنشطة الأخرى، بما في ذلك اعتماد الالتزام بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وذلك من أجل تحقيق مزيد من الوعي والقبول بمعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والأخلاقيات والحوكمة والمبادئ الشرعية.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي للهيئة ومنهجيتها في إعداد المعايير

للهيئة شكل تنظيمي مميز يعبر عن توزيع الأدوار بشكل ذكي.

أولا:الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

يتكون الهيكل التنظيمي للهيئة من : الجمعية العمومية، ومجلس الأمناء، واللجنة التنفيذية، والأمانة العامة ومن المجالس الفنية المتمثلة في: المجلس المحاسبي، المجلس الشرعي، ومجلس الحوكمة والأخلاقيات وهي كالتالي[1] :

أ– الجمعية العمومية:

الجمعية العمومية هي السلطة العليا في الهيئة وتتكون من المؤسسات الأعضاء في الهيئة. وللجمعية العمومية صلاحية إقرار التعديلات في النظام الأساسي للهيئة وقبول الأعضاء الجدد وتعيين مجلس الأمناء واعتماد القوائم المالية السنوية.

ب–مجلس الأمناء :يتكون مجلس الأمناء من عدد من الأعضاء بحد أقصى تسعة عشر عضواً، بما في ذلك الأمين العام، غير متفرغ تعينهم الجمعية العمومية كل خمس سنوات، وتستمر عضويتهم لحين تعيين أعضاء المجلس الجديد، مع مراعاة التوزيع الجغرافي، ومن أهم اختصاصات مجلس الأمناء التالي:

– تعيين أعضاء مجالس الهيئة الفنية وإعفاؤهم وفقاً لأحكام النظام الأساسي للهيئة؛

– تدبير المصادر المالية لتمويل الهيئة واستثمار أموالها؛

– اعتماد خطة العمل والموازنة التقديرية السنوية للهيئة؛

– السعي لدى الجهات المسئولة عن تطبيق المعايير في الدول التي تعمل فيها مؤسسات مالية إسلامية لتبني تطبيق البيانات والمعايير والإرشادات التي تصدرها الهيئة.

ج –اللجنة التنفيذية:

[1] http://aaoifi.com/?lang=en 27/05/2018

تتكون اللجنة التنفيذية من ستة أعضاء على النحو الآتي: رئيس مجلس الأمناء، أو نائبه عند غيابه رئيساً، الأمين العام للهيئة عضواً ومقرراً، عضوان بحد أقصى يعينهما مجلس الأمناء من بين أعضائه، و رئيس المجلس المحاسبي ورئيس المجلس الشرعي أو من ينوب عنهما، و تختص اللجنة التنفيذية بمناقشة خطة العمل والموازنة التقديرية السنوية للهيئة وعرضهما على مجلس الأمناء لاعتمادهما ، و كذا مناقشة التقرير السنوي لمجلس الأمناء الذي تعده الأمانة العامة، والقوائم المالية السنوية، وتقرير المراجع الخارجي للهيئة ورفعها لمجلس الأمناء للموافقة عليها تمهيداً لاعتمادها من الجمعية العمومية.

د–الأمانة العامة:

الأمانة العامة هي الجهاز الإداري والتشغيلي للهيئة (أيوفي). يرأس الهيئة الأمين العام، ويعين بقرار من مجلس الأمناء. وتكون الأمانة العامة مسؤولة عن تسيير الأعمال اليومية للهيئة وإعداد المعايير (بالتنسيق مع المجالس الفنية للهيئة) وتنفيذ كافة الأنشطة المتعلقة بإصدار المعايير ونشرها وتطبيقها. تتكون الأمانة العامة من الأمين العام والأجهزة الفنية والإدارية وغيرها.

هـ–المجلس المحاسبي[1] :

لضمان تمثيل القطاعات المختلفة في الصناعة المالية الإسلامية وتحقيق الثراء العلمي في تخصصات الخبراء أعضاء المجلس المحاسبي يكون تكوين المجلس وفق ما يأتي:

– ما لا يزيد عن 4 أعضاء يمثلون المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية وشركات التأمين وشركات التمويل، إلخ)؛

– ما لا يزيد عن 4 أعضاء يمثلون شركات المحاسبة والمراجعة؛

– ما لا يزيد عن 3 أعضاء يمثلون المصارف المركزية والسلطات الرقابية؛

– ما لا يقل عن عضو يمثل الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية؛

– ما لا يزيد عن ثلاثة أعضاء يمثلون مجالس المحاسبة الوطنية وأصحاب الاختصاص في المحاسبة والمراجعة على المستوى الوطني، وأسواق المال الوطنية والمؤسسات الدولية أو المتعددة الأطراف؛

[1] http://aaoifi.com/ الهيكل–التنظيمي 28/05/2019

– يجب ألا يتجاوز عدد الأعضاء الذين ينتمون لأي منشأة أو أي شركة من شركات المحاسبة والمراجعة (وشركاتها التابعة والزميلة) عن عضوين بغض النظر عن القطاع الذي يمثلونه.

و– المجلس الشرعي:

لضمان تمثيل القطاعات المختلفة في الصناعة المالية الإسلامية وتحقيق الثراء العلمي في تخصصات الخبراء أعضاء المجلس الشرعي فإنه يجب أن يكون تكوين المجلس وفق ما يأتي:

– ما لا يزيد عن 12 عضواً ممن يشغلون عضوية الهيئات الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية؛

– ما لا يقل عن 3 أعضاء ممن لا يشغلون عضوية الهيئات الشرعية أو منصباً تنفيذياً في المؤسسات المالية الإسلامية –أثناء فترة الترشيح وطوال مدة دورة المجلس–، ويجوز أن يكونوا أعضاء في الهيئات الشرعية أو مستشارين للمصارف المركزية أو السلطات الرقابية أو الجهات الحكومية أو المؤسسات والمنظمات غير الربحية؛

ز–مجلس الحوكمة والأخلاقيات[1]: لضمان تمثيل القطاعات المختلفة في الصناعة المالية الإسلامية وتحقيق الثراء العلمي في تخصصات الخبراء أعضاء مجلس الحوكمة والأخلاقيات فإنه يجب أن يكون تكوين المجلس وفق ما يأتي:

–ما لا يقل عن 5 أعضاء يمثلون المؤسسات المالية الإسلامية (المصارف التجارية والمصارف الاستثمارية وشركات التأمين وشركات التمويل، إلخ)؛

–ما لا يزيد عن 5 أعضاء يمثلون شركات المحاسبة والمراجعة والخبراء المهنيين في مجالات الحوكمة أو الالتزام (المطابقة) أو إدارة المخاطر؛

– ما لا يزيد عن 3 أعضاء يمثلون المصارف المركزية والسلطات الرقابية، والمؤسسات الدولية أو المتعددة الأطراف (مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية إلخ)؛

– ما لا يقل عن عضو من علماء الشريعة (يُشترط ألا يكون عضوا في المجلس الشرعي للهيئة في الوقت نفسه) ، و ما لا يقل عن عضو يمثل الجامعات والمؤسسات الأكاديمية والتعليمية.

[1] المرجع السابق، 2018/05/28

شكل (1):الهيكل التنظيمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

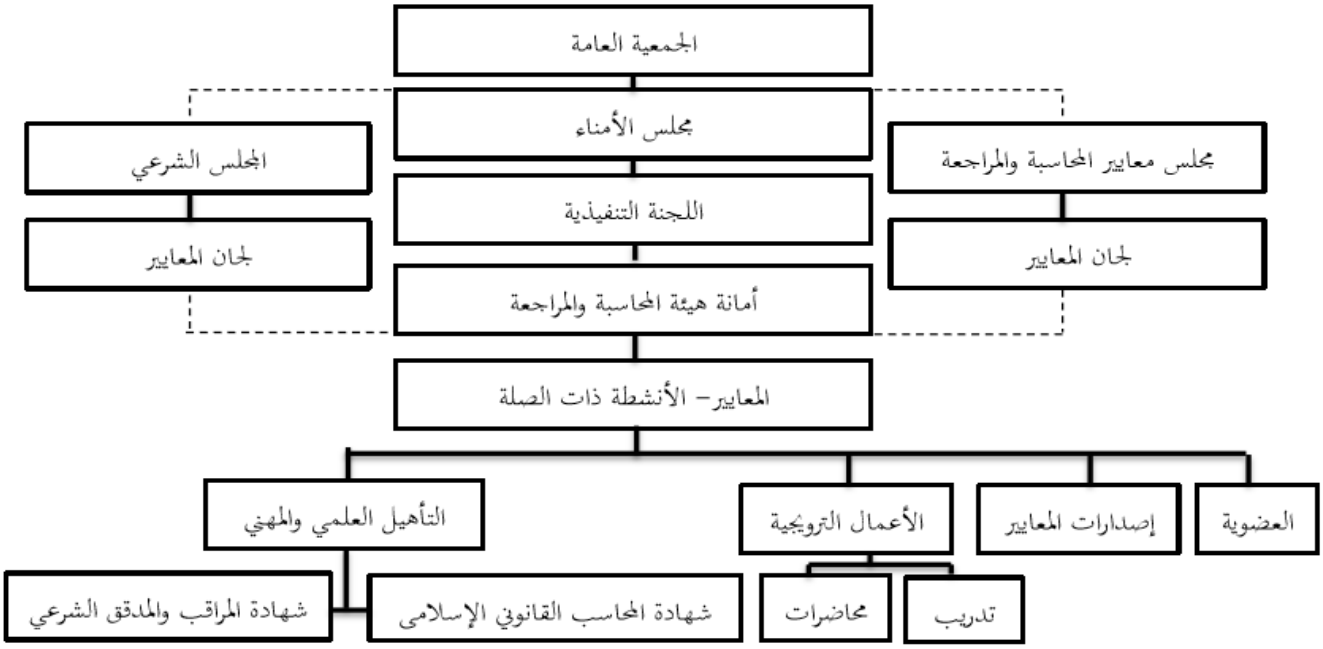

المصدر : عمر شريقي، محمد الأمين شربي، مرجع سابق، ص93

ثانيا: منهجية الهيئة في إعداد وتطوير ومراجعة المعايير

تلتزم الهيئة عند إصدار المعايير بمنهج علمي من الناحية المحاسبية والشرعية وتركز على[1] الاستفادة مما توصل إليه الفكر الإنساني في مجال المحاسبة والمراجعة، وكذلك محاولة تعديل المفاهيم التي تتعارض مع الأحكام الشرعية للاستفادة منها، مع التأكيد على إضافة مفاهيم جديدة لم يتعرض لها الفكر التقليدي، كالمضاربات والمشاركات وآليات توزيع أرباحها، مما انعكس عنه إضافة معالجات محاسبية خاصة أدت إلى وضع معايير تتناسب وهذه الصيغ.

وتتم عملية تطوير المعايير ومراجعتها كالتالي[2] :

1-الدراسة الأولية:

[1] نوال صالح بن عمارة ، المراجعة و الرقابة في المصارف الإسلامية ، دار وائل للطباعة و النشر، الأردن، 2013، ص 227

[2] http://aaoifi.com/about-aaoifi/?lang=en 29/05/2019

– تتناول الدراسة الأولية المعايير الجديدة التي سيتم تطويرها أو المعايير الحالية التي ستجري مراجعتها وذلك بناء على اقتراحات من المؤسسات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية أو من الهيئة (AAOIFI) أو مجالسها؛

–تغطي الدراسة مسائل ذات طابع عام أو شامل، وتتصل بالمعايير المراد تطويرها أو مراجعتها؛

–تعرض للمناقشة على مجلسي المعايير (المجلس الشرعي ومجلس معايير المحاسبة) واللجان التابعة لهما

2– **الورقة الاستشارية:**

–تبين الورقة النقاط الأساسية المقترحة للمعيار الجديد أو التغييرات الجوهرية على المعيار الحالي؛

–تعرض على مجالس الهيئة ولجانها للمناقشة، بعد ذلك تعرض على الجهات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية لإبداء الرأي والتعليق، وتتم مناقشتها في جلسات استماع علنية؛

– تؤخذ آراء وتعليقات الجهات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية بالاعتبار عند تطوير مسودة المعيار.

3– **مسودة المعيار:**

– تتم صياغة مسودة المعيار كما المعيار النهائي (بالنسق والترتيب نفسه)؛

– يتم عرضها للمناقشة على مجالس المعايير ولجانها؛

– بعد ذلك، يتم عرضها على الجهات العاملة في الصناعة لإبداء الرأي والتعليق، وتناقش في جلسات استماع علنية؛

– تؤخذ آراء وتعليقات الجهات العاملة في الصناعة المالية الإسلامية بالاعتبار عند تطوير المعيار النهائي.

4– **المعيار النهائي:**

– يحضر المعيار للإصدار بصورة نهائية؛

– يعرض على مجالس المعايير ولجانها للمناقشة والاعتماد؛

– يصدر المعيار بعد اعتماده من قبل مجالس المعايير ويعتبر واجب التطبيق (ملزماً) (ويؤخذ بالاعتبار تاريخ سريان المعيار إن وجد).

5- إصدار المعيار:

–يعلن عن اعتماد المعيار الجديد أو المعدل وإصداره في وسائل الإعلام والمنشورات المعنية بالصناعة المالية الإسلامية؛

– يضاف المعيار الجديد أو المعدل أيضاً إلى مطبوعات المعايير الصادرة عن الهيئة.

6- مراجعة المعيار:

– تكون كافة المعايير المصدرة عرضة للمراجعة والتعديل؛

– قد تجري مراجعة بعض المعايير الحالية بناء على اقتراح من الجهات العاملة في الصناعة؛

– تتبع عملية مراجعة المعايير الحالية الإجراءات المتبعة في عملية تطوير المعايير.

المطلب الثالث: علاقة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمجلس معايير المحاسبة الدولية

تعتبر الهيئة جديدة نسبيا في مجال إصدار و تطوير المعايير المحاسبية مقارنة بمجلس معايير المحاسبة الدوليةIASB (Intertnational Accounting Standards Board) الذي يمتد إلى لجنة المعايير المحاسبية الدولية التي تأسست سنة 1973 ، و يتميز مجلس معايير المحاسبة الدولية بالدعم و القبول الدولي الكبير من المؤسسات و الحكومات لمعاييره و توصياته و قرارته على خلاف هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) و التي تطرح مشروع معاييرها في نطاق محدد و محدود و خاص بالمؤسسات الإسلامية ، كما أن المعايير التي يضطلع مجلس معايير المحاسبة الدولية بإصدارها في المعايير المحاسبية التي تعالج مختلف المسائل المحاسبية الخاصة بجميع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية دون التركيز على صناعة محددة بذاتها، لذلك تأتي معاييره بصيغة عامة، في حين أن المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية تكون خصيصا للصناعة المصرفية الإسلامية، ولذلك فإنها تركز على متطلبات الممارسات

المالية الإسلامية، ولا تكتفي الهيئة بإصدار المعايير المحاسبية فقط، بل تتعداها أيضا إلى إصدار معايير خاصة بالمراجعة أخلاقيات العمل، الضبط (الحوكمة)، والمعايير الشرعية[1].

تمدد الصيرفة الإسلامية خارج المنطقة العربية والإسلامية واحتلالها مكانة معتبرة في السوق المالية والمصرفية بالإضافة إلى رصيد المصداقية والثقة الدولي الذي كونته الهيئة، وما تتمتع به من دعم وعلاقات وطيدة مع المؤسسات المالية الإسلامية على مستوى العالمساهم في تغيير طريقة تعامل مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB مع الصناعة المحاسبية الإسلامية، وذلك بإنشائه لمجموعة استشارية خاصة بالأدوات والمعاملات الموافقة للشريعة سنة 2011 تضم عدة منظمات وهيئات عاملة في مجال الصيرفة الإسلامية[2].

و قد عقدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي) اجتماعاً رفيع المستوى مع مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB يوم 24 صفر 1436هـ الموافق 16 ديسمبر 2014 في مقر المجلس في لندن بالمملكة المتحدة لمناقشة مجالات التعاون والتنسيق المستقبلية المشتركة بينهما، وخلال الاجتماع قبلت أيوفي رسمياً دعوة مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB –وهو الجهة المسؤولة عن إصدار معايير المحاسبة الدولية (IFRS)– للانضمام لعضوية المجموعة الاستشارية حول الأدوات والمعاملات الموافقة للشريعة التي أنشأها المجلس[3].

و أكد حينها د. ميرة الأمين العام السابق للهيئة أن انضمام أيوفي للمجموعة الاستشارية التي أنشأها مجلس IASBحول المنتجات والأدوات المتوافقة للشريعة سيكون إضافة كبيرة لهذه المجموعة، لما تملكه أيوفي من خبرة عريقة امتدت ربع قرن في المعاملات والمنتجات المالية الإسلامية بجانبيها الشرعي والمحاسبي وعمقها الفني وأن مشاركة أيوفي في المجموعة الاستشارية سيدعم ويعزز جهودها نحو تحقيق مزيد من الشفافية في عمليات المؤسسات المالية الإسلامية الدولية وتقاريرها المالية، كما إنه خطوة إضافية لمزيد من التنسيق والتعاون مع مجلس IASB فيما يحقق مصلحة الصناعة المالية الإسلامية[4].

و قد عقدت هذه المجموعة الاستشارية المالية الإسلامية عدة اجتماعات منذ ذلك الحين لمناقشة القضايا المتجددة المتعلقة بالمالية الإسلامية و التي كان آخرها الاجتماع المنعقد في 27 مارس 2018 بالإمارات في مكتب دبي للخدمات المالية، و قد حضره الأمين العام السابق للهيئة الدكتور حامد ميرة.

[1] بدرة بن تومي ، آثار تطبيق معايير المحاسبة ال ص 108

[2] http://aaoifi.com/about-aaoifi/?lang=en 29/05/2019

[3] http://aaoifi.com/announcement / 2018/06/12

[4] المرجع السابق . تاريخ التصفح 2019/06/17

المبحث الثالث: إطار نظري حول معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية

تشكل المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية المبادئ والقواعد والإرشادات والأسس المرجعية التي تنظم عمل المؤسسات المالية ذات الصبغة الإسلامية في المجال المحاسبي والشرعي ومجال الحوكمة، لضبط وتوحيد كيفية عمل هذه المؤسسات من الناحية المحاسبية وتزويدها بالآليات الشكلية والتقنية التي ترسم منطلقات عملها المالي والمصرفي والمتعلق بالقوائم المالية.

المطلب الأول: طبيعة معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية

أولا: التعريف بالمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تصدر الهيئة أنواعا عدة من المعايير، معايير المحاسبة و المراجعة، والمعايير الشرعية، و معايير الحوكمة و معايير الاخلاقيات، و لكل منها جهات مختصة داخل الهيئة تسهر على تطويرها و تحسينها، و قد أصدرت لحد الآن 28 معيار محاسبي ، 5 معايير مراجعة ، 58 معيار شرعي ، 8 معايير حوكمة ، و04 معايير في الضوابط، و معيارين في الأخلاقيات المهنية.

وتعتمد المعايير المحاسبية والشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية إما بشكل كلي أو جزئي كمتطلبات تنظيمية إلزامية أو غير إلزامية في العديد من الدول، كما يتم استخدام هذه المعايير كأساس لتطوير القوانيين المحاسبية في بعض الدول مثل: إندونيسيا، باكستان، وموصى بها كمبادئ إسترشادية في بعض السلطات القضائية مثل الكويت وغيرها.[1]

وتحقق معايير محاسبة المصارف الإسلامية العديد من الأغراض أهمها[2]:

- تعتبر الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية؛

- توضح المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية مما يحقق مبدأ التوحيد والثبات؛

- تساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد؛

- تساعد في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى القومي؛

[1] http://aaoifi.com/اعتماد-معايير-الهيئة-أيوفي/ 2019/04/10

[2] بدروني عيسى، جبلاحي وفاء، "معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد2 ، العدد 03، 2018، ص 76

– تساعد في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية.

ثانيا: مبررات معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

تتبع الحاجة إلى معايير المحاسبة الإسلامية لجملة من الأسباب أهمها[1] :

–توفير مؤشر مرجعي مشترك مؤشر مرجعي مشترك للصناعة المالية والمصرفية الإسلامية، يساعد على صياغة ملامح السوق، وتحديد السمات المميزة لهذه الصناعة؛

– خصوصية العمليات المصرفية والمالية الإسلامية من حيث الأساس الفكري والتطبيقي الذي يميزها عن الممارسات التقليدية، يعتبر من الأسباب الأساسية، إذ تقدم المعايير الإسلامية الأدوات اللازمة لتلبية متطلبات المعاملات المالية الإسلامية، وتساعد على توفير عرض صادق وعادل للمراكز المالية للمؤسسات المالية الإسلامية؛

–أن معايير المحاسبة السائدة في أماكن مختلفة من العالم تبلورت وصدرت لتتفق مع بيئة البلد الذي صدرت فيه، ومن أهم أوجه الاختلاف المتطلبات الشرعية ذات التأثير على أعمال المصارف؛[2]

–اختلاف المعلومات التي يحتاجها المستفيدون من القوائم المالية للمصارف الإسلامية عن تلك التي يحتاجها مستخدمو القوائم المالية للبنوك التقليدية؛

– وجود اختلافات هامة بين المعايير التي تستخدمها حاليًا المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية نفسها من بلد لآخر، ومن مصرف لآخر في نفس البلد، وأحيانًا من سنة لأخرى لنفس المصرف، واليوم توجد عدة بنوك مركزية تلزم بهذه المعايير، أو ترشد إليها مثل: البحرين، وماليزيا، وسورية، ولبنان، والسودان، وسنغافورة، وقطر، والسعودية، وجنوب أفريقيا؛

[1] محمد مجد الدين باكير، "معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية :الأرضية المشتركة " ، مقال متوفر على موقع http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1236 ، 2019/04/08 .

[2] حسام الدين عفانه ، مقال بعنوان "المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلاميةAAOFI "، متوفر على موقع : http://iswy.co/evean ، 2019/05/31

– تقدم موجبات الثقة لمستخدمي القوائم المالية في معاملات المؤسسات المالية الإسلامية، وتوفر أسس التجانس في التقارير المالية التي تصدرها تلك المؤسسات، مما يزيد عنصر الوضوح والشفافية في تفسير وتحليل قوائمها المالية؛

– تعالج معايير المحاسبة المالية الإسلامية النواحي التي تميز العمل المصرفي والمالي الإسلامي والتي لا تتصدى لها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي والملائم.

المطلب الثاني:عرض المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

1– معايير المحاسبة المالية[1] :

–المعيار المحاسبي رقم 1:العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛

–المعيار المحاسبي رقم 2:المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء؛

–المعيار المحاسبي رقم3:التمويل بالمضاربة؛

–المعيار المحاسبي رقم4:التمويل بالمشاركة؛

–المعيار المحاسبي رقم 5: الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار (استبدل بمعيار المحاسبة المالية رقم 27)؛

–المعيار المحاسبي رقم6:حقوق أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها (استبدل بمعيار المحاسبة المالية رقم 27)؛

–المعيار المحاسبي رقم7: السلم والسلم الموازي؛

–المعيار المحاسبي رقم 8 : الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك –(معدل)؛

–المعيار المحاسبي رقم9 :الزكاة؛

–المعيار المحاسبي رقم10: الإستصناع والاستصناع الموازي؛

–المعيار المحاسبي رقم 11 :المخصصات والاحتياطيات؛

[1] http://aaoifi.com/المعايير–الصادرة–2/ الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2019/04/10

-المعيار المحاسبي رقم 12 :العرض والإفصاح العام في القوائم المالية لشركات التأمين الإسلامية؛

-المعيار المحاسبي رقم 13 : الإفصاح عن أسس تحديد وتوزيع الفائض في شركات التأمين الإسلامية؛

-المعيار المحاسبي رقم 14 : صناديق الاستثمار؛

-المعيار المحاسبي رقم15: المخصصات والاحتياطيات في شركات التأمين الإسلامية؛

-المعيار المحاسبي رقم16: المعاملات بالعملات الأجنبية والعمليات بالعملات الأجنبية؛

-المعيار المحاسبي رقم17: الاستثمارات؛

-المعيار المحاسبي رقم 18 :الخدمات المالية الإسلامية التي تقدمها المؤسسات المالية التقليدية؛

-المعيار المحاسبي رقم19:الاشتراكات في شركات التأمين الإسلامية؛

-المعيار المحاسبي رقم20: البيع الآجل؛

-المعيار المحاسبي رقم21: الافصاح عن تحويل الموجودات؛

-المعيار المحاسبي رقم22 :التقرير عن القطاعات؛

المعيار المحاسبي رقم23: توحيد القوائم المالية؛

-المعيار المحاسبي رقم24: الاستثمار في الكيانات المنتسبة؛

-المعيار المحاسبي رقم25: الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المشابهة؛

-المعيار المحاسبي رقم26: الاستثمار في العقارات؛

-المعيار المحاسبي رقم 27: حسابات الاستثمار؛

-المعيار المحاسبي رقم 28 : المرابحة و البيوع الآجلة الأخرى.

ويُلاحظ على المعايير الصادرة عن الهيئة تميزها بأنها[1]:

-تعتبر هي الوحيدة التي تضمنت مبادئ وإرشادات للعمل المالي الإسلامي على مستوى دولي؛

[1] عمر شريقي، محمد الأمين شربي، مرجع سابق ص 97

-اقتصرت على عمل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية فقط، ولم تكن معايير محاسبية شاملة لكل المؤسسات والشركات التي تعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية كما هو الحال في معايير المحاسبة الدولية التي تلائم جميع المؤسسات والشركات، سواء كانت مصارف أو شركات تأمين أو شركات تجارية أو غيرها.

المطلب الثالث: علاقة معايير المحاسبة الإسلامية بمعايير المحاسبة الدولية

تعالج معايير المحاسبة المالية الإسلامية النواحي التي لا تتطرق لها معايير المحاسبة الدولية بالقدر الكافي والملائم، كما أن المعايير الإسلامية تنطلق من السمات الخاصة التي تميز العمل المصرفي والمالي الإسلامي ويؤخذ في الاعتبار عند تطوير المعايير الإسلامية العودة إلى معايير المحاسبة الدولية ومعايير التقارير المالية الدولية[1]، وعليه يمكن النظر إلى العلاقة بين معايير المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية من زوايا مختلفة[2]:

1-المعايير الإسلامية الصادرة بسبب عدم قدرة المؤسسات المالية الإسلامية على تبني معايير المحاسبة الدولية:

في بعض الحالات يؤدي تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المصارف الإسلامية إلى مسائل تتعلق بالامتثال للشريعة، بينما في حالات أخرى، تكون المعايير الدولية غير شاملة للنواحي التي ينفرد بها العمل الإسلامي، لذلك في هذه الحالات تصدر هيئة المحاسبة والمراجعة معايير لتطبق على الجوانب التي لا تغطيها معايير المحاسبة الدولية.

2- المعايير الدولية الممكن اعتمادها من قبل المؤسسات الإسلامية :

لا تصدر هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معايير موازية للمعايير الدولية عندما تكون المعايير الدولية تغطي وتكفي حاجة المؤسسات المالية الإسلامية، بالإضافة إلى عدم وجود مشاكل متعلقة بالامتثال لأحكام الشريعة في حالة التبني والعمل بهذه المعايير.

3-معايير صادرة خاصة بالمعاملات المالية الإسلامية والتي لم تغطها المعايير الدولية.

[1] محمد مجد الدين باكير، مرجع سابق، تاريخ التصفح 2019/04/20

[2] بدرة بن تومي، مرجع سابق ، ص 101،102

وينطبق ذلك على المعاملات المالية التي تنفرد بإنجازها المؤسسات المالية الإسلامية، وذلك بحكم الأساس الشرعي الذي تقوم عليه. وفي هذه الحالة تطبق المعايير الإسلامية على النواحي التي لم تتطرق لها معايير المحاسبة الدولية، مثل معيار المحاسبة المالية رقم (2)»المرابحة والمرابحة للآمر بالشراء» و معيار المحاسبة المالية رقم (3)»التمويل بالمضاربة» ومعيار المحاسبة المالية رقم(4)»التمويل بالمشاركة» ومعيار المحاسبة المالية رقم (9»)لزكاة» و غيرها.

إن الأخذ بما توصل إليه الفكر المحاسبي السائد في مجال عمل المؤسسات المالية التقليدية، وبما يتفق في الوقت ذاته وطبيعة عمل المؤسسات التي تقتدي بأحكام الشريعة الإسلامية، حسبما أسفرت وتسفر عنه الدراسات الفنية والفقهية في هذا المجال، إنما يعد من الأمور الهامة لتأصيل ما يصدر عن الهيئة من معايير، ولما كانت قواعد المحاسبة الدولية قد لاقت قبولا واسعا على المستوى الدولي، وأصبحت المرجع الرئيسي لجميع المؤسسات بصفة عامة، والمؤسسات المالية والمصرفية بصفة خاصة، فإنه يتعين بالتالي أن تأتي معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية متسقة مع الأعراف والقواعد المحاسبية الدولية، وذلك مع مراعاة طبيعة عمل المؤسسات المالية الإسلامية .

وقد برزت مسألة مهمة من تجربة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في وضع معايير محاسبية للمعاملات المالية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية تتمثل في ضرورة معالجة ثلاث عمليات مترابطة ومهمة وهي[1]:

1-التعرف على التفاصيل الملائمة لأحكام الشريعة الإسلامية في كل عقد تخضع له معاملة بعينها وإدراك مدلولاتها المحاسبية.

2 -التعرف على المعايير الدولية للتقارير المالية المقابلة للعملية وتحديد متطلبات الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح المقترحة التي لا تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتكون متوافقة مع طبيعة ممارسات مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية، ومن الجدير بالذكر أنه يمكن أن تكون المعالجة المحاسبية لهذه العملية مرتبطة بأكثر من معيار من المعايير الدولية للتقارير المالية.

[1] محمود رمزي إدريس ، تقييم التزام المصارف الإسلامية العاملة في سوريا بمتطلبات العرض والافصاح في قوائمها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم(1) – دراسة تطبيقية–، رسالة ماجيستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص 42

3. تطوير معيار يجمع بين النقطتين الأولى والثاني، حيث إن قدرة هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في معالجة هذه العمليات الثلاث المترابطة فيما بينها هي التي تحدد جودة المعايير الصادرة عنها وقبولها من معدي ومستخدمي التقارير المالية في المؤسسات المالية الإسلامية. وهكذا نرى أنه هناك تباينات وفروقات جوهرية بين المعايير المحاسبية الإسلامية والمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية، وستظل هذه الفروقات قائمة بسبب الاختلاف الجوهري بين الممارسات المصرفية والمالية التقليدية، والممارسات المصرفية والمالية الإسلامية، كما أن الفروق الفكرية بين الممارسات التقليدية والإسلامية، تعني أن لكلا المجموعتين من المعايير مسوغ لوجودها.

وغني عن البيان أن اتساق المعايير التي تصدرها الهيئة مع قواعد المحاسبة الدولية سيكفل للبيانات المالية التي تصدرها المؤسسات المالية الإسلامية الثقة والقبول وسرعة الفهم والاستيعاب، وإن كانت هذه الجوانب تعد لا غنى عنها لدى الجهات المعنية بتلك البيانات من جمهور العملاء والجهات الرقابية، إلا أن أهميتها تمتد كذلك إلى المؤسسات والهيئات الأجنبية التي ترتبط بعلاقات ومعاملات مع المؤسسات المالية الإسلامية، بما ينعكس بالتبعية على مصالح تلك المؤسسات[1].

[1] https://www.kantakji.com/media/2642/34507.pdf 29/05/2019

خلاصة الفصل:

تعتبر المصارف الإسلامية الشريان الأكبر للمؤسسات الاقتصادية الإسلامية، حيث إن هذه المؤسسات تتميز عن غيرها بعدة خصائص من أهمها الالتزام بمبادئ الشريعة الإسلامية في كل معاملاتها وإجراءاتها، وطالما كانت المحاسبة جزءا تابعا لشكل وجوهر المؤسسة التي تنتمي إليها كان لابد للمصارف الإسلامية من معايير محاسبية تضبط عملها خاصة وأن تطبيقها لمعايير المحاسبة الدولية واكتفاءها بها قد يؤثر سلبا على إفصاحها وعدم كفايته.

ومن هنا تبرز هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتقدم البديل الذي يتلاءم مع خصوصيات المصارف الإسلامية من خلال إعداد وتطوير معايير محاسبية معدة من خلال خبراء في المحاسبة والمالية بالإشراف من طرف الجهات الشرعية حتى تُعدَ هذه المعايير بما لا يتخالف مع قواعد الشريعة الإسلامية ولتقدم الضوابط والإرشادات التي تحكم محاسبة المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

الفصل الثاني

إطار نظري حول جودة قوائم المصارف الإسلامية

تمهيد :

تعتبر المحاسبة من حيث طبيعة نشاطها نظاما للمعلومات يعتمد على إدخال بيانات خام ثم معالجتها وفق مجموعة من الفروض والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها لتتحول إلى معلومات مالية مفيدة ذات دلالة مستقبلية تنبؤية، معروضة في شكل قوائم مالية تعكس الصورة الصادقة للمركز المالي للمؤسسة، أداءَها المالي وتدفقاتِها النقدية، بهدف ترشيد القرارات الاقتصادية لمختلف مستخدميها.[1]فالهدف الرئيسي من إعداد القوائم المالية هو توفير المعلومات المحاسبية المناسبة و الملائمة التي سينجر عنها قرارات اقتصادية من مختلف الأطراف، وهنا تبرز أهمية جودة القوائم المالية كونها عنصرا مهما ومؤثرا بشكل كبير في توصيف الحالة المالية للمؤسسة.

ومع تنوع مستخدمي تلك القوائم تتعدد زوايا النظر إليها وتقييمها بما يتلاءم مع حاجة وخلفية كل مستخدم، ولذا كان لابد من معايير وخصائص تضبط المعلومة المحاسبية المُشكِلة للقوائم المالية حتى تُحقق الهدف المرجو منها، بما يتلاءم مع خصائص المؤسسة المُصْدِرة للقوائم وكذا مستخدمي هذه القوائم.

والبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كغيرها من المؤسسات المالية تَعتَبُر إعدادَ قوائم مالية ذات جودة محاسبية عالية من أهم أولوياتها وذلك لتوفير المعلومات المناسبة والملائمة للمستخدمين داخل وخارج المؤسسة، إلا أن جودة الممارسات المحاسبية ومن ثم جودة التقارير المالية ترتبط ارتباطا وثيقا بالمعايير المحاسبية وبالإطار الفكري الذي تلتزم المؤسسة به في إعدادها لتلك القوائم، ويظهر الخلل عندما تكون

المعايير المؤسِسَةُ لأساليب وطرق إعداد القوائم لا تأخذ بعين الاعتبار خصوصية ومميزات المؤسسة، مما قد يؤثر سلبا على جودة القوائم المالية لهذه الأخيرة.

وفي ظل ضغوطات العولمة والقبول الكبير لمعايير المحاسبة الدولية تضطر بعض البنوك الإسلامية لتبني هذه المعايير إما إجبارا من خلال السياسات المحاسبية التي تمارسها الحكومات التي تعمل فيها، وإما اختيارا حتى تتمكن من توسيع دائرة المقارنة مع المؤسسات والأسواق التي لا تعترف إلا بالمعايير الدولية كإطار لإعداد القوائم المالية.

وهنا تبرز معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كدليل محاسبي إرشادي يختص في إصدار وتطوير معايير محاسبية توافق المرجعية التي تتبناها المصارف الإسلامية، مما يُسهم في تحسين جودة المعلومات المحاسبية وبالتالي تحسين جودة القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية.

[1] أمينة حفاصة، عباس فرحات، ورقة بعنوان "جودة القوائم المالية الجزائرية في ظل تبني معايير التقاريير المالية الدولية ias/ifrs "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، مجلد 11، العدد2، 2018، ص87

المبحث الأول: ماهية جودة القوائم المالية

المبحث الثاني: القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الإسلامية

المبحث الثالث: دور معايير المحاسبة الإسلامية في تحسين جودة القوائم المالية

المبحث الأول: ماهية جودة القوائم المالية

المطلب الأول: مفاهيم أساسية حول جودة القوائم المالية

أولا : القوائم المالية وأهدافها

1/ القوائم المالية :

تعد القوائم المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فهي تلخص جميع العمليات المالية التي حدثت في المنشأة خلال الفترة المالية، وتخضع عملية إعدادها لعدد من المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وهذه المبادئ تحدد المعلومات التي يجب أن تشملها القوائم المالية.

وتمثل القوائم المالية الوسيلة الأساسية لتوصيل المعلومات المحاسبية للأطراف الخارجية، وعلى الرغم من أن القوائم المالية قد تحتوي على معلومات مصادر خارج السجلات المحاسبية[1].

ويمكن القول بأنها عرض هيكلي للمركز المالي للمنشأة وأدائها خلال فترة معينة، حيث تكون ملائمة لمختلف فئات مستخدمي القوائم اتخاذ القرارات الاقتصادية الراشدة وتساعد أصحاب المؤسسة في تقييم كفاءة استغلال الإدارة لمواردها.[2]

وتشكل القوائم المالية مجموعة من الوثائق التي تتميز كل منها بنوعية المعلومات والإيضاحات المراد إيصالها للمستخدمين، وهي كالتالي : الميزانية أو قائمة المركز المالي، قائمة الدخل أو جدول حسابات النتائج، قائمة التدفقات النقدية، قائمة التغيرات في حقوق الملكية، والملاحق، ويمكن الزيادة عن هذه القوائم خاصة بالنسبة للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية كقائمة مصادر أموال الزكاة واستخداماتها، قائمة أموال القرض الحسن، قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.

2/ أهداف القوائم المالية:

[1] طارق عبدالعال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص 35

[2] بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2014، ص ص46

أهداف القوائم المالية ليست أهدافا جامدة وإنما تتأثر بعدد من العوامل الاقتصادية والقانونية والسياسية لتناسب المجتمع الذي تعد فيه هذه القوائم المالية، وتهدف القوائم المالية بشكل عام إلى توفير معلومات عن المركز المالي وأداء المنشأة والتغيرات في المركز المالي المساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذا تنشأ أهداف التقارير المالية أساسا من احتياجات المستخدمين الخارجيين الذين يعتمدون على ما تقدمه لهم القوائم المالية، حيث يتم توجيه أهداف التقارير المالية نحو المصلحة العامة لتخدم العديد من المستخدمين، وتمكنهم من تحديد مدى قدرة المنشأة على توليد التدفقات النقدية جيدة، ويتم صياغتها لتخدم قرارات المستثمرين والدائنين كمرجع يرتكزون عليه.[1]

ومن أجل تحديد أهداف القوائم المالية ينبغي مراعاة العناصر التالية:[2]

-حصر وتعيين المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية.

- تصنيف المستخدمين الخارجيين الرئيسيين للتقارير المالية وفق درجة معرفتهم للأمور المالية؛

- تحديد طبيعة الاحتياجات من المعلومات لكل فئة من المستخدمين، مع تحديد وتوضيح الجزء المشترك منها؛

- البحث عن مراكز الضعف في الممارسة التي تحول دون تلبية الاحتياجات المشتركة من المعلومات؛

-أن يتوفر الإطار الفكري المحكم الذي يضمن تلبية الاحتياجات المشتركة للمعلومات لكافة الطوائف المستخدمة للتقارير المالية.

ويمكن تحديد أهداف القوائم المالية كالتالي :

- الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالمنشأة والتي تساعد الفئات المختلفة في اتخاذ القرارات الرشيدة التي تحقق أهدافها.

- تمكين مستخدمي القوائم المالية من التنبؤ بالنسبة للتطورات والأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

- يجب أن توضح كل ما يتعلق بحقوق الملكية وحقوق الغير وأية التزامات أخرى بالإضافة إلى أثر العمليات والأحداث الاقتصادية على هذه الحقوق.

[1] بن فرج زوينة، مرجع سابق، ص 57

[2] بن فرج زوينة، المرجع السابق، ص57-58

– توفير معلومات تلاءم المستثمرين الحاليين والمحتملين والدائنين لاستخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية.[1]

– توفير المعلومات المفيدة للمستثمرين والدائنين لأغراض التنبؤ والمقارنة وتقييم التدفقات النقدية المتوقعة بالنسبة لهم من حيث المبلغ أو التوقيت وحالة عدم التأكد المتعلقة بهذه التدفقات.

ثانيا : مفهوم جودة القوائم المالية

توفير المعلومات المجدية يعتبر شرطا جوهريا وأساسيا لاستقرار النظام المالي، وقد أعطت المنظمات المهنية أولوية قصوى لتحسين جودة المعلومات لمساعدة المستخدمين الرئيسيين في ترشيد قراراتهم, أي أن المعلومات الجيدة هي المعلومات الأكثر إفادة في مجال ترشيد القرارات, والجودة هي عبارة أحد مكونات التنظيم الإداري الذي يختص بتجميع وتبويب ومعالجة وتحليل وتوصيل المعلومات المالية الملائمة إلى الأطراف المعنية, لاتخاذ القرارات الاستثمارية.[2]

ونعني بالجودة في هذا المجال مصداقية المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية وما تحققه من منفعة للمستخدمين ولتحقيق ذلك يجب أن تخلو من التحريف والتضليل وأن تعد في ضوء مجموعة من من المعايير القانونية والرقابية والمهنية والفنية بما يحقق الهدف من استخدامها..[3]

"ويمكن تعريف جودة القوائم المالية بأنها تعبر بصورة حقيقية ووافية عن واقع الشركة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش ومعدة دون تضخيم وبواقعية مصادقة لبنود الحسابات لهذه القوائم، إذ تعتبر جودة القوائم المالية الضوء الأخضر لمتخذي القرار لما لها من تأثير في تحديد نتائج الاجراءات أو القرارات المتخذة."[4]

[1] نسرين خنفايس، نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر، قسم العلوم المحاسبية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2018، ص12

[2] البشير زبيدي، يحيى سعيدي، "جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالية : دراسة حالة مجمع صيدال"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 2, العدد9, جامعة الوادي ، ص 91

[3] أبو حمام ماجد إسماعيل، أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجيستير، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009

[4] عدي صفاء الدين فاضل، فيحاء عبد الخالق محمود، "قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية"، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، عدد14، مجلد7، 2015 ، ص 14

يقصد بجودة التقارير المالية مدى دقة معلومات تلك التقارير في أن تعكس حقيقة عمليات الشركة، وحقيقة موقعها الاقتصادي، ونتائج أعمالها، وبالتالي فإن جودة المعلومات المحاسبية سوف ترتبط وتؤثر على كل من قائمة المركز المالي وقائمة الدخل وأيضا تعني مدى قدرة هذه التقارير على توفير معلومات قائمة للتحقق منها، لحملة الأسهم عن الخسائر وحالات الفشل المالي، والأحداث المالية غير الملائمة، وبما يمكنهم من اتخاذ قرارات صائبة. [1]

إن جودة التقارير المالية تعني أن تتصف المعلومات الواردة بتلك التقارير بخصائص الملاءمة وما يرتبط بها من خصائص ثانوية كالقيمة التنبؤية والتغذية العكسية والتوقيت المناسب والمصداقية، وبما يرتبط بها من العرض الصادق والقابلية للمقارنة وغيرها من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية.[2]

ويرى آخرون أن جودة التقارير المالية تعني مدى التزام الشركات بكل من المعايير المحاسبية والتشريعات القانونية التي يجب أن تحكم الممارسة العملية المحاسبية.

وتعد جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية المقياس المناسب لتقييم مدى كفاءة نظام المعلومات المحاسبي فضلا عن عوامل أخرى مثل كفاءة تشغيل وجودة تصميم نظام المعلومات المحاسبي، كما وأن جودة المعلومات المحاسبية تكمن في قدرتها على قيمة لمتخذي القرارات الاقتصادية وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تحفزهم على اتخاذ القرارات التي تحقق أهداف تلك الجهات وتخفض من احتمالات عدم التأكد المصاحبة لاتخاذ مثل تلك القرارات.[3]

ومفهوم جودة المعلومات المحاسبية يعكس ما تتمتع به هذه المعلومات من خصائص (أساسية أو معززة)، ومدي مصداقيتها وقدرتها على تحقيق احتياجات مستخدميها، وأن تخلو هذه المعلومات من التحريف أو التضليل، وأن تعد في ضوء مجموعة من المعايير المحاسبية والقانونية والرقابية بحيث تعبر عن حقيقة الأداء الاقتصادي للشركة وتقلل من عدم التماثل بين المستخدمين وتحد من مشكلات الوكالة.[4]

[1] فوزية براهمي، " نحو تطبيق المحاسبة من منظور اسلامي لتحسين جودة التقارير المالية"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، عدد07، 2017، ص 238

[2] المرجع السابق ص 238

[3] علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم المحاسبة،2009 ص7

[4] مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية"، مشروع بواسطة عمادة البحث العلمى بجامعة سلمان بن عبد العزيز، 2014، ص9

ثالثا: تقييم جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية

تشكل مسألة تقييم جودة القوائم المالية موضوعا مهما، فبدون وجود معايير معينة يتم محاكمة المعلومات المالية والمحاسبية إليها لقياس مستوى جودتها واعتمادها فلا معنى للحديث عن جودة القوائم المالية، ومما يلي معايير يمكن الحكم من خلالها على جودة القوائم المالية[1] :

1-معايير قانونية : تسعى العديد من الهيئات في العديد من الدول لتطوير معايير جودة التقارير المالية عن طريق فرض تشريعات وقوانين, تلتزم بها المؤسسات لضبط جوانب الأداء في المؤسسات بما تتوافق مع المتطلبات القانونية التي تجبر المؤسسات بالإفصاح الكافي عن أدائها.

2- معايير رقابية :ينظر إلى عنصر الرقابة بأنه أحد مكونات العملية الإدارية التي يرتكز عليها كل من مجلس الإدارة والمستثمرين، ويتوقف نجاح هذا العنصر على وجود رقابة فعالة تحدد دور كل من لجان المراجعة وأجهزة الرقابة المالية والإدارية في تنظيم المعالجة المالية وكذلك دور المساهمين والأطراف ذات العلاقة في تطبيق قواعد الحوكمة بواسطة أجهزة رقابية للتأكد من أن سياستها وإجراءاتها تنفذ بفاعلية وأن بياناتها المالية تتميز بالمصداقية مع وجود تغذية عكسية مستمرة وتقييم المخاطر وتحليل العمليات وتقييم الأداء الإداري ومدى الالتزام بالقواعد والقوانين المطبقة.

ومما سبق يتبين أن المعايير الرقابية تلعب دورا مهما في تنظيم قواعد الحوكمة على اعتبار أن المعايير الرقابية تهتم بفحص وتقييم مدى الالتزام بالسياسات والإجراءات التي من شأنها تسهيل عملية تخصيص الموارد للوصول إلى رفع كفاءة المنشأة وزيادة ثقة مستخدمي القوائم المالية، مما ينعكس أثره على تدعيم الدور الإيجابي للرقابة.

3-معايير مهنية :تهتم الهيئات والمجالس المهنية المحاسبية بإعداد معايير المحاسبة والمراجعة لضبط أداء العملية المحاسبية، مما أبرز معه مفهوم مساءلة الإدارة من قبل الملاك للاطمئنان على استثماراتهم، والتي أدت بدورها إلى ظهور الحاجة لإعداد تقارير مالية تتمتع بالنزاهة والأمانة.

4- معايير فنية :إن توفر معايير فنية يؤدي إلى تطوير مفهوم جودة المعلومات مما ينعكس بدوره على جودة التقارير المالية ويزيد ثقة المساهمين والمستثمرين وأصحاب المصالح بالشركة ويؤدي إلى رفع وزيادة الاستثمار.

[1] ماجد إسماعيل أبوحمام، مرجع سابق، ص 58

هذا وقد توجهت مجالس معايير المحاسبة وعلى رأسها مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي FASB نحو إصدار معايير عديدة تساهم في توفير وضبط الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المالية.

5-**مطابقتها للمعايير المرجعية:** يمكن تقييم القوائم المالية والمعلومات المحاسبية الواردة في التقارير من خلال توافقها وتطابقها مع المعايير المرجعية للمؤسسة في إعداد قوائمها، حيث أن المعايير تتطلب أساليب قياس وإفصاح محددة من خلال رسم الخط العام للعرض والإفصاح في القوائم وما يتعلق بأعدادها ومكوناتها وشكلها وعناصرها، ومن خلال التدقيق في بعض العناصر التي تتطلب تحديدا وتوضيحا أكبر، ولكل معايير متطلباتها، فما يتعلق بمعايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية، قد لا يكون لازما ومطلوبا عند اعتماد معايير المحاسبة الدولية والعكس صحيح.

الشكل (2) : معايير جودة المعلومات المحاسبية

المصدر : صبايحي نوال، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) وأثره على جودة المعلومة، رسالة ماجيستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر3، 2011/2010، ص74

ويمكن تحديد معايير عامة لتقييم جودة المعلومات المحاسبية عند النظر إليها كمعلومات لابد أن تتحقق فيها مميزات وخصائص معينة كالتالي [1]:

1- الدقة كمقيم لجودة المعلومات المحاسبية :

يمكن التعبير عن جودة المعلومات بدرجة الدقة التي تتصف بها المعلومات أي بدرجة تمثيل المعلومات لكل من الماضي، الحاضر والمستقبل ولا شك أنه كلما زادت دقة المعلومات زادت جودتها وزادت قيمتها في التعبير عن الحقائق التاريخية أو عن التوقعات المستقبلية، وبالرغم من أهمية هذا المقياس في التعبير عن جودة المعلومات فإنه لا يمكن تحقيقه وذلك لكون المعلومات التي يبنى عليها القرار تنطوي على المستقبل وبالتالي فهي على درجة من التيقن وعدم التأكد، لذا فإنه غالبا ما يتم التضحية بالدقة عند توفير معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات.

2- المنفعة كمقيم لجودة المعلومات المحاسبية :

وتتمثل المنفعة في عنصرين هما صحة المعلومة وسهولة استخدامها ويمكن أن تأخذ المنفعة أحد الأشكال التالية:

أولا- المنفعة الشكلية : وتعني أنه كلما تطابق شكل ومحتوى المعلومات مع متطلبات القرار كلما كانت قيمة المعلومات عالية.

ثانيا- المنفعة الزمنية: وتعني ارتفاع قيمة المعلومات كلما أمكن الحصول عليها بسهولة، ومن ثم فإن الاتصال المباشر بالحاسب الآلي مثلا يعظم كلا من المنفعة الزمنية والمكانية للمعلومات.

ثالثا- المنفعة التقييمية والتصحيحية : وتعني ارتفاع قدرة المعلومات على تقييم نتائج تنفيذ القرارات، وكذا قدرتها على تصحيح انحرافات هذه النتائج.

3- الفاعلية كمقيم لجودة المعلومات المحاسبية :

تعبر الفاعلية عن مدى تحقيق المنشأة لأهدافها من خلال موارد محددة، وعلى ذلك فإنه يمكن تعريف جودة المعلومات من زاوية الفاعلية بأنها مدى تحقيق المعلومات لأهداف المنشاة أو متخذ القرار من | خلال استخدام موارد محدودة، ومن ثم فان فاعلية المعلومات هي مقياس لجودة المعلومات المحاسبية.

4- التنبؤ كمقيم لجودة المعلومات المحاسبية :

[1] عبد الناصر ابراهيم نور، مؤيد محمد الفضل، علي الدوغجي، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002، ص305-306

يقصد بالتنبؤ أنه الوسيلة التي يمكن بها استعمال معلومات الماضي والحاضر في توقع أحداث ونتائج المستقبل، وأن هذه التوقعات تستخدم في التخطيط واتخاذ القرارات.

ومن المؤكد أن جودة المعلومات إنما تتمثل في مقدرتها التنبؤية وتخفيض حالة عدم التأكد وذلك عند استخدامها كمدخلات لنماذج التنبؤ مثل نماذج التنبؤ بالمراكز المالية، أو كمدخلات لنماذج الاختيار من بين بدائل القرارات الإدارية.

5- الكفاءة كمقيم لجودة المعلومات المحاسبية :

يقصد بالكفاءة تحقيق أهداف المنشأة بأقل استخدام ممكن للموارد، ويرى البعض ضرورة تطبيق مبدأ الاقتصادية على نظم المعلومات والذي يستهدف تعظيم جودة المعلومات بأقل التكاليف الممكنة التي يجب أن تزيد لا تزيد عن قيمة المعلومات.

فالكفاءة تقاس بمدى توفير الموارد المادية والبشرية عند القيام بالعمليات والنشاطات اللازمة لتحقيق الأهداف مقارنة بالمخرجات أو النتائج التي يتم تحقيقها.

المطلب الثاني: قياس جودة القوائم المالية بالمقاربتين الكمية والنوعية

إن الهدف الأساسي للتقارير المالية هو الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بالإحداث الاقتصادية والمالية بدرجة عالية من الجودة، وذلك حتى يمكن الاستعانة بها من قبل المستخدمين لاتخاذ القرارات، حيث أن تقديم معلومات بدرجة عالية من الجودة أمر في غاية الأهمية لمستخدمي المعلومات المحاسبية سواء كانوا حملة الأسهم (مستثمرين حاليين أو مرتقبين)، وغيرهم من أصحاب المصالح، وذلك لأن هذا يحسن كلا من الاستثمار والائتمان وقرارات تخصيص الموارد، ويزيد من كفاءة السوق بشكل عام.[1]

وقد أكد كل من مجلس معايير المحاسبة المالية ومجلس معايير المحاسبة الدولية على أهمية الإفصاح عن المعلومات المحاسبية بالتقارير المالية بدرجه عالية من الجودة، إلا أن واحدة من أهم المشاكل الرئيسية هو كيفية قياس وتفعيل هذه الجودة.[2]

[1] ربيع عبد العظيم، " قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية: نموذج مقترح "، المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة، بكلية التجارة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، 2017، ص 13

[2] المرجع السابق، ص 13

إن جودة القوائم المالية تتحدد من خلال التعرف على مدى تحقق الخصائص النوعية للمعلومة المالية، بالإضافة إلى وجود طرق أخرى يتم من خلالها قياس الموثوقية والملاءمة لتحديد جودة القوائم المالية؛ كالتركيز على جودة المحاسبة من خلال دارسة مدى قيام المؤسسات بإدارة الأرباح، وما إذا كان الاعتراف بالأرباح والخسائر تم في الوقت المناسب وبالقدر المناسب [1]، ويمكن توضيح أهم الطرق والمؤشرات التي تساعد في قياس جودة القوائم المالية فيما يلي:

أولا- المقاربة النوعية لقياس جودة القوائم المالية :

- الخصائص النوعية "Qualitative characteristics "

حيث يتم دراسة فائدة وفعالية القوائم المالية من خلال تفعيل الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المضمنة فيها، ويتم ذلك من خلال إعداد استبيان يتضمن مجموعة من المحاور، يتعلق كل محور بخاصية من الخصائص النوعية للمعلومة المحاسبية، وتتدرج ضمن كل محور مجموعة من الأسئلة تتم الاجابة عنها من طرف مختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين للقوائم المالية لمعرفة مدى تحقق الخصائص النوعية في القوائم المالية المفصح عنها. حيث أن طريقة الخصائص النوعية تهدف إلى تقييم جودة المعلومة بأبعاد مختلفة في وقت واحد لتحديد فائدة معلومات القوائم المالية، من خلال تقييم أثر تقديم معلومات محددة في القوائم السنوية على القارارت التي يتخذها مختلف المستخدمين.[2]

والخصائص النوعية هي صفات تجعل المعلومات الواردة في القوائم المالية مفيدة للمستخدمين، حيث أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية ومعايير المحاسبة المناسبة يجعل القوائم تظهر بصورة صادقة وعادلة[3]، ويؤدي التركيز على القوائم المالية كونها مصدر أساسي من مصادر المعلومات المفيدة لاتخاذ القرارات إلى قاعدة هامة لتقييم الطرق المحاسبية البديلة والاختيار من بين الأساليب المتاحة للإفصاح، وطالما إن هناك مجال للمفاضلة بين الطرق المحاسبية وأساليب الإفصاح فإنه يجب اختيار طريقة محاسبة أو أسلوب الإفصاح الذي يوفر المعلومات لمساعدة المستفيدين الخارجيين الرئيسيين على اتخاذ قراراتهم، ولا يعتبر مجرد إسداء النصح باختيار طريقة المعالجة المحاسبية، أو أسلوب الإفصاح على أساس منفعة المعلومة الناتجة في اتخاذ القرارات إرشادا كافيا لمن

[1] قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية -دارسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015-2016، ص 165

[2] قسوم حنان، المرجع السابق، ص 165

[3] مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، مرجع سابق، ص 9

يتحملون مسؤولية ذلك الاختيار، لذلك يجب تحديد وتعريف الخصائص التي تجعل هذه المعلومات مفيدة في اتخاذ القرار[1].

ومما يلي خصائص جودة المعلومات المحاسبية والقوائم المالية[2] :

1- الملاءمة:

لكي تكون المعلومات ذات فائدة ولها قيمة يتعين أن توجد علاقة وثيقة بينها وبين الغرض الذي أعدت من أجلها. وتعتبر المعلومات ذات جودة عالية عند ارتباطها بهدف معين يساعد متخذ القرار على تقييم محصلة هذا القرار وملاءمته في اختيار بديل من بين البدائل واعتباره ذات أهمية إذا كان الإفصاح عنه له تأثير في قرار المستخدم للمعلومات بين البدائل المتاحة وقد وصف مجمع المحاسبين الأمريكيين معيار الملاءمة أنه المعيار الأساس للاختيار بين بدائل المعلومات المحاسبية.

2- الموثوقية[3] :

تشكل الموثوقية خاصية أساسية للمعلومات المحاسبية والتي تعني قدرة المعلومات في التعبير عن فحوى الاهداف او العمليات الاقتصادية وبالشكل الذي يمكن المستخدم من الاعتماد عليها في بناء نماذج قراراته المختلفة، ولكي تكون المعلومات مفيدة، فلا بد لها من أن تكون محل ثقة المستخدم. فالمعلومات المحاسبية تعد موثوق بها لو أن المستخدمين استطاعوا الاعتماد عليها لإظهار الظروف الاقتصادية والاحداث الخاصة، ولا تعني الثقة الدقة المطلقة، فمن الواضح أن هناك درجات للثقة، فالمعلومات المبنية على الحكم الشخصي والتقديرات التقريبية قد لا تكون دقيقة ومع ذلك فيجب أن تكون موثوق بها لأن الهدف هو تقديم معلومات التي يثق بها المستخدمون.

3- الفهم والاستيعاب:

يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على مدى استيعاب متخذ القرارات لهذه المعلومات، ولا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، وتتوقف إمكانية فهم المعلومات على طبيعة البيانات التي تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها، وكذلك تتوقف على قدرات من يستخدمها وثقافته. فلهذا يتعين على من

[1] الغربي سماح، " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية" ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة و تدقيق ،جامعة المسيلة، 2014، ص62

[2] أبو حمام ماجد إسماعيل، مرجع سابق، ص56،57

[3] جيوار أحمد سالار محمد، " أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها دارسة على عينة من المستخدمين في منظمات بمحافظة أربيل"، مذكرة ماجيستير في المحاسبة، جامعة الموصل، العراق، 2006، ص 58

يقومون بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات مستخدمي هذه القوائم وحدود تلك القدرات، حتى يتسنى تحقيق الاتصال الذي يكفل إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.

4- القابلية للمقارنة :

عند توحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية ينتج عن ذلك قابلية القوائم المالية للمقارنة بين عدة سنوات في نفس المؤسسة، وبين مؤسسات مختلفة لها نفس النشاط[1]. وحتى يتمكن المستخدمون من إجراء مقارنة البيانات المالية للمشروع على مرور الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في مركزه المالي وفي الأداء، وحتى يكون بإمكانهم مقارنة البيانات المالية للمشاريع المختلفة من أجل إجراء التقييم النسبي لمراكزها المالية، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة.

5- المصداقية:

تعبر مصداقية التقارير المالية المستندة إلى أدلة إثبات كافية والخالية من التحيز مصدرا ملائما لمستخدمي التقارير المالية في الحصول على المعلومات المحاسبية، خاصة إذا كانت تتمتع بدرجة عالية من الأمانة وبما يمكن من الاعتماد عليها في اتخاذ القرار.

6- الدقة:

يتوقف تأثير المعلومات المحاسبية على دقتها، وقد يتسبب عدم توافر الدقة في المعلومات إلى حالة عدم التأكد، وتؤدي إلى عدم القدرة على التنبؤ بمصير الشركة وإلى عدم اتخاذ القرار المناسب، فإذا كانت المعلومات التي توصل إليها شخص معين باستخدام أساليب معينة للقياس المحاسبي واستطاع شخص آخر بإعطاء نفس النتيجة باستخدام أسلوب آخر فإن قابلية المعلومات للمراجعة والتحقيق تتميز بالدقة وتصبح أمينه ويمكن الاعتماد عليها.

7- الأهمية والإفصاح الأمثل للمعلومات:

تأخذ المعلومات المحاسبية دورها إذا توافرت الأهمية النسبية فيها، أي أن تكون المعلومات مصدرا مهما في صياغة اتخاذ القرار حيث يؤدي إهمالها إلى خلل في عملية اتخاذ القرار، لذلك فإن الأهمية النسبية والإفصاح الأمثل يرتبط بأمانة المعلومات وإمكانية الاعتماد عليها ولهذا يجب أن يتم الإفصاح عن كافة المعلومات ذات الأهمية النسبية، والتعرف على ما يحتاجه المستخدم من معلومات، بحيث إذا أدى حذف أي معلومة أو عدم

[1] ياسين عبدالرحيم ادم موسى، عبد الرحمن البكري منصور،"أثر قياس التكاليف البيئية على جودة المعلومات المحاسبية–دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية في السودان –، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد18، 2017، كلية التجارة للعلوم والتكنولوجيا ، السودان، ص133

الإفصاح عنها أو عرضها بصورة غير صحيحة إلى التأثير على[1] تقييم المستفيد من تلك المعلومات في اتخاذ القرار فإنها تعتبر في هذه الحالة ذات أهمية.

8- الكفاية :

تتوقف خاصية الكفاية في التقارير المالية على كمية المعلومات ونوعيتها ومدي استيعابها، بحيث تشبع هذه المعلومات مستخدميها وتعطي مردودا عالي الجودة للمستفيدين منها.

9- التوقيت المناسب:

يعتبر التوقيت عنصرا مهما من عناصر النجاح في عملية اتخاذ القرار، فلهذا يجب أن تصل المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب، فلا فائدة من وصول المعلومات في وقت متأخر لمن يستخدمها لأنها تفقد منفعتها إذا لم تكن متاحة. ويرتبط التوقيت الملائم بالقوائم المالية من خلال إتاحة هذه المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية لفترات دورية متقاربة.

ومن خلال ما سبق يمكننا استخلاص أن القوائم المالية لا يمكن اعتبارها ذات جودة إلا إذا توفرت فيها مجموعة من الشروط والخصائص، كملاءمة معلوماتها للمستخدمين، موثوقيتها، كفايتها وعدم نقصها، ودقتها في توصيف المركز المالي للمؤسسة حتى تحقق الغرض المرجو منها.

[1] ياسين عبدالرحيم ادم موسى، عبد الرحمن البكري منصور، مرجع سابق، ص 135

والشكل التالي يوضح بشكل مبسط بعض أهم الخصائص النوعية للقوائم المالية:

الشكل (3): الخصائص النوعية للقوائم المالية

القابلية للفهم	الملائمة	المصداقية	القابلية للمقارنة
– ألاَّ تكون معقدة – يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية ومن السهل فهمها من أغلبية المستخدمين.	–حتى تكون المعلومات مفيدة لابد أن تكون ملائمة وذات منفعة، حيث تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين خاصة فيما يخص المركز المالي والأداء، وتعتبر مهمة إذا كان هدفها وتعريفها يؤثر على القرار. –تساعد على تقييم الماضي والحاضر والمستقبل، وكذلك تمكنهم من التأكد من تقييمهم السابق أو تصحيحه.	– يجب أن تكون موثوقا فيها ويعتمد عليها، ويجب أن تكون خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وتعبر بصدق عما يجب أن تعبر عنه من عمليات وأحداث. – أن تكون كاملة خالية من الأخطاء والحذف حتى لا تصبح مضللة، وتعبر عن المركز المالي بشكل عادل.	قابلة للمقارنة عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي والأداء ومقارنتها مع القوائم المالية المنشآت أخرى مختلفة حتى يمكن تقييم مراكزها المالية والتغيرات الحاصلة في المركز.

المصدر: بن فرج زوينة، مرجع السابق، ص49

ثانيا– المقاربة الكمية لقياس جودة القوائم المالية :

1– نماذج إدارة الأرباح "Profit Management" :

تعرف إدارة الأرباح على أنها "اختيار المؤسسة لسياسات معينة بهدف تحقيق أهداف مسطرة للإدارة، وتحدث عندما يستخدم المديرون المرونة المتاحة لهم للاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية وكذلك حالات التقدير والحكم الشخصي لبعض البنود الظاهرة في القوائم المالية لهيكلة الصفقات وتعديل هذه القوائم[1]، سواء كانت لتضليل

[1] قسوم حنان، مرجع سابق، ص 166

أصحاب المصلحة حول الأداء الاقتصادي للمؤسسة أم للتأثير على النتائج التعاقدية التي تعتمد على الأرقام المحاسبية الواردة بالقوائم المالية.

ويمكن القول أن إدارة الأرباح هي محاولة الإدارة في التأثير على الأرباح المعلن عنها، وذلك باستخدام المرونة المتاحة لهم للاختيار بين أساليب محاسبية معينة لتضليل الأطراف المستفيدة من القوائم المالية حول الأداء المالي الحقيقي للمؤسسة وتحقيق أهداف محددة مسبقا كتخفيض العبء الضريبي، تحقيق استقرار سياسة توزيع الأرباح، تنمية وتقوية العلاقة بين الإدارة والعاملين.[1]

وهنالك عدة نماذج لتقييم وقياس المستحقات الاختيارية نذكر من أهمها :

أ- نموذج جونز (Jones Model سنة1991) :

يستخدم نموذج جونز الانحدار المتعدد لقياس المستحقات الاختيارية بفرض أن المستحقات غير الاختيارية ثابتة من فترة إلى أخرى. وفي هذا النموذج يتم إدراج التغير في الإيرادات والآلات والمعدات والملكية الكلية للسيطرة على التغيرات في المستحقات غير الاختيارية الناتجة عن تغيير القرارات الاقتصادية؛ كما يتم تضمين إجمالي حقوق الملكية والمعدات لحساب جزء من إجمالي المستحقات المتعلقة بحساب الاستهلاك غير الاختياري، فالتغيرات في الإيرادات تستخدم للسيطرة على التغيرات في، وبصفة عامة يمكن القول أن حسابات رأس المال العامل كالمخزون وحسابات القبض وحسابات الدفع، وبصفة عامة نموذج جونز قام بإدخال عاملين لتقدير المستحقات غير الاختيارية هما: رقم الأعمال و إجمالي الأصول الثابتة بفرض أنهما أقل عرضة للتلاعب من طرف الإدارة.[2]

ب- نموذج كوثاري (Kothari & al)سنة 2005 :

وسمي بنموذج الاختيارية المعدلة بالأداء نظرا لكونه يربط المستحقات بأداء المؤسسة، يعتبر نموذج Kothari & al أكثر دقة في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح حسب معظم الباحثين، وهو نموذج المستحقات الاختيارية المعدلة بالأداء ويشير هذا النموذج إلى أنه يمكن تحسين فعالية النماذج السابقة المستخدمة لقياس المستحقات الاختيارية من خلال التحكم في العائد على الأصول (Revenu On Actifs)، والذي يمكن أن يكون له تأثير

[2] قسوم حنان، مرجع سابق، ص167

على قياس المستحقات الاختيارية **NDAC** خلال فترة الدارسة. ويمكن توضيح نموذج Kothari & al لقياس المستحقات الكلية كالتالي[1] :

$$NDAC_{i\,t} / A_{i.t-1} = a_1(1/A_{i.t-1}) + a_2 [(\Delta DREV_{i.t} - \Delta DREC_{i.t}) / A_{i.t-1}] + a_3 (PPE_{i.t}/ A_{it-1}) + a_4 ROA_{t-1} + e_{i.t}$$

حـ أن:

المستحقات الاختيارية = المستحقات الكلية – المستحقات الغير اختيارية

أي : $DAC_i = TAC_{i.t} - {}_t NDAC_{i\,t}$

وحيث أن :

$A_{i.t-1}$: إجمالي أصول المؤسسة عند نهاية الفترة (t−1)

$NDAC_{i\,t}$: المستحقات الغير اختيارية لمؤسسة i في الفترة t

$DAC_{i\,t}$: المستحقات الاختيارية للمؤسسة i في الفترة t

$TAC_{i.t}$: المستحقات الكلية للمؤسسة i في الفترة t

$\Delta\ DREV_{i.t}$: التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) في الفترة (t)

$\Delta\ DREC_{i.t}$: التغير في رصيد عملاء المؤسسة(i) في الفترة (t)

$PPE_{i.t}$: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) في الفترة (t)

$ROA_{i.t-1}$: معدل العائد على أصول المؤسسة (i) في الفترة (t)

$E_{i.t}$: الخطأ العشوائي في معادلة الانحدار

a4،a3،a2،a1 : معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة (i)

[1] قسوم حنان، مرجع سابق، ص167−168

2- دراسة البنود الخاصة في التقارير المالية "Specific Elements in Annual Report" [1]:

تدرس البنود الخاصة في التقارير المالية وذلك بإجراء دارسات جزئية تشمل معلومات مالية وغير مالية من خلال تقييم تأثير تقديم معلومات محددة في التقارير السنوية على القرارات المتخذة من طرف مختلف المستخدمين. كالتركيز على العلاقة بين استخدام القيمة العادلة وجودة القوائم المالية، دارسة العلاقة بين تقرير مدقق الحسابات وفائدة القرار المتخذ على أساس القوائم المالية، التركيز على الرقابة الداخلية ومخاطر الإفصاح عن المعلومات بالإضافة إلى دارسة العلاقة بين آليات تطبيق حوكمة المؤسسات وجودة القوائم المالية.

إضافة للطرق والنماذج السابقة لقياس جود القوائم المالية توجد عدة نماذج أخرى حاولت قياس الجودة بتحديد عناصر معينة تتعلق بمحاسبة المؤسسة وتقييمها.

المطلب الثالث: العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية

تتباين القوائم المالية بين مؤسسة وأخرى، ما بين قوائم ذات جودة ومصداقية وما بين قوائم تعتبر أقل جودة وإفادة لمستخدميها، ومما يلي بعض أهم العوامل التي تؤثر على جودة القوائم المالية:

1-نوع المعايير المحاسبية المطبقة :

تعتبر المعايير الإطار العام الذي ينبغي الاسترشاد به عند إعداد القوائم المالية، وبالتالي فنوع وجودة المعايير المطبقة عند إعداد القوائم يشكل عاملا مؤثرا ومهما على جود التقارير والقوائم المالية، و"أساس الجودة في التقارير والقوائم المالية هو توفير معايير محاسبة يتم على أساسها إعداد وعرض تلك التقارير والقوائم المالية وتمكن المستخدمين من توفير معلومات ذات جودة عالية واتخاذ القرارات الرشيدة، ولذلك اهتمت العديد من المؤسسات بإصدار قواعد ومعايير للإفصاح من أجل توفير معلومات ذات جودة عالية".[2]

و"وضع معايير محاسبية عالية الجودة يتطلب توافر إطار فكري واضح ومتماسك بحيث يشكل حجر الأساس ليس فقط لمعايير المحاسبة بل أيضا لجودة عملية التقرير المالي، فالإطار الفكري يتضمن تحديد الأهداف من وراء التقرير المالي ولاشك أن التحديد الواضح لأهداف التقرير المالي يؤثر على المعايير المحاسبية التي يتم

[1] قسوم حنان، مرجع سابق، ص171

[2] حورية بوقندورة، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن سيدي أرغيس – بأم البواقي–، مذكرة لنيل الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2017، ص 19

وضعها لتحقيق تلك الأهداف، كما أنه يؤثر بشكل غير مباشر على مدى إدراك مستخدمي التقارير المالية لجودة تلك التقارير، علاوة على ذلك فإن الإطار الفكري يتضمن عرض للخصائص النوعية المعلومات المحاسبية التي يجب أن توفرها التقارير المالية."[1]

2-البيئة التشريعية:

توفر الأطر التشريعية والتنظيمية المناسبة التي تحكم عملية إعداد التقرير المالي، بمعنى أن الجودة هنا ترتبط بالقوانين والتشريعات المتعلقة بتنظيم مهنة المحاسبة والمراجعة في الدولة، فليس من المتصور أن تقوم منشاة ما باختيار أو وضع معايير التقرير المالي التي ترغب في تطبيقها، حيث تلزم كل دولة أو سوق أوارق مالية الشركات المقيدة بها بإتباع مجموعة معينة من معايير المحاسبة عند إعداد التقارير المالية، وتؤثر التشريعات على جودة القوائم من خلال قدرة المؤسسات على تطبيق تلك التشريعات ومدى ملاءمتها و مناسبتها للبيئة التي تعمل فيها.

3- آليات الحوكمة و المراجعة الداخلية :

تلعب أنظمة الرقابة الداخلية وآليات حوكمة الشركات دورا كبيرا في جودة التقارير المالية، وذلك من خلال التطبيق الكفء لتلك الأنظمة والآليات بالإضافة إلى التطبيق السليم لمعايير المحاسبة عالية الجودة التي تم اختيارها في المرحلة السابقة، كل ذلك بالشكل الذي يحد من فرص التلاعب والتأثير السلبي على جودة التقارير المالية، ومن الملاحظ أن بيئة الأعمال قد أولت اهتماما كبيرا لتلك المرحلة وذلك من خلال الانتشار الواسع والاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية وتزايد دور وأهمية المراجعة الداخلية.

4- الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية :

ترتيب أولويات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية يشكل عاملا مهما ومؤثرا عند إعداد القوائم المالية، فعلى سبيل المثال فالإطار الفكري الذي يركز على خاصية المصداقية أو إمكانية الاعتماد بشكل أكبر من خاصية الملائمة سيتسم بشكل أساسي بالموضوعية في القياس وتوفير معلومات يمكن دعمها بمستندات مثل معلومات التكلفة التاريخية، ولكن على الجانب الآخر فإن الإطار الفكري الذي يهدف لتقديم معلومات تفيد المستثمرين في اتخاذ القرارات المستقبلية قد يركز بشكل أكبر على خاصية الملائمة ومن ثم سيبتعد عن معلومات التكلفة التاريخية ويميل نحو معلومات القيمة العادلة، الأمر الذي يؤثر أيضا بشكل غير مباشر على جودة التقارير المالية ومدى ادراكها من جانب المستخدمين.

5- آليات الحوكمة و المراجعة الداخلية :

[1] فوزية براهمي، مرجع سابق، ص 239-240

تلعب أنظمة الرقابة الداخلية وآليات حوكمة الشركات دورا كبيرا في جودة التقارير المالية، وذلك من خلال التطبيق الكفء لتلك الأنظمة والآليات بالإضافة إلى التطبيق السليم لمعايير المحاسبة عالية الجودة التي تم اختيارها في المرحلة السابقة، كل ذلك بالشكل الذي يحد من فرص التلاعب والتأثير السلبي على جودة التقارير المالية، ومن الملاحظ أن بيئة الأعمال قد أولت اهتماما كبيرا لتلك المرحلة وذلك من خلال الانتشار الواسع والاهتمام المتزايد بموضوع حوكمة الشركات وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية وتزايد دور وأهمية المراجعة الداخلية.

6-المراجعة الخارجية :

تقوم المراجعة الخارجية على سلسلة من الخطوات الممنهجة والمتصلة التي يقوم بها المراجع الخارجي والتي تشكل الأساس الذي من خلاله يتبلور الرأي الفني المحايد للمراجع حول القوائم المالية ومدى مطابقتها لما هو مقيد في دفاتر وسجلات المؤسسة، كما تعتبر المراجعة الخارجية المرآة العاكسة لحقيقة ومصداقية البيانات المحاسبية[1] من خلال بيان التجاوزات والانحرافات والإفصاح عن أوجه القصور وتحليل أسبابها وتقديم الإرشادات والنصائح للمعالجة.

7-مواثيق أخلاقيات مهنة المحاسبة:

تمثل أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة إحدى التحديات التي تواجه المهنة في القرن الحالي، ولم يخل الفكر المعاصر من دراسة الأخلاق في العموم وفي مجال مهنة المحاسبة والمراجعة بالخصوص وذلك لانعكاس أثرها الإيجابي على أداء المحاسبين والمراجعين الخارجيين، ومن ثم في كشف أي ممارسات خاطئة أو تلاعب في القوائم والتقارير المالية.[2]

تعتبر أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ركيزة أساسية لجميع العاملين في مهنة المحاسبة والمراجعة ، سواء عملوا في شركات خاصة أو حكومية أو مكاتب مراجعة ، فإن عليهم مسئوليات أخلاقية مهنية تتعلق بالقدرة المهنية وتقديم المعلومات الكاملة والموضوعية المعول عليها في عملهم المحاسبي بعيدا عن التحريف في القوائم المالية ، ولعل أهم ما يميز المحاسبين الذين يعملون كموظفين في الشركات هو خضوعهم لضغوط كبيرة من الإدارات

[1] براء الله ضياء الدين، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2016، ص26

[2] خالد عثمان عبد الرحمن عثمان، عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، "أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في كشف ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة العامة السودانية – دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين في السودان –"، مجلة العلوم الإدارية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، العدد الثاني، يناير 2018، ص175

العليا، مما يجعلهم أقل استقلالية ، ولهذا يخضع جميع المحاسبين لأخلاقيات مهنة المحاسبة، وتشير أخلاقيات مهنة المحاسبة إلى مجموعة المبادئ والمعايير المهنية التي تحدد ما هو صحيح وما هو غير صحيح في عمل المحاسبين، أي أنها تحدد ما يجب فعله وما لا يجب فعله من قبلهم ، مثل : العدالة والنزاهة والتجرد والاستقلالية والموضوعية[1]، والتزام المحاسبين والمؤسسات بالأخلاقيات المنصوص عليها في مواثيق المهنة من شأنه أن يؤثر بشكل على جودة القوائم المالية وأن يصبغ عليها صفة الموثوقية من خلال الحد من ظواهر تحريف وتطويع البيانات المالية.

8- الاحتراف المحاسبي وتوظيف التكنولوجيا :

الاحترافية تتعلق بالجانب المتعلق بالجانب المهاري و بالأداء البشري في التعامل مع المعلومات ومعالجتها وتحليلها، فكلما زاد حجم الخبرات والمهارات لدى المحاسبين والمراجعين كلما ساهم ذلك في إخراج معلومات أكثر جودة، ولذا من المهم الحرص على كفاءة تكوين المحاسبين وإدماجهم في الدورات التكوينية التي من شأنها الرفع من مستواهم المهاري، ومما يدخل في هذا الباب أيضا التوظيف المتميز للتكنولوجيا في مجال المحاسبة من خلال تطوير البرامج المحاسبية الجديدة وسد الثغرات وإكمال النقائص في تلك القديمة التي تلعب دورا كبيرا في ما يتعلق في حفظ البيانات وسهولة معالجتها وتوفير الوقت.

9- العوامل السياسية [2]:

تعتبر العوامل السياسية لبيئة المحاسبة ذات تأثير كبير على العمليات المحاسبية، لأنها تلزم بتحديد الاحتياجات من المعلومات المحاسبية لمستخدمي التقارير المالية، التي تتلاءم مع الأوضاع السياسية والاقتصادية لكل بلد من البلدان التي تغلب عليها وجهة نظر فئة معينة من المستخدمين في إنتاج وتوزيع المعلومات، ومن هنا يقع على عاتق المؤسسة أو المهنة مسؤولية توجيه وتطوير إمكانياتهم وقدراتهم نحو تحقيق هذه الاحتياجات، بحيث يتم القضاء على أي تعارض بين ما هو مطلوب من المعلومات وبين ما هو ممكن التحقيق.

كانت هذه أهم العوامل التي تساهم في التأثير على جودة القوائم المالية، لكن لا يمكننا بالتأكيد حصرها فيها، فهنالك عوامل أخرى قد تؤثر بشكل غير مباشر أو بتأثير بسيط على الجودة، فعملية الإفصاح عملية مركبة من جوانب عدة تتداخل فيها عدة عوامل وأطراف ومن أمثلة هذه العوامل حجم الشركة وأقدميتها، القيم الدينية وعلاقتها بمنظمات الأعمال والأطراف المستخدمة، العوامل المجتمعية كالقيم والتقاليد السائدة.

[1] خالد عثمان عبد الرحمن عثمان، عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، المرجع السابق، ص 182-183

[2] حورية بوقندورة، مرجع سابق، ص 17

المبحث الثاني: القوائم المالية وفق معايير المحاسبة الإسلامية

تعد القوائم المالية إحدى وسائل الإبلاغ أو لإيصال تعتمد عليها مصدرا للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات وإيصال المعلومات إلى المستخدمين ومن هذا المنطلق تكمن الحاجة الى القوائم المالية للإفصاح عن المعلومات.

المطلب الأول: مستخدمو القوائم المالية للمصارف الإسلامية واحتياجاتهم

أولا : مستخدمو القوائم المالية للمصارف الإسلامية

تعد القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبة، والهدف الرئيسي من إعدادها هو توفير المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة وهذا يعني إن المحاسبة ليست غاية في حد ذاتها وإنما تتبع ضرورتها من الحاجة إلى المعلومات التي يمكن أن توفرها لأغراض اتخاذ القرارات لذا فالمحاسبة تخدم العديد من الأطراف التي تعتمد عليها مصدرا للمعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات، فهناك تباينا واختلافا بين مصالح فئات مستخدم المعلومات المحاسبية وهذا يرجع الى الزاوية التي ينظر من خلالها كل طرف نحو المعلومة.

ولكي تؤدي تلك المعلومة مهمتها بكفاءة وفاعلية يستلزم تبويبها ونشرها بالشكل الذي يكون فيه القارئ قادرا على فهمها واستخدامها وأن تتضمن الخصائص النوعية الأساسية[1].

وللوقوف على احتياجات المستفيدين من القوائم المالية التي تقوم بإعدادها المصارف الإسلامية، لا بد أولا من معرفة من هم الذين يهمهم الاطلاع على المعلومات المالية لهذه المصارف، حيث أشار العديد من الكتاب في مجال الإفصاح المحاسبي إلى أن هؤلاء الأطراف المستفيدة يقسمون إلى قسمين: أطراف داخل المصرف، وأطراف خارجية.[2]

حيث تتمثل الأطراف الداخلية التي يهمها الحصول على المعلومات المالية عن هذا المصرف بإدارة المصرف الإسلامي، وهذه الجهة لا تتأثر بالإفصاح ومستوياته لأنها على اتصال دائم بنظام المعلومات المحاسبي وتستطيع الولوج إلى أي معلومة ترغب بها، وتقع على عاتق إدارة المصرف الإسلامي مسؤولية الإفصاح المحاسبي، وبالتالي عليها أن تكون مسؤولة عن شفافية المعلومات وصحتها وتوافرها في الأوقات المناسبة، ففي المصارف الإسلامية يجب أن تكون طريقة عمل المصرف شفافة وواضحة بحيث يستطيع أي مهتم ببيانات المصرف سواء كان مساهم أو مودع أو متعامل أن يقتنع أن المصرف يعمل وفق مبادئ الشريعة الإسلامية من جهة ويحقق الربحية من جهة أخرى. بينما تتمثل الأطراف الخارجية بالعديد من الأشخاص، سواء كانوا طبيعيين مثل حملة الأسهم والدائنين

[1] حسين جميل غافل البديري، "اثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية، مجلد 14، عدد1 ،2017، جامعة الفرات الاوسط التقنية، الكلية التقنية الادارية، الكوفة، العراق، ص 357

[2] محمود رمزي إدريس، مرجع سابق، ص64

والمحللين الماليين والاقتصاديين، أو كانوا اشخاص اعتباريين مثل المصارف المركزية والاتحادات والنقابات والهيئات الحكومية.[1]

وقد حدد البيان رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فئات مستخدمي التقارير المالية للمصارف الإسلامية كالتالي[2]:

1- أصحاب حقوق الملكية.

2- أصحاب حسابات الاستثمار.

2- أصحاب الحسابات الجارية وحسابات الادخار.

4- المتعاملين مع المصرف الإسلامي من غير المساهمين أو أصحاب الحسابات.

5- مؤسسات الزكاة.

6- الجهات الاشرافية.

وإن الغرض الأساسي للقوائم المالية هو أن تخدم بصورة رئيسية أولئك الذين تكون سلطاتهم وامكاناتهم ومواردهم في الحصول على المعلومات من مصادر أخرى غير تلك القوائم محدودة، لذلك يعتمدون عليها كمصدر أساسي للمعلومات المتعلقة بنشاط المنشآت. وبناء عليه يجب تصميم تلك القوائم من حيث الشكل والمحتوى بحيث تخدم الأغراض العامة أو العريضة لجميع الفئات المستخدمة لهذه القوائم وهم ملاك المنشأة والدائنون والمديرين وغيرهم. وهذا لا يعني أن التقارير المالية لن تكون مصدرا مفيدا للفئات الأخرى من ذوي السلطة أو القدرة على الحصول على المعلومات.

ويجب على المصارف الإسلامية أن توازن بين التبيان (الإفصاح) من ناحية وبين مصالح الأطراف المعنية بأمر المصرف من ناحية أخرى (مستثمرين ومساهمين وعاملين ومتعاملين وجهات حكومية)، بحيث لا تغطي مصلحة طرف على مصلحة الطرف الآخر، ولا توجد معايير القياس درجة التبيان المطلوبة فهذا أمر موكول لذوي الخبرة يقدرونه حسب خبرتهم وظروف الحال.

[1] المرجع السابق، ص64

[2] معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2008، ، ص15، نقلا عن : محمود رمزي إدريس، مرجع سابق، ص66

ثانيا : احتياجات مستخدمي القوائم المالية للمصارف الإسلامية

لا شك أن طبيعة واحتياجات المستخدمين بأنواعهم للقوائم والتقارير المالية تختلف أولا فيما بينهم، ثم ثانيا تختلف على المستوى الدولي حسب طبيعة ونوعية النظام الاقتصادي والسياسي السائد في كل دولة، حيث تتأثر درجة الإفصاح في التقارير المالية بالمعلومات التي يتم الإفصاح عنها ومدى توافر عدد من الصفات للحكم على كفاءتها وأهمها أن تكون المعلومات ملائمة للقرارات التي سيقوم باتخاذها أغلب المستفيدين منها وأن تكون هناك ثقة في هذه المعلومات عند الاستفادة منها، بالإضافة لقابليتها للتحقق والمقارنة.[1]

وتجدر الإشارة إلى أن مجال ومدى الإفصاح بالقوائم المالية أخذ في التوسع في الآونة الأخيرة نتيجة للتحول السريع نحو عولمة الأنشطة التجارية والاستثمارية، الذي ألزم الشركات بزيادة الإفصاح ونوعيته.

وبما أن المحاسبة تهدف بصورة رئيسية إلى تزويد المتعاملين مع المنشأة بالتقارير المالية التي تساعدهم على اتخاذ قراراتهم، وبما أن المتعاملين مع المصارف الإسلامية يهمهم أولا إرضاء الله عز وجل من خلال الاستثمار والتعامل الحلال، وحيث أن الدراسات المحاسبية السائدة حاليا في مجملها نشأت في مجتمعات غير إسلامية، لذلك كان طبيعيا أن يكون هناك اختلاف في أهداف المحاسبة المالية تبعا لاختلاف أهداف المستخدمين واحتياجاتهم من المعلومات، ولا يعني ذلك أن كل ما تم التوصل اليه في الفكر المحاسبي المعاصر غير ملائم للمصارف الإسلامية، فالمستثمر المسلم وغير المسلم يشتركان في رغبتهما في تنمية أموالهما وتحقيق ربح من استثمارهما.

ولكي تُقدمَ المعلومات لمتخذي القرارات، تقوم المنشآت بإعداد قوائم مالية ذات هدف عام، والتقارير المالية ذات الهدف العام تفيد المستخدمين والذين لديهم قدره قليلة للحصول على المعلومات المالية التي يحتاجونها من الشركات. وعليه يمكن تلخيص أهم أنواع المعلومات التي تلبي احتياجات هذه الفئة من المستخدمين فيما يلي[2]:

1- معلومات تساعد على تقويم التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق مقاصدها في جميع النشاطات والمعاملات سعيا لتحقيق الهدف الأعظم وهو رضا الله سبحانه وتعالى باتباع شريعته.

2- معلومات تساعد في تقويم كفاية المصارف في:

- استخدام الموارد الاقتصادية والمحافظة عليها وحمايتها وتنميتها بمعدلات مرضية؛

[1] سعيدي عبدالحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي – دراسة عينة من المؤسسات– ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية،قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص185

[2] معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2008، ، ص15-16، نقلا عن : محمود رمزي إدريس، مرجع سابق، ص67

– استمرار تطوير تلبية الاحتياجات الاقتصادية للمتعاملين؛

– القيام بالمسئولية الاجتماعية التي يحث عليها الإسلام من رعاية الموارد المتاحة والمحافظة عليها وحسن الاستفادة منها وعدم الإفساد في الأرض؛

– توفير السيولة النقدية بتدفقات مناسبة وملائمة.

3– معلومات تساعد العاملين بالمصارف على تقويم علاقتهم ومستقبلهم بها والحفاظ على حقوقهم وتنميتها واستمرارية تنمية مهارتهم وكفايتهم الإدارية والإنتاجية. ويمكن افتراض أن أنواع المعلومات المذكورة تمثل الحد الأدنى لتلبية الاحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية.

ونتيجة لما تقدم، يلاحظ أن احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية في المصارف الإسلامية قد تختلف بشكل ما من ناحية ترتيب الأولويات عن مستخدمي القوائم والمعلومات التي لا تراعي جانب الالتزام الشرعي في المؤسسات الغير إسلامية، كما أنها–الاحتياجات– تكون أوسع نظرا للعناصر الإضافية المتطلبة.

من المهم تطوير أساليب خاصة ببيئة العمل الإسلامية، مع الأخذ في الاعتبار بان هناك بعض من الجزئيات في الإطار الفكري للمحاسبة التقليدية قد لا تتعارض مع وجهة النظر الإسلامية، من قبيل التوافق في رغبات كل من المستثمر المسلم وغير المسلم في تحقيق ربح مناسب، مع التنبيه على الاختلاف الجوهري المتعلق بالالتزام بالشريعة الإسلامية، اذ تعد هذه النقطة مرتكزا رئيسيا في بناء اي قاعدة في مختلف مجالات الحياة الاقتصادية وخاصة مجال الإفصاح عن المعلومات المحاسبية وتلبية متطلبات مستخدمي القوائم المالية للمؤسسات الإسلامية مما يمكنهم من الإحاطة بكل ما يتعلق باستثماراتهم ومشاركاتهم.

المطلب الثاني: العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

نعني بالإفصاح المحاسبي إظهار القوائم المالية لجميع المعلومات المحاسبية التي تهم مستخدميها وتساعدهم في اتخاذ قراراتهم، وحتى تحقق المحاسبة الهدف الأساسي المرجو منها وهو إيصال البيانات المحاسبية لفئات المجتمع المالي الداخلية والخارجية، يجب أن يكون هناك عرض مناسب للبيانات المالية في القوائم وإفصاح كافي عن هذه البيانات للمستخدمين وأن يضمن هذه الإفصاح أن تكون البيانات المالية المشمولة في القوائم المالية قابلة للقراءة والفهم فلذلك يجب أن يراعي المحاسب مستويات الإفصاح وأن يدرس احتياجات مستخدمي القوائم المالية على أكمل وجه. والإفصاح لا يتحقق دون أن يكون هناك اعتراف محاسبي بالعمليات المالية والقياس السليم لهذه

العمليات المالية ومن ثم العرض المناسب للبيانات المالية، ليكون الإفصاح بمثابة نهاية المطاف ويتحقق المراد من هذه البيانات المالية ومساعدة المجتمع المال في اتخاذ القرارات الرشيدة.[1]

يعد معيار العرض والإفصاح رقم (1) من أوائل مجموعة المعايير المحاسبية الإسلامية وأهمها، والتي تم إصدارها من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية لتنظيم العمليات المحاسبية في المصارف الإسلامية، وهو المعيار الذي يحدد القواعد العامة لعرض المعلومات في القوائم المالية للمصارف الإسلامية ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم، حيث يعرف القوائم التي يتعين على المصارف الإسلامية نشرها دورية لتلبية الاحتياجات المشتركة لفئات مستخدمي التقارير المالية التي نص عليها بيان المحاسبة المالية رقم (1) بشأن أهداف المحاسبة والتقارير المالية لتلك المصارف.[2]

ويطبق هذا المعيار على القوائم المالية المعدة من قبل المصارف الإسلامية بهدف إيصال المعلومات إلى المستخدمين الرئيسيين لهذه القوائم، وأحكام وفصول ومواد هذا المعيار تطبق على جميع المصارف الإسلامية بمختلف أنواعها وأشكالها، وإذا ما خالف أحد القوانين أو الأنظمة وهذه الأحكام فيجب الإفصاح عن ذلك وبيان أثر هذا التعارض على عناصر القوائم المالية الصادرة عن المصارف الإسلامية لخصوصية العمل المصرفي الإسلامي، ويشتمل المعيار على عدد من النقاط التفصيلية بخصوص إجراءات التطبيق.[3]

وقد حدد معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية القوائم التي يجب على المصارف الإسلامية الالتزام بها كالتالي[4] :

1- قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مستثمرا لأموال المساهمين وما في حكمها وأموال أصحاب حسابات الاستثمار وما يترتب على ذلك من حقوق والتزامات له وعليه او للغير وعليهم، وتتحدد هذه القوائم طبقا لما استقر عليه العرف المحاسبي بما يلي:

- قائمة المركز المالي؛
- قائمة الدخل؛
- قائمة التدفقات النقدية؛

---

[1] أحمد عبدالهادي شبير، "مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بمعيار العرض والافصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في القوائم المالية"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 9، الجزائر، ص11

[2] المرجع السابق، ص 13

[3] الإمام أحمد يوسف محمد، فتح الرحمن الحسن منصور، "تطبيق معيار العرض والافصاح العام للمصارف الاسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 16، إصدار 2، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص83 ، نقلا عن : مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين، 2002، ص 113

[4] حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص 388،389

-قائمة التغيرات في حقوق اصحاب الملكية أو الأرباح المحتجزة

2- قوائم تعبر عن وظيفة المصرف بصفته مديرا للاستثمارات المقيدة وتتحدد هذه القوائم وهي:

-قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة

3- قوائم تعبر عن الوظيفة الاجتماعية للمصرف وتتحدد هذه القوائم بما يلي:

- قائمة مصادر أموال الزكاة واستخداماتها (إذا تولى المصرف مسؤولية الزكاة كليا أو جزئيا)؛
- قائمة مصادر أموال القرض الحسن واستخداماتها.

4-كما حدد قوائم أخرى كالتالي[1] :

- الإيضاحات حول القوائم المالية؛
- أية قوائم أو تقارير أو بيانات أخرى تساعد على تحقيق احتياجات مستخدمي القوائم المالية.

كما تم توضيح عناصر أخرى مهمة متعلقة بالإفصاح وهي[2] :

- **القوائم المالية المقارنة:** على البنك إعداد القوائم المالية للفترة الحالية مقارنة بالقوائم المالية للفترة المالية المماثلة السابقة، وأن تكفل طرق العرض ومحتويات الإفصاح في القوائم المالية المقارنة لمستخدمي القوائم المالية القدرة على التمييز بين التغيرات الحقيقية والتغيرات المحاسبية في المركز المالي للمصرف، ونتائج الأعمال، والتدفقات النقدية، وأموال صندوق القرض، خلال الفترات التي تحتويها القوائم المالية المقارنة.

-**تقريب المبالغ المعروضة:** أن تقرب المبالغ المعروضة في القوائم المالية والإيضاحات التي حولها إلى أقرب وحدة نقدية.

-**شكل القوائم المالية وتبويبها والمصطلحات المستخدمة:** أن يكفل شكل القوائم المالية وتبويبها عرضا واضحا لمحتوياتها، واستخدام مصطلحات للتعبير عن القوائم المالية تكفل لمستخدميها القدرة على فهم واستيعاب

[1] سالم عبدالله حلس، مدى التزام المصارف إلاسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية، مذكرة ماجيستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015، ص 44 ،نقلا عن : مجلس معايير المحاسبة والمراجعة، معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية، البحرين، 2007، ص 82

[2] عبدالرحمن محمد سليمان رشوان، ورقة بعنوان" أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الفلسطينية)"، المؤسسة،جامعة العلوم والتكنولوجيا،غزة، فلسطين، العدد 06 ،2017، ص178،177

المعلومات التي تحتوي عليها، ولا يجوز تبويب الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة ومجموعات غير متداولة في قائمة المركز المالي.

-**ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات:** ضرورة ترقيم صفحات القوائم المالية والإيضاحات التي حولها ترقيما متسلسلا، وإعطاء الإيضاحات عناوين واضحة مميزة، وأن يشار على كل منها بجانب العنصر أو العناصر المرتبطة بكل منها في القوائم المالية.

-**الإيضاحات حول القوائم المالية:** تعتبر الإيضاحات جزءا من القوائم المالية، ولابد من أن تظهر في نهاية كل صفحة وأن تعرض الإيضاحات مباشرة بعد آخر قائمة من القوائم المالية.

يجب أن يقترن الإفصاح العام في القوائم المالية للمؤسسات المالية الإسلامية بتقديم ما يكفي من المعلومات ذات الأهمية النسبية والإفصاح عن المعلومات الأساسية الخاصة بالمؤسسة المالية مثل : الإفصاح عن العملة المستخدمة، الإفصاح عن السياسات المحاسبية المطبقة وغيرها من وسائل الإفصاح و الجدول التالي يوضح العناصر اللازمة المتعلقة بالإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية:

الجدول (1): الإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف الإسلامية

	بند الإفصاح	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها
1	**الإفصاح الكافي في القوائم المالية عن المعلومات الهامة**	-يجب أن تفصح القوائم المالية عن جميع المعلومات الهامة اللازمة لكي تكون القوائم كافية وموثوقا بها وملائمة لمستخدميها.
2	**عملة القياس المحاسبي**	- الإفصاح عن العملة إذا لم يكن ذلك واضحا في محتويات القوائم المالية - الإفصاح عن طريقة تحويل أرصدة العملات الأجنبية وكذلك العمليات التي تتم بعملات أجنبية إلى العملة المستخدمة للقياس المحاسبي
3	**الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة**	- السياسات المحاسبية التي تمثل اختيارا من عدة بدائل مقبولة (مثل طريقة الاستهلاك للموجودات) - السياسات المحاسبية التي أخذت بها إدارة المصرف ولا تتسق مع مفاهيم المحاسبة المالية للمصارف

		– السياسات المحاسبية التي اعتمدتها الدارة المصرف لإثبات الإيرادات أو المكاسب أو الخسائر ذات الأهمية النسبية – السياسات المحاسبية المتعلقة بإثبات وتحديد ومخصصات الديون المشكوك في تحصيلها وكذلك السياسات المحاسبية لاعتبار الديون معدومة. – السياسات والقواعد والطرق للتنضيض الحكمي في حال تطبيقه. – سياسات توحيد القوائم المالية. – وجوب استخدام التكلفة التاريخية كأساس لتحديد حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والمقيدة وما في حكمها حتى يصبح التنضيض الحكمي مطبقا. – يجب الإفصاح عن السياسات المحاسبية الهامة في إيضاح واحد بدلا من توزيعها مع الإيضاحات الأخرى حول القوائم المالية ويجب تقديم إيضاح السياسات المحاسبية الهامة بحيث يظهر في الأول أو الثاني من إيضاحات القوائم المالية.
4	**الإفصاح عن القيود الإشرافية الاستثنائية**	–يجب أن تفصح القوائم المالية عن أية قيود إشرافية استثنائية فرضتها إحدى الجهات المشرفة على نشاط المصرف. –يعتبر القيد الإشرافي قيدا استثنائيا إذا ترتب عليه تقييد حرية إدارة المصرف في اتخاذ القرارات اللازمة لتصريف شؤون المصرف أو إذا ترتب عليه منح المصرف من ممارسة أحد الأنشطة المصرح بها للمصرف في نظامه الأساسي. – يجب الأخذ في الحسبان المتطلبات النظامية المتعلقة بالإفصاح عن أي قيود إشرافية استثنائية تفرضها الجهات الرقابية.
5	**الإفصاح عن الكسب المخالف للشريعة**	– يجب أن تفصح القوائم المالية عن مبالغ وطبيعة المكاسب التي تحققت للمصرف من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة وكذلك مبالغ وطبيعة ما صرف لأغراض لا تبيحها الشريعة – يجب الإفصاح عن طريقة تصرف المصرف في الأموال الناتجة عن الكسب المخالف للشريعة أو الموجودات المترتبة على الصرف المخالف للشريعة

6	**الإفصاح عن تركيز مخاطر موجودات المصرف**	يجب أن تفصح القوائم المالية عن حجم الموجودات المستثمرة أو المودعة في إحدى التركيزات التالية : -حسب القطاعات الاقتصادية (زراعي، صناعي، عقاري، خدمات) -تركيز الموجودات عند أحد العملاء أو المصارف أو المؤسسات المالية الأخرى ودون ذكر أسماء الأفراد. -حسب المناطق الجغرافية الداخلية التي تتسم بصفات اقتصادية فريدة . 4- وإذا كان التركز خارج البلاد.
7	**الإفصاح عن تركيز مجالات تركيز مصادر حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى**	وذلك حسب أنواعها خارج البلاد.
8	**الإفصاح عن توزيع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى لدى المصرف وفقا لمدد استحقاقها**	- يجب أن يكون ذلك من تاريخ قائمة المركز المالي. - يجب التمييز بين الحسابات تحت الطلب والحسابات الأخرى وان يستخدم لأغراض هذا الإفصاح عن مدد استحقاق تبين متطلبات السيولة خلال الفترة المالية المقبلة والفترات المالية التالية - يجب على المصرف أن يستخدم مدد الاستحقاق باتساق وإذا تم تغيرها فيجب الإفصاح عن ذلك
9	**الإفصاح عن توزيع موجودات المصرف وفقا لمدد استحقاقها أو المدد المتوقعة لتسليمها الفعلي**	وذلك من تاريخ قائمة المركز المالي - ويجب على المصرف أن يميز بين النقد والموجودات الأخرى - ويجب أن يستخدم لأغراض هذا الإفصاح استحقاق أو مدد تسيل تبين مصادر السيولة المتوقعة من الموجودات القائمة في تاريخ قائمة المركز المالي خلال الفترة المالية المقبلة والفترات المالية التالية - ويجب أيضا استخدام مدد الاستحقاق أو مدد التسبيل باتساق وإذا تم تغيرها فيجب على المصرف الإفصاح عن ذلك.

10	**الإفصاح عن الأرصدة التعويضية لدى الغير**	-يجب أن تفصح القوائم المالية عن المبالغ التي يلتزم المصرف بإيداعها لدى الغير كأرصدة تعويضية وفقا لترتيب له طابع الاستمرار.
11	**الإفصاح عن مخاطر الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية**	– وذلك بالإفصاح عن صافي موجودات أو مطلوبات المصرف في تاريخ قائمة المركز المالي بالعملات الأجنبية.
12	**الإفصاح عن الالتزامات المحتملة غير المثبتة في قائمة المركز المالي**	وذلك متل خطابات الضمان والكفالات والاعتمادات المستندية والتعهدات وما يماثلها.
13	**الإفصاح عن الارتباطات المالية المبرمة غير الملزمة في تاريخ المركز المالي**	وهي التي لا يكون للمصرف حرية التصرف في إلغائها بدون جزاء أو تكلفة عالية
14	**الإفصاح عن الأحداث الهامة اللاحقة التاريخ قائمة المركز المالي**	وهي الأحداث التي يترتب عليها تغيير هام في طبيعة أو حجم نقاط المصرف أو في حرية إدارة المصرف في اتخاذ القرارات التوجيه نشاطها مع الأخذ في الحسبان المتطلبات النظامية التي تفرضها الجهات الرقابية المعنية.
15	**الإفصاح عن موجودات المصرف المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضمانا لالتزامات المصرف**	يجب الإفصاح عن موجودات المصرف المخصصة لأغراض محددة أو المستخدمة ضمانا لالتزامات المصرف.
16	**التغيرات المحاسبية**	– يجب الإفصاح عن وصف التغيير ومبرراته – يجب الإفصاح عن أثر التغيير على صافي الدخل الفترة المالية الحالية والفترات المالية السابقة المعروضة لأغراض المقارنة وكذلك على الأرباح المبقاة في بادية أول فترة مالية سابقة معروضة لأغراض المقارنة

17	**الإفصاح عن التغيير في تقدير محاسبي غير معتاد**	– يجب الإفصاح عن وصف التغيير وأسبابه – أثر التغيير على صافي الدخل أو صافي الخسارة، على أرباح وخسائر الاستثمارات المقيدة للفترة المالية الحالية
18	**الإفصاح عن تصحيح الأخطاء في القوائم المالية للفترات المالية السابقة**	–طبيعة الخطأ والفترات المالية السابقة التي تأثرت به . – أثر تصحيح الخطأ على صافي الدخل أو صافي الخسارة أو على أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيدة للفترات المالية السابقة التي تأثرت بالخطأ وعلى صافي الدخل أو صافي الخسارة أو أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيدة للفترة المالية الحالية
19	**الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتوزيع الربح أو الخسارة بين أصحاب حسابات الاستثمار وما في حكمها والمصرف بصفته مضاربا أو مديرا للاستثمارات سواء بالمشاركة بماله أم بدون المشاركة**	–الإفصاح عن الطريقة التي يستخدمها المصرف لتحديد العائد لأصحاب كل نوع من أنواع حسابات الاستثمار وما في حكمها من ريح أو خسارة للفترة المالية. – ويجب أن تفصح القوائم المالية عن العائد لكل نوع من أنواع حسابات الاستثمار وما في حكمها وعن معدل هذا العائد.
20	**الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة**	–أعضاء مجلس الإدارة والمراقب الخارجي والمستشار الشرعي أو أعضاء الهيئة الشرعية والمدير العام ونوابه ومن في حكمهم وأقاربهم إلى الدرجة الثانية شريطة وجود منفعة مالية بينهم وبين هؤلاء الأطراف. – الشخص الطبيعي أو الاعتباري المالك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة لنسبة يحددها المصرف من حقوق ملكيته التي يحق لها التصويت وأن يستخدم هذه النسبة باتساق و عند تغيير هذه النسبة يجب على المصرف الإفصاح وكذلك الأقارب من الدرجة الثانية شريطة وجود منعة مالية.

		– المنشاة التي يمتلك فيها أحد الأشخاص في الفقرة الأولى بطريقة مباشرة أو غير مباشرة النسبة المشار إليها في الفقرة الثالثة من حقوق الملكية التي يحق لها التصويت أو يكون عضوا في مجلس إدارتها. – الشركات أو المنشآت التابعة أو الشقيقة للمصرف وتعتبر الشركة شقيقة الأخرى إذا كانتا مملوكتين لمنشاة واحدة بنسبة لا تقل لكل منهما عن 51%. – الشركات أو المنشآت الأخرى التي يمتلك المصرف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة نسبة من حقوق ملكيتها التي يحق لها التصويت تمكن المصرف من التأثير على أنشطتها.
21	**محتويات الإفصاح عن العمليات مع الأطراف ذوي العلاقة**	– طبيعة العلاقة بين المصرف وبين الطرف ذي العلاقة . –نوع العملية أو العمليات التي تمت بين المصرف وبين الطرف ذي العلاقة ومجموع القيمة التي سجلت بها تلك العمليات خلال الفترة المالية. – الأرصدة المستحقة للطرف ذي العلاقة أو المستحقة عليه في تاريخ قائمة المركز المالي.

المصدر : محمود رمزي إدريس، تقييم التزام المصارف الإسلامية العاملة في سوريا بمتطلبات العرض والافصاح في قوائمها المالية وفقا لمعيار المحاسبة الإسلامي رقم(1) – دراسة تطبيقية–، رسالة ماجيستير، قسم المحاسبة، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص 86–91

المطلب الثالث: عرض القوائم المالية ومكوناتها حسب معيار المحاسبة الإسلامي رقم (1)

نستعرض في هذا المطلب القوائم المالية التي تتطلبها معايير المحاسبة الإسلامية مع أهم مكوناتها وهي كالتالي :

أولا : العرض والإفصاح في قائمة المركز المالي (الميزانية) : قبل عرض المكونات والعناصر التي يجب عرضها في قائمة المركز المالي من المهم التطرق لتعريف المصطلحات المهمة المتعلقة بهذه العناصر[1] :

-**تعريف الموجودات(الأصول)** : الموجود هو الشيء القادر على توليد تدفقات نقدية إيجابية أو منافع اقتصادية أخرى في المستقبل بمفرده أو بالاشتراك مع موجود أو موجودات أخرى الذي تم اكتتاب الحق فيه نتيجة عمليات أو أحداث في الماضي. ويجب أن يكون الموجود قابلا للقياس المالي وأن لا يكون مرتبطا بالتزام أو بحق الطرف آخر غير قابلين للقياس بدرجة موثوق بها، وأن يكون للمصرف حق التصرف في الشيء أصالة أو نيابة، ويجب أن يضاف إلى هذه الشروط جواز التصرف بالموجود أو بالأصل من الناحية الشرعية.

-**تعريف المطلوبات (الخصوم):** المطلوب هو الالتزام القائم في حينه الواجب سداده في المستقبل. ويشترط في قابليته للقياس المالي والتزام المصرف بالوفاء بالالتزام دون قيد او شرط وقابلية وضع منفعة أحد موجودات المصرف أو نقله أو تحويله للطرف الآخر للوفاء بالالتزام.

-**حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها** : عرفها البيان المذكور بأنها النقدية التي يتسلمها المصرف على أساس القبول العام منه وموافقة أصحاب الأموال باستعمالها واستثمارها دون قيد أو شرط بما في ذلك خلطها باستثمارات المصرف واشتراك الطرفين بحصص شائعة من الأرباح على أن يأخذ المصرف نصيبه من ربح حسابات الاستثمار بصفته مضاربا ونوزع الخسائر بنسبة مساهمة كل طرف في رأس المال.

ومن خلال هذا البيان يمكن القول بأن هذه الحقوق تتميز بما يلي:

- أنها نقدية؛

- يحكمها عقد مضاربة فيه المصرف مضاربا وأصحاب حسابات الاستثمار رب المال؛

- هذه المضاربة ثنائية من حيث عدد الأطراف ومطلقة من حيث الشروط.؛

[1] حسين محمد سمحان ،موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص 390-391

– يمكن خلط هذه الحقوق بحقوق المساهمين؛

– تظهر هذه الحسابات في قائمة المركز المالي لأن حق التصرف فيها مطلقا؛

– تقدر هذه الحقوق بصافي ما يتبقى لأصحابها بعد إضافة ما يخصهم من الأرباح وطرح ما يخصهم من الخسائر أو من مسحوبات؛

– يشمل لفظ " وما في حكمها أية نقود يقبلها المصرف على أساس المضاربة المطلقة مثل سندات المقارضة المطلقة؛

– قبض المصرف لهذه الحقوق نبض أمانة لا نبض ضمان؛

– حقوق الأقلية تتركز في حسابات الاستثمار المخصص (المضاربة المقيدة) وما في حكمها.

– **حقوق أصحاب الملكية** :عرفها البيان بأنها مقدار ما يتبقى من موجودات المصرف بعد طرح المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها.

ومن خلال الجدول التالي نستعرض العناصر المكونة لقائمة المركز المالي :

الجدول (2) :الإفصاح في قائمة المركز المالي

	بند الإفصاح	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها
1	**محتويات قائمة المركز المالي**	–جميع موجودات المصرف. –جميع مطلوبات المصرف –حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها. –جميع حقوق أصحاب الملكية في المصرف.
2	**الإفصاح عن إطفاء قيم البنود**	– لا يجوز إطفاء القيمة التي يظهر بها أحد بنود الموجودات بتخفيضها بقيمة أحد بنود المطلوبات. – أو إطفاء أحد يقود المطلوبات بتخفيضها بقيمة أحد بنود الموجودات يستثنى من ذلك وجود متطلب شرعي أو قانوني لإجراء المقاصة بين بلد الموجودات وبند المطلوبات أركان من المتوقع إجراء المقاصة لتصفية بلد الموجودات والمطلوبات
3	**دمج البنود الهامة**	–لا يجوز دمج البنود الهامة للموجودات أو المطلوبات أو حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو حقوق أصحاب الملكية بدون الإفصاح عنها.
4	**المخصصات المحاسبية**	–يجب الإفصاح عن مبالغ المخصصات المحاسبية المكونة لتغطية الخسائر المتوقع تحقيقها

5	**تجميع بنود الموجودات والمطلوبات**	–يجب تجميع بنود الموجودات والمطلوبات في مجموعات وفقا لطبيعتها وترتيب تعرضها في قائمة المركز المالي وفقا لدرجة السيولة النسبية لكل مجموعة. – يجب إبراز مجموع مستقل لكل من الموجودات والمطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وحقوق أصحاب الملكية.
6	**تصنيف الموجودات والمطلوبات**	لا يجوز تبويب مجموعات الموجودات والمطلوبات بين مجموعات متداولة ومجموعات غير متداولة.
7	**تفاصيل الموجودات**	يجب الإفصاح في صلب قائمة المركز المالي أو في الإيضاحات حول القوائم المالية عن الموجودات التالية مع بيان الموجودات التي استثمر المصرف فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مضافا لها ما اشترك فيه معهم والموجودات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها على كل حدة : 1– النقد وما في حكمه 2– ذمم البيوع المؤجلة : – ذمم المرابحات، ذمم الملم، الاستثمار في الاستصناع . 3– استثمارات في أوراق مالية 4– المضاربات. 5– المشاركات 6– المساهمات في رؤوس أموال منشآت 7– البضاعة (تشمل البضائع التي طلبها الآمر بالشراء قبل إبرام عقد بيع المرابحة) 8 – استثمارات في العقارات. 9– الموجودات المنتقاة بغرض التأجير. 10 – الاستثمارات الأخرى مع الإفصاح عن أنواعها الهامة 11 – الموجودات الثابتة مع الإفصاح عن أنواعها الهامة ومجمعات استهلاكها. 12 – الموجودات الأخرى مع الإفصاح عن أنواعها الهامة
8	**صافي القيمة المتوقعة للموجودات**	–يجب الإفصاح عن صافي القيمة المتوقع تحقيقها لأحد الموجودات إذا كانت هذه القيمة اقل من القيمة الظاهر بها الأصل في قائمة المركز المالي – ويجب إثبات الخسائر المتوقعة كلما كان في الإمكان قياسها بدرجة معقولة من التأكد.
9	**التكلفة التاريخية للموجودات والمطلوبات**	–يجب الإفصاح عن التكاليف التاريخية الموجودات أو القيم التاريخية المطلوبات التي تظهر في قائمة المركز المالي بقيمتها النقدية المتوقع تحقيقها (إذا كان التنضيض الحكمي مطبقا).

10	**تفاصيل حركة مخصص الديون المشكوك فيها**	– المبلغ المحمل على قائمة الدخل خلال الفترة المالية باعتباره مخصصا للديون المشكوك في تحصيلها. –الديون المعدومة خلال الفترة المالية. – الديون المعدومة سابقا والتي تم تحصيلها خلال الفترة المالية – رصيد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها في بداية ونهاية الفترة المالي
11	**الإفصاح عن المطلوبات**	–الحسابات الجارية وحسابات الادخار والحسابات الأخرى مع التمييز بينهما –الحسابات الجارية للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى – ذمم السلم الدائنة –ذمم الإستصناع الدائنة. –الأرباح المقرر توزيعها على أصحاب حقوق الملكية – الزكاة والضرائب المستحقة على المصرف – الذمم الأخرى الدائنة
12	**حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة**	– يجب الإفصاح عنها وإظهارها في بند مستقل بعد المطلوبات وقبل حقوق أصحاب الملكية.
13	**حقوق الأقلية**	–يجب الإفصاح عنها في بند مستقل بين مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها وحقوق أصحاب الملكية
14	**الإفصاح عن عناصر حقوق الملكية**	– رأس المال المصرح به والمكتتب به والمدفوع. – عدد حصص (أسهم) حقوق الملكية المصدرة والقائمة والقيمة الاسمية للحصة وعلاوة الإصدار. –الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية في بداية ونهاية الفترة المالية والتغيرات في الاحتياطات خلال الفترة. – الأرباح المبقاة في بداية ونهاية الفترة المالية ومقدار الأرباح أو الخسائر التقديرية المبقاة الناتج عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات في حالة تطبيقية وكذلك التغيرات خلال الفترة بما في ذلك توزيع الأرباح على أصحاب حقوق الملكية والتحويلات بين الاحتياطيات والأرباح المبقاة. –التغيرات في الحقوق الأخرى لأصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية. –أية قيود مفروضة على توزيع الأرباح المبقاة على أصحاب حقوق الملكية.
15	**الحقوق والالتزامات المرتبطة بأنواع الحسابات**	–يجب الإفصاح عن الحقوق والالتزامات والشروط المرتبطة بأنواع حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها والحسابات الأخرى بأنواعها المختلفة الظاهرة في قائمة المركز المالي.

المصدر : محمود رمزي إدريس، مرجع سابق، ص 91-94

ثانيا- العرض والإفصاح في قائمة الدخل (حسابات النتائج) :

وقبل عرض مكونات قائمة الدخل لابد من التعريف بالمفاهيم الأساسية المتعلقة بهذه القائمة[1] :

- **الإيرادات:** هي مقدار الزيادة في الموجودات أو النقص في المطلوبات أو كلاهما معاخلال فترة زمنية معينة الناتج عن طرق وأساليب مشروعة من الاستثمارات بجميع أنواعها ووسائلها أو تقديم الخدمات المصرفية أو تأدية وظائف أخرى تستهدف الربح مثل إدارة الاستثمارات المقيدة للحصول على اجر محدد أو حصة من أرباح تلك الاستثمارات. ولكي تكون زيادة الموجودات أو نقص المطلوبات إيرادا يجب أن تتوافر في الزيادة أو النقص الخصائص التالية :

- أن لا تكون الزيادة في الموجودات او النقص في المطلوبات ناشئة عن الاستثماراتاو توزيعها على اصحاب حقوق الملكية، أو إيداعات أو مسحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو إيداعات أو مسحوبات أصحاب الحسابات الجارية أو الحسابات الأخرى أو شراء الموجودات.

- أن ترتبط الزيادة في الموجودات او النقص في المطلوبات بفترة زمنية معينة.

- **المصروفات:** وهي مقدار النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات أو كلاهما معا خلال فترة زمنية معينة الناتج من توظيف الأموال أو إدارة الاستثمار بطرق أو وسائل مشروعة أو تقديم الخدمات بجميع أنواعها أو وسائلها المشروعة، ويجب أن لا يكون النقص في الموجودات أو الزيادة في المطلوبات ناشئين عن التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية أو استثماراتهم أو مسحوبات أو إيداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها، أو مسحوبات أو إيداعات أصحاب الحسابات الجارية أو الحسابات الأخرى.

- **المكاسب:** هي مقدار الزيادة في موجودات المصرف الناتجة عن حيازة موجودات زادت قيمتها خلال الفترة المالية أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية، باستثناء التحويلات التي تجري بين المصرف وأصحاب حقوق حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو التي تجري بين المصرف والمساهمين.

- **الخسائر:** هي مقدار النقص في صافي الموجودات المصرف الناتج عن حيازة موجودات انخفضت قيمها خلال الفترة المالية أو الناتج عن تحويلات فعلية تبادلية أو غير تبادلية مشروعة من عمليات عرضية، باستثناء

[1] حسين محمد سمحان ،موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص 394-395

التحويلات بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وما في حكمها أو بين المصرف وأصحاب حقوق الملكية

– **عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة:** وهو حصة هؤلاء في الربح أو الخسارة عن أموالهم المستمرة بالمشاركة مع أموال المصرف. ويعتبر توزيع الأرباح أو خسائر الاستثمارات التي شاركت بها هذه الأموال.

– **صافي الدخل او الخسارة :** هو مقدار الزيادة أو النقص في حقوق اصحاب الملكية الناتج عن الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر.

والجدول التالي يوضح العناصر المكونة لقائمة الدخل :

الجدول (3) : الإفصاح في قائمة الدخل(حسابات النتائج)

	بند الإفصاح	المعلومات التي يجب الإفصاح عنها
1	**الفترة المالية**	• يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة الدخل •
2	**الإفصاح عن الإيرادات والمصروفات**	– يجب الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمار حسب أنواعها
3	**الإفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات**	– يجب الإفصاح عن طبيعة الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر الأخرى ذات الأهمية النسبية .
4	**الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر التقديرية**	– يجب الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر التقديرية الناتجة عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقا. –ويجب بيان المبادئ العامة التي راعاها المصرف في تطبيق التنضيض الحكمي.
5	**الإفصاح عن تفاصيل قائمة الدخل**	– يجب الإفصاح عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي استثمر المصرف فيها أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة ومضافا لها ما اشترك فيه معهم. – ويجب الإفصاح أيضا عن إيرادات ومصروفات ومكاسب وخسائر الاستثمارات التي انفرد المصرف بالاستثمار فيها. – يجب أن يتم الإفصاح في قائمة الدخل عما يلي : 1– إيرادات ومكاسب الاستثمار. 2 – مصروفات وخسائر الاستثمارات. 3– الدخل أو الخسارة من الاستثمارات.

		4 – عائد أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة في دخل أو خسارة الاستثمارات قبل استقطاع نصيب المصرف بصفته مضاربا. 5– نصيب المصرف في الدخل أو الخسارة من الاستثمارات. 6 – نصيب المصرف من دخل الاستثمارات المطلقة بصفته مضاربا. 7 – نصيب المصرف من ربح الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا. 8 – نصيب المصرف عن إدارة الاستثمارات المقيدة بصفته وكيلا. 9– الإيرادات والمصروفات والمكاسب والخسائر من الأنشطة الأخرى. 10 – المصروفات الإدارية والعمومية 11– الدخل أو الخسارة قبل الزكاة والضرائب 12 – الزكاة والضريبة مع الإفصاح عن مبلغ كل منهما . 13– صافي الدخل أو صافي الخسارة.
6	**الإفصاح عن وعاء الزكاة**	–يجب الإفصاح عن وعاء الزكاة للمصرف إذا التزم المصرف بإخراجها نيابة عن جميع أصحاب حقوق الملكية.
7	**الإفصاح عن نصيب الأقلية**	– يجب الإفصاح عن نصيب الأقلية في صافي الدخل أو صافي الخسارة في قائمة الدخل الموحدة في بند مستقل يظهر قبل صافي الدخل أو صافي الخسارة

المصدر : محمود رمزي إدريس، مرجع سابق، ص94–95

ثالثا : العرض والإفصاح في قائمة التدفقات النقدية:

وتشمل قائمة التدفقات النقدية العناصر التالية :

– **النقد وما في حكمه:** وهو العملات المحلية والأجنبية لدى المصرف وودائع المصرف تحت الطلب لدى المصارف الأخرى.

– **التدفقات النقدية من العمليات**[1]**:** وهي التدفقات النقدية الداخلة إلى المصرف أو الخارجة منه خلال فترة معينة نتيجة لعمليات ينعكس تأثيرها في قائمة الدخل باستثناء التدفقات النقدية الناتجة من التصرف في موجودات اقتناها المصرف لاستخدامه أو استثماره الذاتي (الأصول أو الاستثمارات طويلة الأجل).

[1] حسين محمد سمحان ،موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص 398

– **التدفقات النقدية من الاستثمارات:** وهي تلك التدفقات الناتجة عن اقتناء المصرف الموجودات بغرض الاستثمار.

– **التدفقات النقدية من التمويل:** وهي تلك التدفقات النقدية الداخلة إلى المصرف نتيجة استثمارات أصحاب حقوق الملكية أو إيداعات أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب الحسابات الائتمانية، او النقد الخارج من المصرف نتيجة التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية أو سحوبات أصحاب الحسابات بأنواعها.

والجدول التالي يعرض العناصر المكونة لقائمة التدفقات النقدية :

الجدول (4) : الإفصاح في قائمة التدفقات النقدية

	بند الإفصـــاح	التوضيـــح
1	**الفترة المالية**	– يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التدفقات النقدية
2	**تصنيف قائمة التدفقات النقدية**	– يجب التمييز بين التدفقات النقدية الناتجة من العمليات والتدفقات النقدية الناتجة من الاستثمار والتدفقات النقدية الناتجة من التمويل. – يجب الإفصاح عن عناصر التدفقات النقدية أو الإيضاحات حولها عن عناصر التدفقات النقدية من العمليات والاستثمار والتمويل
3	**الإفصاح عن التغيرات في النقد**	–يجب الإفصاح عن صافي الزيادة أو النقص في النقد خلال الفترة المالية ومبلغ النقد في بداية ونهاية الفترة المالية
4	**الإفصاح عن العمليات التبادلية الغير نقدية**	– وذلك مثل أسهم المنحة أو اقتناء الموجودات مقابل إصدار حصص في حقوق الملكية أو تحمل ام مقابل التزام آخر
5	**الإفصاح عن مكونات النقد**	–يجب الإفصاح عن السياسة المحاسبية التي اتبعها المصرف في تحديد مكونات النقد وما في حكمه

المصدر : محمود رمزي إدريس، مرجع سابق، ص95–96

رابعا: العرض والإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو الأرباح المحتجزة (المبقاة) :

وتشمل قائمة التغيرات في حقوق الملكية العناصر التالية :

– **استثمارات حقوق أصحاب الملكية [1]:** وهي مقدار الزيادة في حقوق أصحاب الملكية الناتج عن قيامهم بتحويل موجودات أو تقديم خدمات إلى المصرف أو سدادهم أو تحملهم التزامات على المصرف.

[1] حسين محمد سمحان ،موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص 397

– **التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية** : وهي مقدار النقص في حقوق الملكية الناتج عن قيام المصرف بتحويل موجودات أو تقديم خدمات إلى أصحاب حقوق الملكية أو سداد، أو تحمله التزامات عليهم.

وتشمل قائمة الأرباح المحتجزة (المبقاة) العناصر التالية:

– صافي الدخل أو الخسارة.

– توزيعات الأرباح على اصحاب حقوق الملكية.

– تحويل الأرباح إلى حسابات أخرى لأصحاب حقوق الملكية: وهو مقدار النقص في الأرباح المبقاة الناتج عن تحويل كل أو جزء من هذه الأرباح إلى الاحتياطيات أو إلى حسابات رأس المال.

والجدول التالي يوضح العناصر المكونة لقائمة التغيرات في حقوق الملكية أو الأرباح المحتجزة (المبقاة):

الجدول (5) : الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة

	بند الإفصـــاح	التوضيـــح
1	**الفترة المالية**	– يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية أو قائمة الأرباح المبقاة.
2	**الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية**	– يجب الإفصاح في قائمة التغيرات في حقوق أصحاب الملكية عن: – رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حدة. – الأرباح المبقاة في بداية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منها عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقا. – استثمارات حقوق أصحاب الملكية خلال الفترة المالية. – صافي الدخل أو صافي الخسارة خلال الفترة المالية. – التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية خلال الفترة المالية. – الزيادة أو النقص في الاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى خلال الفترة المالية. – رأس المال المدفوع والاحتياطي النظامي والاحتياطيات الاختيارية الأخرى كل على حدى. – الأرباح المبقاة في نهاية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منها عن التنضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقا.
3	**الإفصاح في قائمة الأرباح المبقاة**	يجب الإفصاح في قائمة الأرباح المبقاة عن:

		–الأرباح المبقاة في بداية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منها من التضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقا. – صافي الدخل أو صافي الخسارة للفترة المالية. – التحويلات إلى الاحتياطي القانوني (النظامي) والاحتياطيات الاختيارية الأخرى خلال الفترة المالية. – التوزيعات على أصحاب حقوق الملكية وغيرهم خلال الفترة المالية. – الأرباح المبقاة في نهاية الفترة المالية مع الإفصاح عن التضيض الحكمي للموجودات والمطلوبات إذا كان ذلك مطبقا

المصدر : محمود رمزي إدريس، مرجع سابق، ص96–97

خامسا : العرض والإفصاح في قائمة الاستثمارات المقيدة :

مَيّز البيان رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بين حسابات المضاربة المطلقة (حسابات الاستثمار المطلقة) وحسابات المضاربة المقيدة، حيث أورد حسابات الاستثمار المطلقة كأحد مصادر الأموال في قائمة المركز المالي للمصرف، أما حسابات الاستثمار المقيدة نعالجها محاسبيا خارج القوائم المالية للمصرف باعتبارها وحدة محاسبية مستقلة. لذا فقد قرر البيان إعداد قائمة خاصة بها تحتوي على مصادر هذه الأموال واستخداماتها ونتيجة هذا الاستخدام معا.

وتتمثل عناصر هذه القائمة بما يلي[1]:

– **الاستثمارات المقيدة:** وهي الموجودات التي قام المصرف باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقا لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب. ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة المقيدة أو على اساس الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائم المالية.

– **إيداعات وسحوبات أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة:** وهي ما يتسلمه المصرف منهم أو يعطيه لهم من أموال خلال الفترة أو تحويل كل أو بعض أرصدتهم أو قيمة وثائقهم من محفظة إلى أخرى.

[1] حسين محمد سمحان ،موسى عمر مبارك، مرجع سابق، ص 402

– **أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيدة:** ويقصد بها صافي الزيادة أو النقص في الاستثمارات المقيدة الناتجين عن ممارسة النشاط في استثمار هذه الأموال قبل خصم نصيب المصرف مقابل إدارتها.

– نصيب المصرف في أرباح الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا أو أجره بصفته وكيلا.

والجدول التالي يعرض العناصر المكونة لقائمة الاستثمارات المقيدة :

الجدول (6) :الإفصاح في قائمة الاستثمارات المقيدة

	بند الإفصـــاح	التوضيـــح
1	**الفترة المالية**	– يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة
2	**تصنيف قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة**	يجب الفصل بين الاستثمارات المقيدة وفقا لمصادر تمويلها على وجه المثال: حسابات استثمار مقيدة، وحدات محافظ استثمارية)، وكذلك الفصل بين أنواع المحافظ الاستثمارية.
3	**الإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة**	**يجب الإفصاح في قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن المعلومات التالية:** – رصيد الاستثمارات المقيدة في بداية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منه عن التنضيض الحكمي للاستثمارات المقيدة إذا كان ذلك مطبقا. – عدد الوحدات الاستثمارية في كل من المحافظ الاستثمارية وقيمة الوحدة في بداية الفترة المالية. – الإضافات أو إصدارات الوحدات الاستثمارية خلال الفترة. والسحوبات أو الوحدات الاستثمارية المستردة (المعاد شرائها) خلال الفترة من قبل المحفظة – نصيب المصرف بصفته مضاربا في أرباح الاستثمار أو أجره المقطوع بصفته وكيلا للاستثمار والمصروفات غير المباشرة المحملة من المصرف، إذا وجدت على الاستثمارات المقيدة. – أرباح أو خسائر الاستثمارات المقيدة خلال الفترة مع الإفصاح عما نتج منها عن التنضيض الحكمي للاستثمارات المقيدة إذا كان ذلك مطبقا – رصيد الاستثمارات المقيدة في نهاية الفترة المالية مع الإفصاح عما نتج منها عن التنضيض الحكمي للاستثمارات المقيدة إذا كان ذلك مطبقا. –عدد الوحدات الاستثمارية في كل محفظة من المحافظ الاستثمارية في نهاية الفترة وقيمة الوحدة.
4	**الإفصاح في الإيضاحات حول**	يجب الإفصاح في الإيضاحات حول قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة عن المعلومات التالية:

	قائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة	– طبيعة العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمارات المقيدة بصفته مضاربا أو وكيلا. – الحقوق والالتزامات المرتبطة بأنواع الحسابات أو الوحدات الاستثمارية المختلفة.

المصدر : محمود رمزي إدريس، مرجع سابق، ص97-98

سادسا: العرض والإفصاح في قائمة مصادر أموال الزكاة واستخداماتها:

وتشمل هذه القائمة:

– **مصادر أموال الزكاة والصدقات:** تتمثل في زكاة أموال البنك وما يتلقاه من زكاة أموال المسلمين سواء المتعاملين مع البنك أو غيره، إضافة إلى الصدقات التطوعي.

–**استخدامات اموال صندوق الزكاة:** وهي المصارف الثمانية المذكورة في القرآن.

والجدول التالي يعرض العناصر المكونة لقائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة:

الجدول) :7 (قائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة

	بند الإفصـــاح	التوضيـــح
1	**الفترة المالية**	– يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق الزكاة والصدقات.
2	**إخراج الزكاة**	– يجب الإفصاح عما إذا كان المصرف يقوم بإخراج الزكاة نيابة عن أصحاب حقوق الملكية وعما إذا كان المصرف يقوم بجمع وتوزيع الزكاة نيابة عن أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة والحسابات الأخرى
3	**المصادر الأخرى**	– يجب الإفصاح عن المصادر الأخرى لأموال صندوق الزكاة والصدقات.
4	**توزيع الزكاة**	– يجب الإفصاح عن أموال الزكاة والصدقات التي قام المصرف بتوزيعها والإفصاح عن مصارفها، وكذلك أموال الزكاة والصدقات التي لم يقم المصرف بتوزيعها في نهاية الفترة المالية.

المصدر : محمود رمزي إدريس، مرجع سابق، ص98

سابعا: العرض والإفصاح في قائمة مصادر أموال القرض الحسن واستخداماتها:

وتشمل مصادر واستخدامات اموال هذا الصندوق والتي أذن أصحاب الأموال بإقراضها.

والجدول التالي يعرض العناصر المكونة لقائمة مصادر أموال القرض الحسن واستخداماتها:

الجدول (8) : قائمة مصادر أموال القرض الحسن واستخداماتها

	بند الإفصـــاح	التوضيـــح
1	**الفترة المالية**	– يجب الإفصاح عن الفترة المالية التي تشملها قائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن
2	**رصيد القروض والأموال والمتاحة للإقراض**	– يجب الإفصاح عن رصيد القروض والأموال المتاحة للإقراض في بداية الفترة المالية حسب أنواعها. – يجب الإفصاح عن رصيد القروض والأموال المتاحة للإقراض في نهاية الفترة المالية.
3	**الإفصاح عن مصادر الأموال واستخداماتها**	– يجب الإفصاح عن مبالغ ومصادر أموال صندوق القرض خلال الفترة المالية حسب مصادرها. – يجب الإفصاح عن مبالغ استخدامات أموال صندوق القرض خلال الفترة المالية حسب طبيعتها.

المصدر : محمود رمزي إدريس، مرجع سابق، ص99

المبحث الثالث: دور معايير المحاسبة الإسلامية في تحسين جودة القوائم المالية

تشكل معايير محاسبة المؤسسات المالية الإسلامية الإرشادات والتوجيهات والتوصيات الواجب الالتزام بها عند تنفيذ عمليات المحاسبة من إثبات وقياس وعرض وإفصاح عن العمليات التي قام بها المصرف الإسلامي خلال الفترة الزمنية كما تعتبر المقياس اللازم لتقويم الأداء المحاسبي في مجال التنفيذ، وإبداء الرأي المحايد عن المعلومات الواردة بالقوائم المالية.

المطلب الأول: أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في تحسين جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية

تحقق معايير محاسبة المصارف الإسلامية العديد من الأغراض أهمها:

– تعتبر الدستور والمرجع الذي يرجع إليه المحاسب عند تنفيذ العمليات المحاسبية.

– توضح المعالجات المحاسبية لعمليات المصارف الإسلامية مما يحقق مبدأ التوحيد والثبات؛ وتساعد في رفع كفاءة الأداء المحاسبي في المصارف الإسلامية ولاسيما بالنسبة للمحاسبين الجدد.

– تساعد في تحقيق الثقة في القوائم المالية المنشورة لها على المستوى القومي؛

– تساعد في تحقيق التعاون والتنسيق بين المؤسسات والهيئات والمراكز المحاسبية العالمية؛ [1]

كما تعتبر المعايير المحاسبية والشرعية من أهم مرجعيات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية، وأن الالتزام بها يعبر عن مدى التزام المصارف الإسلامية بالأحكام الشرعية، كما أن الالتزام بها يضبط معاملات المصارف الإسلامية، ويقلل إلى حد كبير الاختلاف في الفتاوى بين هيئات الرقابة الشرعية للمصارف الإسلامية، كما أن الالتزام بهذه المعايير الشرعية يوفر حماية للمصارف الإسلامية من تلاعب المتلاعبين الذين يتسترون تحت مسميات التمويل الإسلامي المختلفة.

وتأتي أهمية الالتزام بالمعايير المحاسبية والشرعية من خلال ما يلي:

– إن طبيعة معايير المحاسبة الإسلامية القائمة على المبادئ تمكن من الاعتراف، القياس، والإفصاح عن الجوهر الاقتصادي للمنتجات والمعاملات الإسلامية دون المساس بمبادئ الشريعة؛

[1] بدروني عيسى،جبلاحي وفاء، "معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، مجلد02، عدد03، 2018، ص 76

– وجود هذه المعايير الشرعية والمحاسبية يفيد شركات التدقيق الخارجي في كيفية الضبط والتدقيق الداخلي على أسس وموازين وأوزان محددة؛

–أن الالتزام بهذه المعايير يسهل عملية التصنيف والجودة، حيث يمكن المنافسة على ما هو أجود؛

–إن هذه المعايير المحاسبية تفيد جهات القضاء أو التحكيم للوصول إلى الحكم العادل الواضح بين الجهات المختلفة؛

– إن وجود هذه المعايير والالتزام بها يفيد الدولة والمصارف المركزية وجهات الرقابة والتدقيق، بكيفية التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية وضبطها، والتعرف على أعمالها وعقودها، وكيفية التدقيق عليها على ضوء أسس وضوابط حددتها المعايير؛

– إن الالتزام بها يؤدي إلى التطوير، ولكن هذا إنما يتحقق بإمكانية المراجعة بهذه المعايير على ضوء ضرورة العمل والتطبيق، ففقه التطبيق والمعايشة أهم أنواع الفقه، كما قال تعالى: (فَلَوْلا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ لِيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ) ومن جانب آخر، يسهم اعتماد المعايير في دعم عالمية الصيرفة الإسلامية وانتشارها عالميا وإقرارها سميا من قبل المؤسسات الحكومية والدولية المختلفة، وفيما يأتي أمران للتوضيح [1]؛

– الأمر الأول: يعد التنميط من أهم سمات المنتجات والمؤسسات التي تكتسب صفة العالمية، وهو المدخل لتحويل التطبيقات المحلية والإقليمية إلى تطبيقات عالمية، وهذا ما يشاهد واقعا في عقود المقاولات والمناقصات الضخمة وعقود التوريد والاستيراد والاعتمادات المستندية والتجارة الدولية بصفة عامة. وقد أسهم تنميط أحكام الصكوك الإسلامية وعقودها ونماذجها في اكتسابها صفة العالمية بشكل واضح.

– الأمر الثاني: دأبت الهيئات الشرعية على تقييد مرجعية القوانين الوضعية كأساس لتفسير بنود لعقد والتحاكم والتحكيم في حالات النزاع بقيد عدم مخالفة الشريعة.

وتتجلى أهمية المعايير المحاسبية الإسلامية بالمؤسسات في توفير الثقة والمصداقية في التقارير المالية والتي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة المالية، كما تبين بوضوح مصادر واستخدامات الأموال والبنود التي صرفت فيها ما يؤدي إلى ارتفاع الثقة والجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية الإسلامية. وبالرغم من ارتفاع التكاليف الإدارية لعملية تبني هذه المعايير من حيث عملية تكوين المحاسبين والمراجعين وغيرها، إلا أن ذلك سيعود بالنفع على المؤسسات والتي يمكن أن تزيد في انضباطها وذلك من خلال مساهمتها في توفير الضمانات اللازمة للتأكد من حسن استغلال مصادر الأموال في الوجوه المشروعة والتي تعود على الجميع بالنفع،

[1] عبدالباري مشعل، مرجع سابق، ص 8–9

وبما يتفق مع أهدافها التي أنشئت من أجلها، كذلك وجوب تصميم الإفصاح وفق معايير المحاسبة الإسلامية يضمن تحسين جودة التقارير المالية المعروضة. هذه الأخيرة تعتبر عنصرا محوريا لتحقيق كفاءة الأسواق المالية، حيث تقوم بتوفير المعلومات التي يتم الاعتماد عليها في تحديد أسعار الأسهم والصكوك على أساس سليم، لذا فمن الأهمية إعداد تقارير مالية تخضع لقواعد تحكم دقة وسلامة ما تحتويه من معلومات وتمثل معايير المحاسبة الإسلامية الأداة التي يمكن أن تساعد في إعداد تقارير مالية سليمة ذات موثوقية ومصداقية[1].

كما يمكن القول أن اعتماد المعايير المحاسبية الإسلامية يساهم في التوفيق ما بين السياسات والإجراءات المحاسبية التي تتبعها المؤسسات المالية الإسلامية وتقاربها أو تطابقها وانضباطها بمرجعية واحدة وهو من أهم الأمور التي تعزز انتشار الصناعة المالية الإسلامية وعالميتها.

بالإضافة إلى ما تقدم تعتبر معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ذات أهمية بالغة للأسباب التالية :

-تحقيق التعاون بين المؤسسات المالية من خلال الأعمال المشتركة، بل إلى توحيدها من حيث العقود والضوابط والمبادئ العامة؛[2]

-مناسبة المعايير وإطارها الفكري وإعدادها خصيصا بما يتلاءم مع خصائص البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية؛

- تحسين الجودة والتصنيف الشرعي من خلال قياس درجة الالتزام الشرعي بمؤشرات مخصصة لذلك؛

-حاجة المستخدمين وأهمية معرفة مدى شرعية استثماراتهم؛

-زيادة قابلية المقارنة ما بين المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية؛

-توحيد الإطار الفكري والمعايير المرجعية بين هذه المؤسسات؛

-تحقيق الهوية للمنتجات المالية الإسلامية، وإلا فما معنى وصف المصرف أو المؤسسة بالإسلامي دون أن يكون ذلك متحققا في كل الجوانب وخاصة التي تتعلق بالمحاسبة والإفصاح؛

-التفريق بين المنتجات المالية الإسلامية وبين المنتجات التقليدية؛

[1] -بارضية حكيم، أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2016 ، ص 130

[2] المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلاميةAAOFI ، رابط المادة: http://iswy.co/evean

-تلبية متطلبات المستخدمين من المعلومات المحاسبية والشرعية بما يحقق الاطمئنان التام على مشروعية استثماراتهم وتوظيفاتها؛

كما لا ينبغي إغفال أهمية محاولة الانسجام مع المعايير الدولية والتوافق معها على قدر الإمكان بما لا يخالف المبادئ الإسلامية في الإفصاح والقياس ونوع وشكل العمليات، حتى تتسع دائرة المقارنة لتسع المؤسسات الأخرى الغير عاملة في الإطار الإسلامي.

ويؤثر تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة على جودة القوائم المالية من خلال :

- **المصداقية والموثوقية :** يمكن لمعايير المحاسبة الإسلامية إعطاء القوائم المالية المعدة وفقها مصداقية وموثوقية أكبر نظرا لإعدادها من قبل هيئة متخصصة ومستقلة لا تسعى للربح تحوي العديد من المجالس الاستشارية والخبراء في المجال المحاسبي والشرعي الذين يسعون لتطوير هذه المعايير، خاصة إذا تم اعتماد هذه المعايير بشكل إلزامي من قبل الحكومات في أنظمتها المحاسبية.
- **تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات :** الاكتفاء بتطبيق المعايير الدولية عند إعداد القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية يعني نقص العديد من المعلومات والإفصاحات المتعلقة بالالتزام الشرعي والتي تعتبر معلومات هامة جدا لفئة كبيرة من المتعاملين والمستخدمين والتي لا تغطيها هذه المعايير، ومعايير المحاسبة الإسلامية تملأ هذا الفراغ من خلال تحديد المعلومات الواجب الإفصاح عنها وأساليب قياسها وطرق وعرضها، مما يزيد حجم المعلومات المفيدة للمستخدمين، وبالتالي التحسين من جودة القوائم المالية.
- **التوحيد والثبات :** توحيد شكل ومحتوى وطريقة عرض القوائم المالية للمصارف الإسلامية من شأنه القضاء على اختلاف الافصاحات والقوائم المالية وتباينها من مصرف لآخر نظرا لاختلاف المعايير المعدة وفقها وتشتت المسؤولين عن هذه المصارف من إعدادهم للقوائم بطرق وأساليب مختلفة فهي-المعايير- تشكل مرجع يجمع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية على مرجعية واحدة في إعداد القوائم والذي من شأنه أن يحقق صفة الثبات لهذه القوائم مما يزيد من جودتها.
- **القابلية للمقارنة :** اعتماد وتطبيق معايير المحاسبة الإسلامية من قبل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية سيؤدي حتما إلى زيادة قابلية مقارنة القوائم المالية فيما بين هذه المؤسسات بسبب تماثل المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية من سنة لأخرى، وكذلك داخل المؤسسة الواحدة مما يشجع على التنافس في تطوير المنتجات والخدمات، وكذلك إتاحة الفرصة للمستخدمين للمقارنة بين البدائل واخيار البديل الأمثل، فعند توحيد أسس وطرق المعالجات المحاسبية فينتج عنها قابلية القوائم المالية للمقارنة بين عدة سنوات في نفس المؤسسة، وبين مؤسسات مختلفة لها نفس النشاط.

- **الشفافية والعدل :** تسهم معايير المحاسبة الإسلامية في زيادة شفافية القوائم المالية من خلال الالتزام بمتطلبات الإفصاح التي حددتها المعايير المحاسبية وخاصة معيار العرض والإفصاح والتي تم من خلاله تحديد القوائم المالية الواجب إعدادها والمكونات المضمنة فيها والتي من شأنها أن تعزز الشفافية في القوائم، وأيضا من خلال المعايير الأخرى المتعلقة بالعمليات والمنتجات المالية كالمرابحة والصكوك والأسهم، من خلال توضيح الطرق الصحيحة والسليمة والشرعية في التعامل معها مما يؤدي للالتزام بالمعايير الشرعية والمحاسبية والذي بدوره يجعل القوائم أكثر عدلا ومصداقية.
- **دعم الحوكمة:** يعد الإفصاح المحاسبي مطلبا أساسيا أفرزته ضروريات الحوكمة لأن تحقيق الهدف الأساس من أنظمة حوكمة المؤسسات المالية هو الحفاظ على مصالح المساهمين، وكذلك الأطراف الأخرى. لهذا يعد الإفصاح أحد الأدوات المهمة في تفعيل الحوكمة المصرفية، كما أن الحوكمة في نفس الوقت ساعدت بشكل كبير في تحفيز الشركات بوجه عام والمصارف بوجه خاص على الإفصاح عن كافة المعلومات الضرورية للأطراف المحيطة، ومما سبق يمكن القول أن العلاقة بين الإفصاح والحوكمة هي علاقة طردية تبادلية قائمة على أساس حماية أصحاب المصالح وتقليص فجوة المعلومات بينهم وبين الإدارة[1].

ونظرا لاحتواء القوائم المالية للمصارف الإسلامية على عدد من البنود التي لا توجد في القوائم المالية للمصارف التجارية غير الإسلامية، فإن ذلك يستوجب من هذه المصارف الإسلامية الالتزام بمتطلبات الإفصاح المحاسبي وفقا للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومنها المعيار رقم" (1) العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية[2]."

المطلب الثاني: آثار عدم تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على جودة قوائم المصارف الإسلامية

عدم الالتزام بمعايير المحاسبة الإسلامية يعني الالتزام بمعايير أخرى عند إعداد القوائم المالية، وهذه المعايير البديلة إما أن تراعي جوهر وخصائص المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وإما أن لا تراعيها، وفي حالة عدم مراعاتها–كما هو الحال بالنسبة لمعايير المحاسبة الدولية – تظهر عدة إشكالات وآثار سلبية تؤثر على مستخدمي القوائم وعلى المصرف ذاته ومن هذه الآثار :

[1] بارضية حكيم، بن علي عزوز، ورقة بعنوان " أهمية الإفصاح وفق معايير المحاسبة المالية الإسلامية لدعم الحوكمة بالمؤسسات المالية الإسلامية "، مجلة العلوم التجارية والاقتصادية، العدد 14، 2015، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص89

[2] بدرة بن تومي، مرجع سابق، ص127

-خضوع المصارف الإسلامية للقوانين والتشريعات التي تفرضها الحكومات العاملة فيها والتي لا تراعي غالبا منطلقات عمل المصارف الإسلامية؛

- تضييع المصرف لفرصة استثمار جزء كبير من العملاء الذين يعتبرون الالتزام الشرعي للبنك في معاملاته من أولوياتهم؛

- تضارب الممارسات المحاسبية بين المؤسسات المالية الإسلامية[1]؛

- افتقار القوائم المالية للشفافية نتيجة لعدم كفاية الإفصاح؛

- عدم الثبات بجعل القوائم المالية والافصاحات غير قابلة للمقارنة ببعضها؛

- نقص الشفافية في القوائم المالية للبنوك الإسلامية؛

-احتياج مستخدمي القوائم المالية لمعلومات أكثر مقارنة بنظرائهم التقليديين؛

-عدم كفاية وملاءمة القوائم المعدة لحاجة للمستخدمين من المعلومات حول الالتزام بأحكام الشريعة؛

- التشكك من مدى مصداقية المعلومات الواردة في القوائم نظرا لإعدادها وفق معايير لا تراعي خصوصيات تلك المؤسسات؛

- لجوء المصارف الإسلامية إلى معايير الدولية واكتفاؤها بمتطلبات إفصاحها وأساليب وطرق قياسها مما ينعكس سلبا على تحديد مركزها المالي وحالتها الحقيقية في السوق وعلى قوائمها المالية وعرضها؛

- عدم معالجة المعايير البديلة للنواحي التي تميز العمل المصرفي والمالي الإسلامي والتي لا تتصدى لها إلا معايير المحاسبة الإسلامية بالقدر الكافي والملائم؛

- استخدام طرق محاسبية قد تكون غير سليمة او قد تؤدي الى استخدام طرق محاسبية متباينة او عدم الإشارة الى الطريقة المتبعة[2]؛

-إعداد قوائم مالية كيفية، وبالتالي يصعب الاستفادة منها من قبل المستخدمين بمختلف أنواعهم؛

---

[1] سامر مظهر قنطقجي، براء منذر أرمنازي، مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية ،2006، ص17،18

[2] منى جباى يوسف شعراني، "أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة الدراسات العليا، جامعة النيلين، السودان،2016، عدد15، مجلد 4، ص16

– اختلاف الأسس التي تحدد وتعالج العمليات والأحداث المحاسبية للمنشأة الواحدة والمنشآت المختلفة وبالتالي يصعب على المستفيد الخارجي او المستثمر المقارنة أو دراسة البدائل؛

– صعوبة اتخاذ قرار داخلي أو خارجي من قبل المستفيدين وغيرهم ممن يستخدمون المع[1]لومات المحاسبية.؛

و يمكننا أيضا تحديد الآثار السلبية على جودة القوائم المالية من خلال العناصر التالية :

–**القابلية للمقارنة :** عدم الالتزام بمعايير المحاسبة الإسلامية يعني تشتت المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية وعدم اجتماعها على مرجعية واحدة لإعداد القوائم المالية مما ينعكس بشكل سلبي على إمكانية المقارنة بين قوائم هذه المؤسسات.

–**المصداقية والموثوقية :** تعتبر المعلومات المحاسبية ذات مصداقية وموثوقية إذا تم قياسها وإعدادها وعرضها انطلاقا من مقاييس ومعايير ذات ثقة [2]تضبط تلك المعلومات وتشكل الإطار الفكري العام لها، وفي حالة غياب معايير محاسبة تتلاءم مع خصائص المصارف الإسلامية قد تفقد العديد من المعلومات مصداقيتها في التعبير عن الحالة الحقيقية للمؤسسة وبالتالي تتأثر جودة القوائم المالية بالسلب مما ينعكس على سمعة المصرف أو المؤسسة.

– **تلبية احتياجات المستخدمين من المعلومات :** من أهم متطلبات المستخدمين للقوائم المالية للمصارف الإسلامية ربحية البنك ووضعيته الاقتصادية الجيدة، بالإضافة إلى ذلك يهتم المستخدمون بطرق توظيف المصرف لأموالهم وبنوعية المشاريع التي يستثمر فيها وطرق توزيع الأرباح وطريقة حساب الزكاة وأين صرفت وكذا استخدامات ومصادر القروض الحسنة، وعن نسب العمليات غير المشروعة وطرق التعامل معها. كل هذه المعلومات تشكل أهمية كبيرة للمستخدمين والمستثمرين وانعدامها يعني وجود فجوة كبيرة في القوائم المالية، ونظرا لأت المعايير الدولية لا تتطرق لهذه العناصر فذلك يعني أن التخلي عن المعايير الإسلامية هو الاستغناء عن المعالجة السليمة لهذه العناصر مما يؤثر سلبا على جودة القوائم المالية.

– **التوحيد والثبات :** يحقق التوحيد والثبات قابلية المقارنة والشفافية كما أنه يعزز الثقة في القوائم المالية والتخلي عن معايير تجمع المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من شأنه تضييع الجهود التي بذلتها هذه المصارف لاحتلال مكانتها في الاقتصاد العالمي المصرفي وتوزيع ثقلها وانغلاق كل مؤسسة على نفسها وعلى مجالسها

الشرعية والمحاسبية، كما أن التخلي عن المعايير يعرض المؤسسات لعدم الثبات في طرق العرض والتقييم لعناصر القوائم المالية وهو يشكل عائقا كبيرا لمستخدمي القوائم بزيادة صعوبة قراءة المعلومات وفهمها.

المطلب الثالث: تحديات تحسين جودة القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية

تعتبر المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية حديثة النشأة مقارنة بالمؤسسات المصرفية والمالية التقليدية وقد ساعم تراكم الخبرات ومواجهة التحديات التي خاضتها المؤسسات التقليدية في توسيع خبراتها في التعامل مع المشاكل وتطوير البرامج والمعايير الدولية، وكذلك الحال بالنسبة للصيرفة الإسلامية يمكننا القول أن هنالك جهودا مميزة تبذل لمواكبة العصر وتوفير البدائل الملائمة بما يحقق الاستقلالية المالية والفكرية لخذا النوع من المؤسسات، لكن ورغم كل الجهود لا تزال هنالك عدة تحديات تواجه الهيئات والمنظمات التي تسعى لإعداد لتطوير معايير المحاسبة الإسلامية.

وهناك مجموعة من التحديات تواجه العمل المصرفي الإسلامي ومن أهم هذه التحديات:

– إنشاء إطار تنظيمي متكامل يحكم عمل المصارف الإسلامية ويغطي جميع جوانبها، ويشرف عليها وينظمها، فغياب النهج المشترك بين البلدان التي توجد بها مصارف إسلامية، يعد التحدي الأول وبخاصة في ظل وجود رأيين مختلفين، يرى البعض أن المصارف الإسلامية ينبغي أن تخضع لنظام تشرف عليه وتنظمه بالكامل المصارف المركزية، وبصورة تختلف كلية عن المصارف التقليدية، ووجهة النظر الثانية ترى بوجوب الاعتراف بالطابع الفريد الأنشطة المصارف الإسلامية، مع وضعها تحت نفس نظام الإشراف والتنظيم الذي يمارسه المصرف المركزي، مثلها مثل المصارف التقليدية؛

– ومن التحديات الأخرى، الافتقار إلى البيانات المتكاملة مما يصعب عملية المقارنة بين المصارف الإسلامية عبر البلدان؛

– ومن هذه التحديات أيضا، تعدد جهات التشريع وعدم توحيد الضوابط الشرعية وقلة الوعي لدى الجمهور وصغر حجم القطاع المصرفي الإسلامي مقارنة بنظيره التقليدي. ومنذ أواخر تسعينيات القرن الماضي، كثفت عدة مؤسسات مالية ومصرفيه إسلامية جهودها في إرساء معايير تتفق مع الشريعة، وتوحيد هذه المعايير، وجعلها مقبولة دولية وجعلها منسقة عبر البلدان المختلفة، من هذه المؤسسات بنك التنمية الإسلامي وهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية.

وقد أكدت هذه التحديات الحاجة إلى توحيد الممارسات المحاسبية لقطاع المؤسسات المالية الإسلامية، حيث أن عدم وجود معايير محاسبة ومراجعة مقبولة عموما للمؤسسات المالية الإسلامية، يؤدي إلى قيام كل مؤسسة مالية إسلامية وسلطة تنظيمية بتطوير معايير وممارسات وتنظيمات بشكل مستقل عن المؤسسات والسلطات التنظيمية الأخرى في مجال صناعة الخدمات المالية الإسلامية.[1]

ويلاحظ في القوائم المالية المنشورة للمصارف التقليدية الاختصار الشديد والحذر الملحوظ نظرا لحساسية وضع المصارف في المجتمع، ومن ثم فهي لا تطبق مبدأ أساس التبيان (الإفصاح) بالمفهوم السليم، وبالمقارنة نجد أن القوائم المالية المنشورة للمصارف الإسلامية أكثر تبيان ووضوحا عن نظائرها في المصارف التقليدية. ويوجد هناك اعتباران مهمان لابد من مراعاتهما لدى أي حديث عن ضرورة توسيع نطاق الإفصاح عن المعلومات المحاسبية:

الاعتبار الأول: هو أن بعض الجوانب الجديدة للإفصاح المطلوب توفيره تتطلب من المحاسبين مهارات وخبرات متخصصة جدا لديهم، منها على سبيل المثال الإفصاح عن معلومات المحاسبة الاجتماعية، اذ مازال كثير من المحاسبين لا يستطيعون توفير متطلباته.

الاعتبار الثاني: هو أن الدعوة لتوسيع حدود الإفصاح عن المعلومات المحاسبية يجب ألا تعني الإغراق المفرط بالتفاصيل الكثيرة التي قد تؤدي نتائجها إلى آثار عكسية تربك المستخدمين.)

ومن التحديات التي تواجه المصارف الإسلامية فيما يتعلق بالقوائم المالية وتحسين جودتها العناصر التالية:

– المواءمة بين معايير المحاسبة الإسلامية وبين معايير المحاسبة الدولية والتعامل مع العناصر المختلف فيها بشكل متناسق مع المحافظة على الأصالة والأساس التي تنطبق منه هده المعايير، لذلك، فإن التحدي الأساسي أمام هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يتمثل في إقناع العديد من الجهات التنظيمية بتبني معاييرها؛

– ليس للهيئة ثقل كبير لدى الجهات التنظيمية الوطنية في أنحاء العالم مقارنة بمجلس معايير المحاسبة الدولية الذي يحظى بدعم العديد من الهيئات الدولية التي تروج لاعتماد معاييره[2]؛

[1] محمود رمزي إدريس، مرجع سابق، ص49

[2] بدرة بن تومي، مرجع سابق، ص142

– قد يفضل كثير من المؤسسات المالية التعامل مع مؤسسة واحدة فيما يخص معايير المحاسبة التقليدية والإسلامية بدلا من جهتين منفصلتين؛ ولذا فإن مجلس معايير المحاسبة الدولية قد يفوز بأي تنافس على النفوذ في حيز التمويل الإسلامي في نهاية الأمر؛

– تحقيق القبول العام الدولي لمعايير المحاسبة الإسلامية والخروج بها إلى حيز التنفيذ والإلزام وخاصة قبول الحكومات العربية والإسلامية وهو ما سيجعل قوائم هذه المؤسسات ذات الخصائص المشتركة متميزة وقابلة للمقارنة بشكل أحسن؛

– تطوير لمهارات المحاسبية والشرعية للعاملين على إعداد القوائم المالية للمصارف الإسلامية وهو يشكل أحد أهم التحديات التي تواجهها الهيئة بطرح شهادات مهمة مثل شهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد وشهادة المحاسب القانوني الإسلامي المعتمد، والتي يتم تطوير محتواها التعليمي بشكل مستمر، وتسعى الهيئة من خلالها لإكساب المحاسبين والمراجعين والمدققين المتخصصين مهارات وخبرات في التعامل مع معايير المحاسبة الإسلامية ولهم في نفس الوقت اطلاع شرعي معتبر مما ينعكس على القوائم المالية بشكل إيجابي؛

–التعامل مع البيئة التشريعية التي تشتغل المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية فيها يعد من التحديات الصعبة، فالعديد من الدول من خلال أنظمتها النقدية وبنوكها المركزية تلزم هذه المصارف بقوانين وأنظمة تتعلق بالخدمات التي تقدمها أو بنوع الإفصاحات التي تفرضها عليها عن طريق فرض معايير معينة تم إعدادها بشكل لم يراع فيه بيئة هذه المؤسسات وخصائصها، مما يؤثر بشكل مباشر على مشروعية عملها وجودة إفصاحها وتقاريرها المالية وحتى سمعتها ونصيبها من السوق؛

– مواجهة المستجدات الاقتصادية والمالية وكل التبعات المتعلقة بها من اراء فقهية وتعديلات على المعايير قد تصعب من قضية الحسم في كيفية التعامل مع بعض العمليات مما قد يؤثر بشكل غير مباشر على القوائم المالية؛

– تطوير معايير تتعلق بالمحاسبة الاجتماعية والإفصاحات المتعلقة بالموارد البشرية والأنشطة البيئية خاصة مع توجه العديد من المؤسسات الكبرى للاهتمام بمسألة الموارد البشرية والأنشطة البيئية والاجتماعية وكيفية التعامل معها والمشاركة فيها؛

–الضغوطات الداخلية الممارسة على المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية من طرف جهات تتبنى فكرة كفاية المعايير الدولية والخارجية المتمثلة في إلحاح مجلس معايير المحاسبة الدولية على ضرورة توحيد آليات إعداد القوائم المالية لما له من أثر إيجابي عللا قابلية المقارنة والفهم.

خلاصة الفصل :

تعتبر القوائم المالية الوسيلة الرئيسية التي يتم من خلالها توصيل المعلومات لمختلف الأطراف ذات المصلحة، وعليه يجب أن تكون المعلومات الواردة فيها ذات جودة يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ولما كانت جودة القوائم المالية بهذه الأهمية كان لابد من إيجاد طرق لتحقيقها وتفعيلها من خلال محاولة تحقيق الخصائص النوعية للمعلومات المالية في هذه القوائم وكذا معرفة العوامل التي تؤثر فيها.

ولما كانت المصارف الإسلامية تتميز بشكل مغاير عن المؤسسات التقليدية كان لمستخدميها احتياجات إضافية ومختلفة من أهمها المعلومات التي تساعد على تقويم التزام المصارف بأحكام الشريعة الإسلامية وتحقيق مقاصدها في جميع النشاطات والمعاملات إضافة للربحية التي هي هدف مشترك بين كل المستثمرين.

وقد أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عدة معايير تخص إفصاحات المصارف من أهمها معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية حيث يحدد هذا المعيار أنواع القوائم الواجب على المصارف الإسلامية الالتزام بها وكذا القواعد العامة لعرض المعلومات ومتطلبات الإفصاح في تلك القوائم بشكل دوري لتلبية احتياجات المستخدمين.

وتشكل هذه المعايير عنصرا مؤثرا وفعالا على جودة التقارير المالية للمصارف الإسلامية فهي تمكن من الاعتراف، القياس، والإفصاح عن الجوهر الاقتصادي للمنتجات والمعاملات الإسلامية دون المساس بمبادئ الشريعة، فهي توفر الثقة والمصداقية في التقارير المالية والتي تمثل مخرجات نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة المالية، كما تبين بوضوح مصادر واستخدامات الأموال والبنود التي صرفت فيها ما يؤدي إلى ارتفاع الثقة والجدارة الائتمانية للمؤسسات المالية الإسلامية، وكذلك فهي تعتبر عنصرا موحدا لتوجيه وتنظيم جهود المصارف الإسلامية من خلال توحيد وتنميط طريقة سير عملها ومحاسبتها وهو ما سيدفعها قدما لتطوير إفصاحاتها والانفتاح على أسواق جديدة.

الفصل الثالث

تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية ودورها في تحقيق جودة قوائم المصارف الإسلامية

- دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي -

تمهيد:

تشكل المعايير المحاسبية التي يتم تبنيها من طرف الحكومات والمؤسسات والمنظمات أمرا أساسيا يؤثر على كيان المؤسسات وطريقة عملها، وهذا لأن المعايير تشمل كل الضوابط والمبادئ وأدوات القياس التي لابد على المؤسسة تحقيقها، ومع تطور علم المحاسبة نشأت المعايير المحاسبية الدولية الحديثة في بيئة يحكمها النظام الرأسمالي ولهذا تشكلت هذه المعايير متسقة مع القيم الرأسمالية، لكن العالم يعرف أنماطا اقتصادية مختلفة تعبر عن البيئة والثقافة المحلية والتي ترتبط بالعناصر الاقتصادية المحيطة بها. ولهذا لقيت المعايير الدولية صعوبات في تطبيقها واضطرت الحكومات للتعديل عليها لبناء معايير وطنية.

والمصارف الإسلامية تنطلق في عملها وإعداد منتجاتها ومحاسبتها من المبادئ الإسلامية إلا أن تبنيها أو فرض المعايير الدولية عليها قد يشكل عائقا لها نظرا لعدم كفايتها أو عدم ملاءمتها، ولهذا منذ أن أصدرت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معاييرها المحاسبية سارعت عدة دول ومصارف إسلامية لتبنيها، ومن هذه المصارف مصرف قطر الإسلامي. في هذا الفصل سنعرِف بمصرف قطر الإسلامي واعتماده لمعايير المحاسبة الإسلامية وسنحاول إبراز جزء من الجودة التي يمكن لهذه المعايير تحقيقها في المصارف الإسلامية.

المبحث الأول :مصرف قطر الإسلامي واعتماده لمعايير المحاسبة الإسلامية

المبحث الثاني : تقييم جودة قوائم مصرف قطر الإسلامي باستخدام المقاربة النوعية

المبحث الثالث: تقييم جودة قوائم مصرف قطر الإسلامي باستخدام المقاربة الكمية

المبحث الأول : مصرف قطر الإسلامي واعتماده لمعايير المحاسبة الإسلامية

ويعد مصرف قطر الإسلامي مصرفا إسلاميا عالميا رائدا وشاملا، يتمسك بأحكام الشريعة الإسلامية والمثل والقيم الأخلاقية في جميع معاملاته، كما يحقق المعايير الدولية للعمل المصرفي ويشارك في تنمية الاقتصاد القطري والعالمي ويساهم في تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، بالإضافة إلى خدمات عالية الجودة للعملاء والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء[1].

المطلب الأول : التعريف بمصرف قطر الإسلامي، الخصائص المالية

أولا-التعريف بمصرف قطر الإسلامي :

تم تأسيس مصرف قطر الإسلامي في سنة 1982 كأول مؤسسة مالية إسلامية في قطر، تخضع جميع منتجاته وعملياته المصرفية لإشراف هيئة للرقابة الشرعية بما يضمن الالتزام الدقيق بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية في أنشطة المصرف وعملياته التمويلية[2].

يقدم المصرف خدماته في السوق المحلية -القطرية- من خلال شبكة فروع حديثة منتشرة في جميع أنحاء قطر، كما تقدم الفروع الأساسية مراكز متخصصة تضم مدراء علاقات متمرسين في تقديم خدمات لشرائح محددة من العملاء: مراكز الخدمات المصرفية الخاصة، مراكز خدمات التميز، إلى جانب المراكز الخاصة بالسيدات. بالإضافة إلى امتلاكه لشبكة فروع متميزة، عمل المصرف على تسريع وتيرة الاستثمار في القنوات الالكترونية من خلال توفير خدماته على تطبيق جوال المصرف، والخدمات المصرفية عبر الانترنت، وأجهزة الصراف الآلي والايداع النقدي وأجهزة الصراف التفاعلية.[3]

يمتلك المصرف حصصا هامة في مجموعة من المؤسسات المالية والاستثمارية في قطر، كمصرف "كيو إنفست" و شركة الجزيرة للتمويل وشركة "عقار" التي تعمل في مجال الاستثمار والتطوير العقاري، وشركة ضمان للتأمين الإسلامي "بيمه"، كما أن للمصرف حضورا عالميا قويا يتمثل في المؤسسات المالية التابعة له في الخارج كمصرف المملكة المتحدة في بريطانيا الذي يملك المصرف 99.43% من أسهمه و الذي يهدف لتعزيز

[1] مليكة بن علقمة، تطوير وترشيد عمليات التوريق – دراسة مقارنة بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي، أطروحة نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2015، ص419

[2] مليكة بن علقمة، مرجع سابق، ص416

[3] الموقع الرسمي للمصرف https://www.qib.com.qa/ar/InvestorRelations/fact-sheet/fact-sheet.aspx 2019/06/12

الاستثمارات الخارجية للمصرف في أوروبا، وبيت التمويل العربي في لبنان ومصرف التمويل الآسيوي في ماليزيا ومصرف قطر الإسلامي فرع السودان الذي افتتح سنة 2013.[1]

يقدم المصرف خدمات متنوعة للأفراد مثل الحسابات الجارية، حسابات التوفير، حسابات التوفير للأبناء، حساب الوديعة لأجل، الوديعة بخيارات الدفع الأرباح، برامج التمويل، برامج التكافل، تمويل السيارات، التأمين العائلي، تكافل السيارات، البطاقات الائتمانية، بطاقات مسبقة الدفع، بطاقات الخصم، بطاقات السحب الأجل وغيرها كثير. كما أتته يقدم عدة خدمات للشركات من بينها إدارة الحسابات والنقد، الخدمات الإلكترونية، برامج التمويل، خدمات الخزينة، نظام حماية الأجور، تمويل المركبات والمعدات الثقيلة، الحلول التمويلية، خدمات وتمويل التجارة وغيرها.

ويهدف مصرف قطر الإسلامي إلى أن يكون مصرفا شاملا من خلال التزامه بتقديم خدمات مصرفية شاملة محورها الاهتمام باحتياجات كافة شرائح العملاء واستخدام أحدث التقنيات المصرفية، حيث يولي اهتماما خاصا لأصحاب الثروات والدخول المرتفعة من خلال برنامج "التميز" الذي يوفر مجموعة من الخدمات التي تحقق تطلعات هذه الفئة، إلى جانب الخدمات المصرفية الخاصة.[2]

ثانيا- الخصائص المالية لمصرف قطر الإسلامي :

يعتبر مصرف قطر الإسلامي أكبر المؤسسات المصرفية الإسلامية في قطر، حيث يستحوذ حالياً على نسبة 42.3% من قطاع الصيرفة الإسلامية في البلاد، وحصة حوالي 11% من إجمالي السوق المصرفية. وفي نهاية ديسمبر 2018 بلغ إجمالي حقوق المساهمين في المصرف 15.4 مليار ﷼ قطري حوالي (4.2 مليار دولار أمريكي)، ووصل إجمالي الأصول إلى 153.2 مليار ﷼ قطري حوالي (42.1 مليار دولار أمريكي) [3].

وقد شهدت أصول وخصوم هذا البنك تطورا كبيرا من سنة 2009 إلى سنة 2018 مدعومة بزيادة أرباح البنك وودائعه وحقوق المساهمين، وكثرة الطلب على المنتجات المالية الإسلامية توضح هذا.

---

[1] الموقع الرسمي للمصرف، https://www.qib.com.qa/ar/network/global-network/network.aspx ، 2019/06/12

[2] مليكة بن علقمة، مرجع سابق، ص 419

[3] مليكة بن علقمة، تطوير وترشيد عمليات التوريق – دراسة مقارنة بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي،416 أطروحة نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2015، ص419

والشكل التالي يوضح تطور أصول وخصوم مصرف قطر الإسلامي للفترة الممتدة من 2009- 2018 :

الشكل(4) : تطور أصول وخصوم مصرف قطر الإسلامي (2009- 2018)

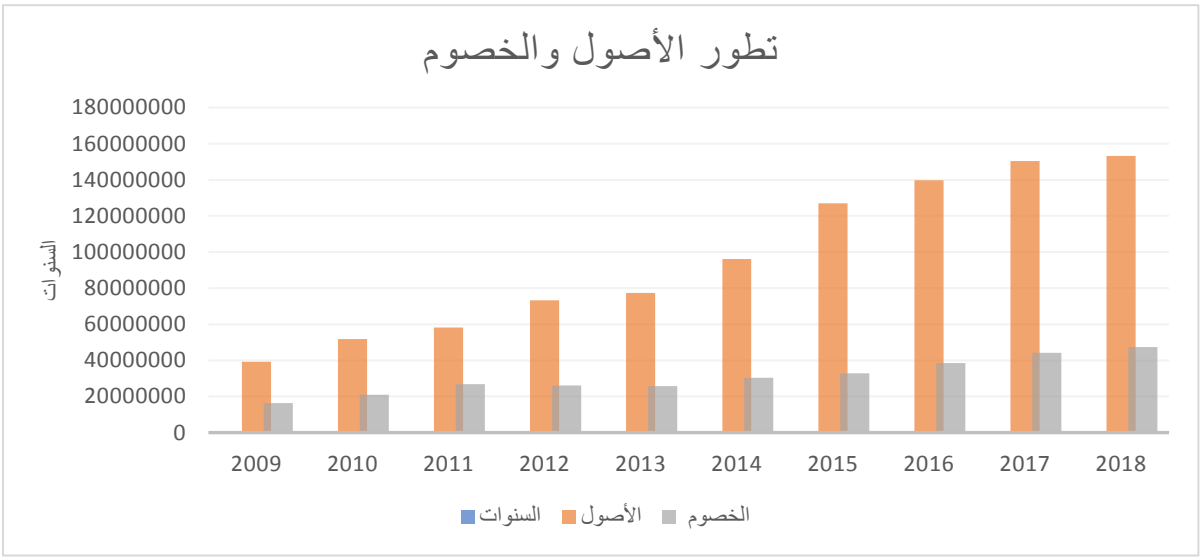

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف **والملحق (1)**

- يظهر أن أصول المصرف شهدت نموا متزايدا من سنة لأخرى، بنسب نمو متفاوتة من سنة لأخرى، وقد سجل ارتفاع نمواً بنسبة 10.9% مقارنة مع عام 2017 حيث بلغت أصوله 153.232 مليار ريال قطري بنهاية العام 2018.

والشكل التالي يوضح تطور صافي أرباح المصرف للفترة الممتدة من 2009- 2018 :

الشكل(5) : تطور صافي أرباح المصرف (2009-2018)

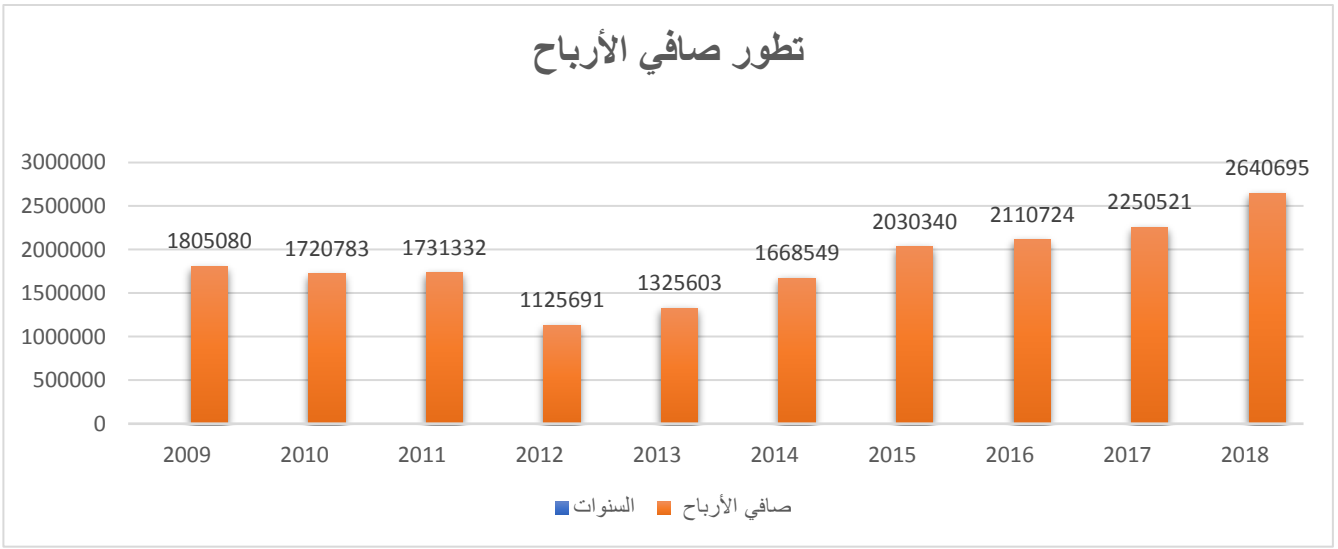

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على التقارير السنوية للمصرف **والملحق(2)**

-حيث يظهر أن أرباح المصرف كانت ثابتة نسبيا في السنوات 2009-2011 ومن ثم تأثرت وانخفضت بشكل كبير في السنة 2012 ثم عادت للارتفاع بداية 2013 وحققت نسبة نمو 11.7 سنة 2018.

-كما أن المصرف قد حقق المصرف أرباحاً صافية بقيمة 2.640 مليون ريال قطري عن العام المالي 2018، مقارنة مع 2.250 مليون ريال قطري عن العام السابق، وبنسبة زيادة قدرها 11.7%.

المطلب الثاني : أهداف مصرف قطر الإسلامي و هيكله التنظيمي

أولا- أهداف مصرف قطر الإسلامي:

يسعى المصرف مصرف قطر الإسلامي لتحقيق الأهداف التالية :

-تقديم حلول مالية مبتكرة تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية؛

- تقديم خدمات عالية الجودة للعملاء والعمل على تعظيم العائدات للمساهمين والشركاء؛

- احتضان بيئة عمل داخلية متميزة في أفرادها، وفي المستوى التقني المتميز؛[1]

- نمو المداخيل من خلال الترويج للمنتجات في كافة الأقسام؛

- نمو المداخيل من خلال توسيع قاعدة العملاء؛

- تطوير منتجات جديدة؛

- تعزيز حصة المصرف في السوق

- تحقيق المصرف مكانة المصرف الإسلامي المفضل للشركات القطرية؛

- تحسين نموذج إدارة العلاقات والتخصص في المنتجات بهدف تحسين الخدمات المقدمة إلى العملاء؛

- ترشيد الإنفاق مع ضمان عدم المساس بالجودة والإنتاجية؛

[1] الموقع الرسمي للمصرف، https://www.qib.com.qa/ar/about-us/mission-vision-values.aspx 2019/06/12

- تطوير قدرات التعليم الإلكتروني وترسيخ ثقافة التعليم الذاتي في المصرف[1]؛

- تقديم الخدمات المصرفية المتطورة لجميع المتعاملين ابتداء من حفظ الودائع وفتح الحسابات المصرفية المختلفة وانتهاء بإجراء الحوالات وفتح الاعتمادات المستندية؛

- تقديم الخدمات الاستثمارية والمتمثلة في فتح ودائع الاستثمار المخصص بما يكفل تشغيل أموال المودعين في مجالات محددة بذاتها؛

- تقديم الخدمات التمويلية اللازمة لتغطية الاحتياجات التجارية أو الاستهلاكية للمتعاملين مع المصرف سواء كانوا مؤسسات أو أفرادا؛

- تقديم الخدمات الاستثمارية والفنية المتصلة بالعقارات ودراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات المختلفة؛

- المساهمة في دفع عجلة النمو الاقتصادي في الدولة عن طريق تأسيس أو الاشتراك في تأسيس المشروعات الإنتاجية والصناعية وفقا لمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية الوطنية ؛

- توفير خدمات اجتماعية تسهم في توثيق عرى الأخوة بين أفراد المجتمع وتنمي علاقات التبادل الحميمة فيما بينهم لما فيه مصلحة البلاد وخير الأمة الإسلامية؛

ثانيا : الهيكل التنظيمي لمصرف قطر الإسلامي

يتشكل الهيكل التنظيمي لمصرف قطر الإسلامي من المجالس واللجان التالية:

1-مجلس إدارة المصرف: يشكل أعلى هيئة داخل المصرف ويباشر مجلس الإدارة المهام والمسؤوليات الرئيسية الآتية :وضع استراتيجيات العمل وفق الأهداف والسياسات وتطويرها، تشكيل الهيكل التنظيمي للمصرف، تشكيل اللجان وتفويض السلطات والصلاحيات، الإشراف على التنفيذ وتقييم الأداء والمخاطر، تعيين جهاز التدقيق الداخلي والإشراف عليه، ترشيح مدقق خارجي مستقل، المسؤولية تجاه المساهمين والأطراف الأخرى، المسؤولية تجاه مصرف قطر المركزي.

[1] رافعي سارة، مقررات بازل 2 وآثارها على المصارف الإسلامية -دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي- ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2014، ص84 نقلا عن : مصرف قطر الإسلامي، التقرير السنوي لسنة 2012 ، ص25

يمثل المجلس كافة المساهمين، وعليه بذل العناية الازمة في إدارة المصرف بطريقة فعالة ومنتجة بما يحقق مصلحة المصرف والشركاء والمساهمين، وأصحاب المصالح، ويحقق النفع العام وتنمية الاستثمار في الدولة، وتنمية المجتمع طبقًا للنظام الأساسي للمصرف[1].

2- لجان المجلس: شكل مجلس الإدارة ست لجان متخصصة تعينه على القيام بواجباته وترفع تقاريرها مباشرة إليه، وتقوم بالمهام نيابة عنه لدعم ممارسات الإدارة الفعالة، وهذه اللجان هي [2]:

أ-اللجنة التنفيذية:

تتألف هذه اللجنة من خمسة من أعضاء المجلس ويشارك في حضور اجتماعاتها الرئيس التنفيذي بالإضافة إلى كبار المسؤولين عن تداول المعلومات والبيانات المطروحة للنقاش وهي بمثابة أداة لتنسيق أعمال المؤسسة ويأتي على رأس مهامها ومسؤولياتها، تزويد المجلس بكل ما يستجد من معلومات عن التطورات التجارية والمعاملات ذات الطبيعة الخاصة، والمراجعة المنتظمة لأداء وأعمال مختلف القطاعات، والتشاور مع إبداء الرأي للمجلس في القرارات الإستراتيجية، وإعداد قرارات منح الائتمان التي تكون ضمن صلاحياتها، كما تعمل اللجنة على وضع مقترحات خطط عمل المصرف، تمهيدا لعرضها على مجلس الإدارة.

ب-لجنة التدقيق والمخاطر:

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو المساعدة على النهوض بمسؤوليات الإشراف العام فيما يتصل بأنشطة المصرف، ويشمل ذلك تقديم التقارير المالية، ونظام الرقابة الداخلية، وإدارة المخاطر الفعلية ومهام التدقيق الداخلي والخارجي والإجراءات المتبعة لرصد مدى التقيد بالقوانين والنظم المنظمة لعمل البنوك. كما يشمل دور اللجنة بوجه خاص رفع تقارير إلى المجلس وتقديم المشورة والتوصيات المناسبة بشأن المسائل ذات الصلة بما تقوم بها من أعمال التدقيق وبميثاق عمل لجنة المخاطر من أجل تسهيل اتخاذ القرارات من قبل المجلس.

ج-لجنة السياسات والإجراءات:

[1] مصرف قطر الإسلامي، https://www.qib.com.qa/ar/ ميثاق مجلس الإدارة "المهام والمسؤوليات"، ص1

[2] مصرف قطر الإسلامي، تقرير الحوكمة لسنة 2018، ص11-13

إن الهدف الرئيسي لعمل هذه اللجنة هو دراسة وإعداد وتطوير الاستراتيجيات والأهداف والسياسات ونظم وإجراءات أدلة العمل وتتكفل اللجنة بأن بتسيير سياسات وممارسات المصرف وفقً للمعايير المستقرة للعمل المصرفي، كما تقوم بمراجعة كفاءة التشغيل لكل واحدة من تلك المهام، والتحقق من أن الإجراءات الوظيفية متوائمة مع أهداف وعمليات المؤسسة. ومن مسؤوليات اللجنة أيضا مراقبة أداء المصرف الفصلي على ضوء خطة العمل الاستراتيجية والموازنات المعتمدة، ويشمل ذلك مراجعة وتعزيز تطوير الأعمال، ومواءمة المنتجات، وتوزيع الموارد لمختلف قطاعات العمل بالمصرف. وتتولى اللجنة كذلك تسليط الضوء على مظاهر وحالات الانحراف عن السياسات والإجراءات المنصوص عليها في المعايير القياسية ورفعها لإدارة المصرف من حين لآخر لاتخاذ الخطوات التصحيحية الازمة وهي مسؤولة أيضا عن رسم سياسة المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة على ضوء ما يرفعه المصرف من قيم وشعارات.

د- لجنة الحوكمة :

هي لجنة مستقلة منبثقة عن مجلس الإدارة، ومهمتها هذه اللجنة هي التمثيل الرسمي للتواصل بين مجلس الإدارة وإدارة المصرف في القضايا والأمور الخاصة بالحوكمة، حيث تتولى اللجنة بالأصالة عن المجلس مسؤولية الإشراف العام والملاحظة الوجبة لمبادئ وتوجيهات وممارسات حوكمة الشركات في المصرف، كما تتولى مهمة الإشراف ومتابعة تطبيق هذه المبادئ في جميع أعمال المصرف.

هـ- لجنة الترشيحات والتعويضات والمزايا:

تتولى هذه اللجنة دراسة وتقييم المرشحين للوظائف التنفيذية العليا إضافة إلى المرشحين لعضوية مجلس الإدارة كما أنها مسؤولة عن وضع سياسة الأجور لجذب الموظفين وتحفيزهم والابقاء عليهم، من ذوي الكفاءات العالية وممن لديهم المهارات الازمة لتحقيق أهداف البنك على مدار العام واللجنة مسؤولة أيضً عن التأكد من الموازنة بين مصالح المساهمين والبنك وموظفيه، وتجتمع اللجنة كلما تطلب الأمر مع تطبيق سياسة صارمة بعدم السماح لأي من العاملين بالحضور عند مناقشة ما يخصه من مكافأة أو ترتيبات تعاقدية[1].

و- لجنة الزكاة: تتولى اللجنة مسؤولية تعزيز روابط التعاون والتكافل بين أفراد المجتمع المسلم من خال توجيه أموال الزكاة لمستحقيها. وقد حددت اللجنة أبرز القنوات الشرعية لإنفاق تلك الأموال في أوجه

[1] المرجع السابق، ص13

المساعدات الإنسانية، والتنمية العامة وغيرها من القنوات التي يجوز أن تنفق فيها أموال الزكاة. واللجنة مسؤولة كذلك عن تطوير عاقات جيدة مع الجمعيات والمنظمات الخيرية، وجماعات المساعدات الانسانية التي تقدم مساعدات في مجالات التنمية العامة وذلك بغرض تقييم الجهات التي تتلقى تلك الأموال. وهي مسؤولة أيضا عن وضع سياسات المصرف لجمع الزكاة وصرفها، ومراقبة أرصدة مخصصات الزكاة عن احتساباً الشرعية والمساءلة عن أوجه صرفها، فضا حصيلة أموال الزكاة وتوزيعها وفقً للقواعد والأحكام الشرعية المنظمة لها.

3-هيئة الرقابة الشرعية :

هي المسؤولة بالدرجة الأولى عن مراقبة مدى توافق اعمال المصرف مع أحكام الشريعة الإسلامية ومراجعة ما يعرض عليها من العمليات والمنتجات، وتعمل الهيئة بشكل مستقل بعضوية نخبة من العلماء المتخصصين في فقه المعاملات التجارية والمصرفية، والهيئة مسؤولة أيضا عن ما يلي : تقديم المشورة والتوجيه الإسلامي بناء على طلب إدارة المصرف واستعراض تقارير مدققي الحسابات مع قواعد الشريعة الإسلامية وتقديم تقرير إلى الأعضاء بهذا الشأن وأيضا تحديد ما إذا كانت العقود والمعاملات والصفقات التي عرضت عليها متوافقة مع الشريعة الإسلامية، مراجعة ما عرض عليها من المواد التسويقية للمصرف، التأكد بالوسائل الممكنة من توجيه كافة موارد الدخل والإيرادات التي تتحقق من مصادر غير متوافقة مع الشريعة الإسلامية الى أوجه الخير[1].

والشكل التالي يوضح بشكل مفصل الهيكل التنظيمي لإدارة مصرف قطر الإسلامي:

[1] المرجع السابق، ص14

الشكل (6) : الهيكل التنظيمي لمصرف قطر الإسلامي

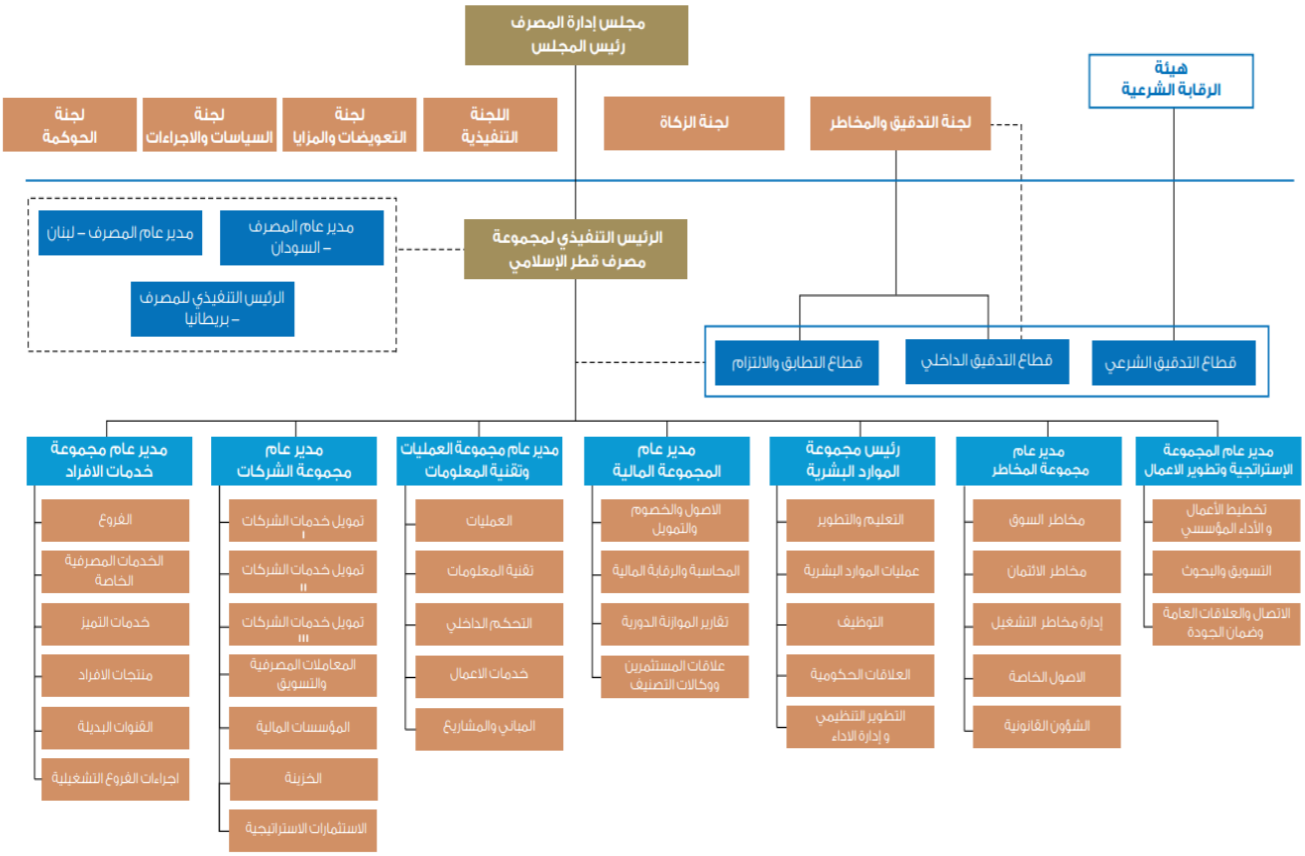

المصدر: مصرف قطر الإسلامي، تقرير الحوكمة 2018، ص5

المطلب الثالث: اعتماد مصرف قطر الإسلامي لمعايير المحاسبة الإسلامية

أولا : اعتماد دولة قطر لمعايير المحاسبة الإسلامية

تعتبر قطر من الدول الأُول التي تبنت معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية كمتطلبات تنظيمية إلزامية، والتي لها علاقة جيدة مع الهيئة من خلال تبادل الزيارات التفاعلية ، وقد زار وفد أيوفي مؤخرا دولة قطر وتم اللقاء بعدة مؤسسات تعمل في الصناعة المالية الإسلامية من بينها بنك قطر المركزي وكانت البداية من مصرف قطر المركزي حيث استقبل محافظ مصرف قطر المركزي وفد

أيوفي وتم خلال اللقاء شكر المصرف على عضويته في أيوفي ودعمه لأنشطتها المهنية، كما تم بحث آفاق تطوير هذه العلاقة وبحث زيادة فاعلية أيوفي في دعم الصناعة المالية الإسلامية في قطر[1].

ويلزم بنك قطر المركزي المصارف الإسلامية العاملة داخل دولة قطر بتطبيق المعايير المحاسبية الإسلامية في إعداد القوائم المالية والإفصاحات الإضافية الأخرى ما عدا النقاط التي لا تغطيها المعايير فيتيح البنك المركزي للمصارف الإسلامية الرجوع للمعاير الدولية.

وفي هذا الصدد يصدر بنك قطر المركزي التعليمات باستمرار للمصارف الإسلامية العاملة تحت سلطته للعمل بموجبات معايير المحاسبة الإسلامية المعدة والمطورة ويوضح النقاط الواجب الالتزام بها مثل هذه التعليمة :"يجب على البنوك الإسلامية تطبيق المعايير المحاسبية التي تصدرها هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI) بشأن السياسات والمعالجات المحاسبية وإعداد القوائم المالية والإفصاحات الملحقة بها مع مراعاة تطبيق المعيار رقم (25) الصادر بشأن تبويب وتقييم الاستثمارات المالية والمعدل لمعيار الهيئة رقم (17)، مع الالتزام بمعايير المحاسبة والإفصاح الدولية(IAS) بالنسبة للأمور التي لم تغطيها معايير الهيئة بعد، ولحين صدور المعايير الخاصة بها"[2].

ثانيا: اعتماد مصرف قطر الإسلامي لمعايير المحاسبة الإسلامية

نظرا للاعتماد المبكر للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية من قبل مصرف قطر المركزي وإلزامه المصارف الإسلامية العمل بها، ويعتبر مصرف قطر الإسلامي أكبر بنك إسلامي في دولة قطر، وحسب التقارير السنوية المتوفرة يظهر أن مصرف قطر الإسلامي يلتزم بإعداد قوائمه المالية و كل إفصاحاته وفق معايير المحاسبة الإسلامية، حيث يصرح المصرف في تقريره السنوي لسنة 2004 تحت عنوان " أهم السياسات المحاسبية المتبعة " أن البيانات المالية تعد وفقا لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والقوانين والتعليمات المصرفية ذات العلاقة الصادرة عن مصرف

[1] الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامي، http://aaoifi.com/?lang=en 2019/06/13

[2] موقع مصرف قطر المركزي، http://www.qcb.gov.qa/arabic/pages/default.aspx 2019/06/13

قطر المركزي[1]، ويَظهرُ في جميع القوائم المنشورة بعد سنة 2004 أن المعايير المعتمدة في إعداد البيانات المحاسبية هي معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية.

وفي التقرير السنوي لسنة 2011 وتحت عنوان الأسس والتجميع يحدد المصرف أنه قد " تم إعداد البيانات المالية الموحدة للبنك وشركاته التابعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2011 وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية، والتعليمات المصرفية ذات الصلة الصادرة عن مصرف قطر المركزي وقانون الشركات التجارية القطري. وتطبق المعايير الدولية للتقارير المالية في حالة وجود عناصر لم يتم إدراجها ضمن معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"[2].

كما أن تدقيق حسابات المصرف من طرف المدققين الخارجيين المستقلين يتم وفقا لمعايير المراجعة الصادرة عن الأيوفي، حيث يُظهر التقرير السنوي لسنة 2018 في تقرير مدقق الحسابات المستقل عند إبداء الرأي أن " في رأينا أن البيانات المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة الجوانب الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2018 وأدائها المالي الموحد وتدفقاتها النقدية الموحدة للسنة المنتهية بذلك التاريخ وذلك لمعايير التدقيق الدولية للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلاميةً وفقا ولوائح مصرف قطر المركزي المعمول بها.[3]

[1] مصرف قطر الإسلامي، البيانات المالية الموحدة لسنة 2004، ص10

[2] مصرف قطر الإسلامي، التقرير السنوي لسنة 2011، ص49

[3] مصرف قطر الإسلامي، البيانات المالية الموحدة لسنة 2018، ص2

المبحث الثاني: تقييم جودة قوائم مصرف قطر الإسلامي باستخدام المقاربة النوعية

في هذا المبحث سيتم التطرق لتقييم جودة قوائم مصرف قطر الإسلامي باستخدام المقاربة النوعية من خلال محاولة قياس مدى توفر الخصائص النوعية للقوائم المالية في قوائم المصرف المدروس، حيث تم إعداد بنود تفصيلية تمثل الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية (الملاءمة، الموثوقية..) وسيتم تقييم جودة قوائم المصرف نوعيا على مدى توفرها واستيفاءها.

المطلب الأول: نموذج الدراسة

يقوم نموذج الدراسة على دراسة العلاقة ما بين معايير المحاسبة الإسلامية ممثلةً في التقارير المالية لمصرف قطر الإسلامي والذي تم التأكد من التزامه بمعايير المحاسبة الإسلامية في المبحث السابق وبين المتغير التابع ممثلا في جودة القوائم المالية والتي يتم التعبير عنها في هذه المقاربة من خلال الخصائص النوعية الأساسية للجودة (الملاءمة، الموثوقية، القابلية للفهم، القابلية للمقارنة).

وأسلوب الدراسة سيعتمد على مؤشر متكون من 21 بند معدةٌ استنباطا من التعريفات و المعاني المضمنة في الخصائص النوعية الأساسية للمعلومات المحاسبية -أنظر **الجدول()**- حيث تشكل هذه البنود نقاط وشروحات للمفاهيم الأساسية لخصائص جودة القوائم المالية، وسيتم تقييم جودة قوائم مصرف قطر الإسلامي من خلال تحليل قوائمه المالية وتقاريره، وتقييم مدى توفر العناصر والبنود التي تعبر عن الجودة في قوائمه، ومن ثم سيتم حساب عدد البنود المتوفرة في إفصاحات المصرف لمعرفة نسبة جودة قوائمه المالية وفقا لمؤشر الجودة.

وقد تم اختيار مصرف قطر الإسلامي نظرا لعدة عوامل من أهمها:

- أن المصرف يعتبر من أقدم البنوك تطبيقا للمعايير الإسلامية.

- سهولة الوصول للتقارير والقوائم المالية للمصرف فهي متوفرة على الموقع الرسمي للمصرف[1].

- عدم توفر المصارف الإسلامية التي تطبق وتعتمد معايير المحاسبة الإسلامية بشكل إلزامي في الجزائر.

أدوات جمع البيانات:

[1] موقع مصرف قطر الإسلامي، التقارير السنوية، https://www.qib.com.qa/ar/InvestorRelations/financial-information/annual-reports.aspx 14/06/2018

وقد تم استعمال السجلات الإدارية ممثلة في القوائم المالية والتقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي لمدة 4 سنوات متتالية (2015-2018) كأداة أساسية لجمع البيانات والمعلومات نظرا لعدة عوامل من أهمها:

- توفر القوائم المالية للمصرف على الموقع الرسمي للمصرف؛

- أن القوائم المالية والتقارير السنوية الرسمية ستكون نتائجها واضحة ودقيقة ولا يمكن تأويلها؛

- صعوبة إجراء مقابلات مع المتخصصين ومسؤولي المصرف وكذا صعوبة توزيع الاستبيانات على العينة المرجوة نظرا لصعوبة التنقل إلى بيئة المصرف؛

- أن القوائم المالية ل4 سنوات كفيلة بتحديد أسلوب المصرف المحاسبي في إعداد القوائم المالية.

الجدول (9) : تقييم جودة القوائم المالية بالمقاربة النوعية

- عند تطبيق معايير المحاسبة الإسلاميةAAOIFI عند إعداد القوائم المالية للمصارف الإسلامية يتم :	**وجود الإجراء**	**عدم وجود الإجراء**
1/ الملاءمة Relevance		
R1- يتم تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.		
R2- القوائم مالية تكشف عن معلومات من حيث المخاطر.		
R3- إعداد وتقديم تقارير مالية دورية، تقدم للمستخدمين خلال فترات محددة.		
R4- تساعد المعلومات المحاسبية في القدرة على التنبؤ المستقبلي.		
R5- المعلومات الواردة بالقوائم المالية تلبي الاحتياجات المختلفة لمستخدميها.		
2/ الموثوقية Reliability		
B1- وجود إدارة مستقلة لنظام المعلومات المحاسبي.		
B2- وجود مراجعين داخليين ذوي مستوى وخبرة.		
B3- تتصف المعلومات المحاسبية المقدمة بالموضوعية.		

B4– يتم عرض المعلومات المحاسبية بطريقة قابلة للتحقق. B5– يلتزم المصرف بمسك مختلف السجلات والوثائق المثبتة لمختلف العمليات.		
3/ القابلية للفهم Understandability U1– توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم ضمن الإيضاحات المتممة لها. U2– القوائم المالية المقدمة منظمة تنظيما جيدا. U3– وجود الرسوم البيانية والجداول التي توضح المعلومات المقدمة. U4– سهولة الفهم لمستخدمي ومعدي التقارير المالية والمحللين الماليين. U5– الفصل بين العناصر المهمة في القوائم المالية. U6– تتسم المعلومات المحاسبية المقدمة بالشمول.		
4/ القابلية للمقارنة Comparability C1– المعلومات المحاسبية تمّكن مستخدميها من مقارنة القوائم المالية. C2–توحيد طريقة عرض القوائم المالية الأساسية. C3– توحيد طريقة عرض القوائم الملحقة والإيضاحات. C4– تماثل المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية من سنة لأخرى. C5– الثبات في عرض البنود وتصنيفها للعمليات المالية من فترة إلى أخرى C6– توحيد طرق القياس المحاسبي المتبعة.		

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الخصائص النوعية لجودة القوائم المالية

المطلب الثاني: تحليل نموذج الدراسة

في هذا المطلب سيتم تحليل القوائم المالية من خلال تقصي وتحديد ما إذا كانت الإجراءات المحددة في **الجدول رقم ()** موجودة أو لا، وسيتم تقديم الأدلة على وجودها إن وجدت، وسيتم التصريح بعدم الوجود عند خلة القوائم منها.

أولا- تحليل الإجراءات المتعلقة بالملاءمة Relevance :

R1- يتم تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب :

- **سنة 2018:** تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31ديسمبر 2018 وفقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 16 يناير 2019[1]. أي 16 يوم من تاريخ إغلاق السنة المالية.

- **سنة 2017:** تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2017 وفقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 17يناير 2018. أي 17 يوم من تاريخ إغلاق السنة المالية.

- **سنة 2016:** تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2016 وفقا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 18 يناير 2017. أي18 يوم من تاريخ إغلاق السنة المالية.

- **سنة 2015:** تمت الموافقة على إصدار البيانات المالية الموحدة للمجموعة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2015 وفقًا لقرار مجلس الإدارة بتاريخ 19 يناير 2016. أي19 يوم من تاريخ إغلاق السنة المالية.

إذن فالتقارير السنوية يتم الموافقة على إصدارها بمعدل 17 يوم من تاريخ إغلاق السنة، والذي يمكن اعتبارها مدة ملائمة جدا للمستخدمين نظرا لحجم البنك. **لذا فيمكن اعتبار أن الإجراء R1 موجود.**

R2- القوائم مالية تكشف عن معلومات من حيث المخاطر:

يقوم المصرف بالإفصاح عن إدارة المخاطر المالية تحت عنوان الإيضاحات حول البيانات المالية الموحدة[2] ويصرح أن المجموعة تتعرض إلى للمخاطر التالية من استخدامها للأدوات المالية: مخاطر الائتمان، مخاطر السيولة، مخاطر السوق، المخاطر التشغيلية، المخاطر الأخرى. ويقدم الإيضاح معلومات حول تعرض المجموعة لكل نوع من المخاطر وأهداف المجموعة وسياساتها وعملياتها لقياس وإدارة المخاطر.

وعلى سبيل المثال: **الشكل ()** يعبر عن ملخص لمركز القيمة المعرضة للخطر لمحافظ المتاجرة للمجموعة في 31 ديسمبر 2018 وخلال السنة.

[1] مصرف قطر الإسلامي، التقرير السنوي 2018، ص67

[2] المرجع السابق، ص89

الشكل (7) : مركز القيمة المعرضة للخطر

	حد أقصى	متوسط	حد أدنى
مخاطر سعر السهم الواحد 10 أيام VAR 99 % (2017)	18592	24909	14502
مخاطر سعر السهم الواحد 10 أيام VAR 99 % (2018)	24596	27255	10337

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي لمصرف قطر الإسلامي 2018، ص105

ونظرا لتوفر الإفصاح عن المخاطر وطريقة قياسها وإدارتها في التقارير السنوية الأربعة للمصرف فبإمكاننا **اعتبار أن الإجراء R2 موجود.**

R3– إعداد وتقديم تقارير مالية دورية، تقدم للمستخدمين خلال فترات محددة :

يعد المصرف ويقدم التقارير المالية الربعية على مدار السنة وينشرها على موقعه الرسمي[1]، فهو يقدم للمستخدمين التقارير الربعية بشكل متسق، حيث يعد تقرير الربع الأول بتاريخ 31 مارس، ويعد تقرير الربع الثاني بتاريخ 30 جوان، ويعد تقرير الربع الثالث بتاريخ 30 سبتمبر، بالإضافة إلى القرير السنوي، وحاليا يتوفر تقرير الربع الأول لسنة 2019 المعد لفترة 31 مارس 2019. ونظرا لتوفر التقارير المالية الدورية وتقديمها للمستخدمين على الموقع فيمكننا **اعتبار أن الإجراء R3 موجود.**

R4– تساعد المعلومات المحاسبية في القدرة على التنبؤ المستقبلي :

يعرض المصرف في قوائمه المالية الإيضاحات الخاصة بحسابات السنة مقرونة بأرقام السنة الماضية وذلك لتشكيل فكرة عامة حول تطور أو تدهور ذلك العنصر، كما أن المصرف يقدم المؤشرات المالية التي تعرض تطورات الودائع، الأرباح الصافية، إيرادات التشغيل، الموجودات، حقوق المساهمين، التمويل والاستثمارات لمدة 5 سنوات[2] مما يسهم في تصور التطور العام للمصرف ووضع فرضيات تنبئ أولية.

مع أن المصرف يقدم المعلومات التي سبق الحديث عنها إلا أنها لا تعتبر كافية للتنبؤ بالأحداث المستقبلية لذا فيمكننا اعتبار أن الإجراء R4 غير موجود.

[1] التقارير الربعية، https://www.qib.com.qa/en/index.aspx 13/06/2018

[2] مصرف قطر الإسلامي، التقرير السنوي لسنة 2015، ص45

R5- المعلومات الواردة بالقوائم المالية تلبي الاحتياجات المختلفة لمستخدميها :

يقدم المصرف الافصاحات في القوائم المالية التالية :بيان المركز المالي، بيان الدخل الموحد، التغيرات في حقوق الملكية، بيان التدفقات النقدية كما أنه يضيف قائمة أخرى تميزه عن المؤسسات الأخرى وهي قائمة التغيرات في حسابات الاستثمار المقيدة ويقدم المصرف هذه القائمة نظرا لخاصية هذه الحسابات وتلبية لحاجة مستخدميه من المعلومات عن هذه الحسابات، بالإضافة إلى تغطية المصرف للتقارير الصادرة عن الهيئة الشرعية والتي تطمئن المستثمرين على صحة استثمار أموالهم. لذا فيمكننا اعتبار أن الإجراء 5R موجود.

ثانيا- تحليل الإجراءات المتعلقة بالموثوقية Reliability :

B1- وجود إدارة مستقلة لنظام المعلومات المحاسبي :

يوجد بمصرف قطر الإسلامي إدارة المحاسبة والرقابة المالية والتي تقوم بإعداد القوائم المالية الدورية والسنوية والإيضاحات المتعلقة بمحاسبة عمليات المصرف. لذا فيمكننا اعتبار أن الإجراء B1 موجود.

B2- وجود مراجعين داخليين ذوي مستوى وخبرة :

يوجد بالمصرف نظام رقابة داخلية يقوم بمراجعة الأعمال ورفع التقارير والتوصيات للتصويب وذلك من خلال نظام رقابة داخلية معتمد. حيث تتمتع إدارة التدقيق الداخلي بدور ومهام محددة فهي تشرف على تطبيق وتدقيق نظام الرقابة الداخلية وتدار من قبل مدرب فريق عمل كفؤ ومستقل. وإدارة التدقيق إدارة مستقلة وكباقي الإدارات الرقابية لا تخضع سوى للجنة التدقيق. يتكون فريق التدقيق الداخلي من مدير مسؤول وعدد من الموظفين المتخصصين[1]. لذا فيمكننا اعتبار أن الإجراء B2 موجود.

B3- تتصف المعلومات المحاسبية المقدمة بالموضوعية:

تخضع المعلومات المفصح عنها في القوائم المالية لأساليب قياس محددة ومنصوص عليها، حيث يلزم مصرف قطر المركزي البنوك الإسلامية بها، ولذا لا يمكن أن تتصف هذه المعلومات بالانحياز وعدم الحياد. لذا فيمكننا اعتبار أن الإجراء B3 موجود.

B4- يتم عرض المعلومات المحاسبية بطريقة قابلة للتحقق :

[1] التقرير السنوي 2018، مرجع سابق، ص13

يمكن التحقق من القيم المنشورة في قوائم مصرف قطر الإسلامي وذلك باتباع أساليب القياس الموضحة في الإيضاحات، كما أن تقرير مدققي الحسابات المستقلين يؤكد على قابلية التحقق من المعلومات الواردة في القوائم وذلك بإبداء الرأي في أن القوائم تظهر بصورة عادلة[1] ومن خلال إعادة تقييمهم بعض العناصر للتأكد منها. لذا فيمكننا اعتبار أن الإجراء B4 موجود.

B5- يلتزم المصرف بمسك مختلف السجلات والوثائق المثبتة لمختلف العمليات.:يلتزم المصرف بمسك مختلف السجلات والوثائق المثبتة لمختلف العمليات، وعمل المدقق المالي المستقل يقتضي مراقبة الوثائق والتأكد من صحتها وموافقتها للعمليات المسجلة. لذا يمكننا اعتبار أن الإجراء B5 موجود.

ثالثا- تحليل الإجراءات المتعلقة بالقابلية للفهم Understandability :

U1- توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية ضمن الإيضاحات المتممة لها : تأخذ التوضيحات الجزء الأكبر في التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي وذلك لتوضيح كل المبادئ والسياسات المحاسبية الهامة التي تم إعداد وقياس وعرض بنود القوائم المالية على أساسها، فمثلا وتحت عنوان إدارة الأموال "تقوم مجموعة المصرف بإدارة موجودات محتفظ بها في وحدات مدارة وكيانات استثمار بالنيابة عن المستثمرين. البيانات المالية لهذه الكيانات غير مضمنة في هذه البيانات المالية الموحدة باستثناء عند وجود سيطرة المجموعة على الكيان." لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءU1 موجود.

U2- القوائم المالية المقدمة منظمة تنظيما جيدا : يتم عرض وتقديم القوائم المالية في مصرف قطر الإسلامي بشكل منظم وسهل للقراءة حيث يتم فصل البنود المهمة عن بعضها البعض، وتقدم المجاميع بشكل يميزها عن البنود الأخرى، مع فصل القوائم المالية عن الإيضاحات المتممة لها. لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءU2 موجود.

U3- وجود الرسوم البيانية والجداول التي توضح المعلومات المقدمة : يُدَّعِم مصرف قطر الإسلامي الإفصاحات المقدمة في القوائم المالية بالجداول والرسوم البيانية التي تسهل استيعاب التطورات في عناصر القوائم ومن الأمثلة على ذلك الشكل رقم () الذي يوضح تطور موجودات المصرف خلال الخمس السنوات الماضية. لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءU3 موجود.

[1] تقرير مدققي الحسابات المستقلين، التقرير السنوي 2016، ص 1

الشكل (8) : تطور موجودات(أصول) مصرف قطر الإسلامي 2014-2018

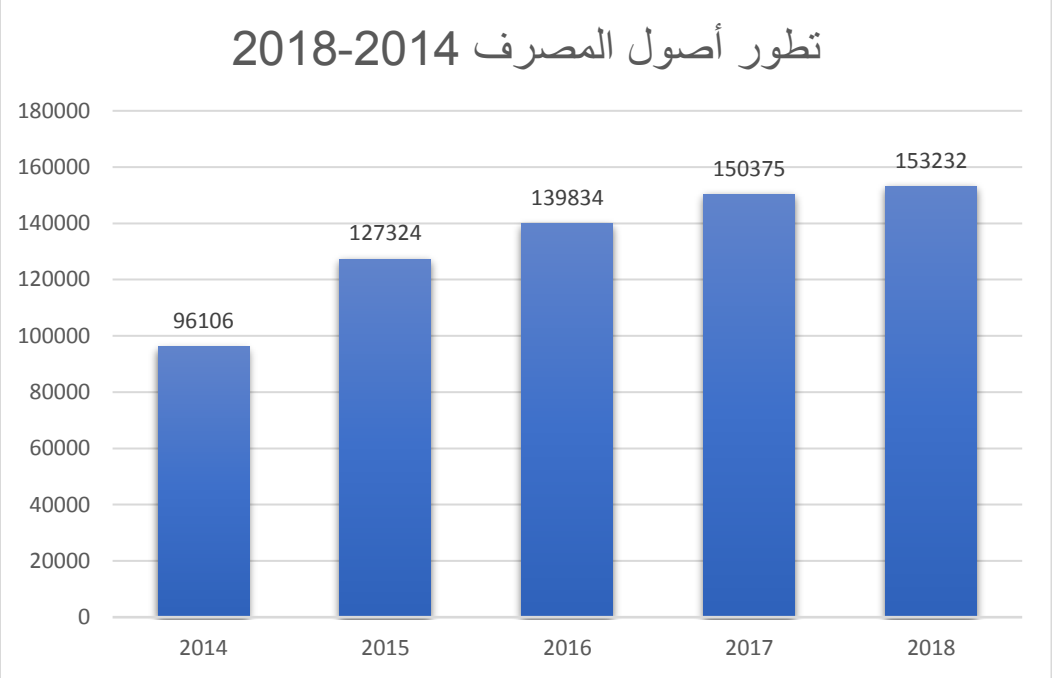

المصدر: مصرف قطر الإسلامي، التقرير السنوي لسنة 2018، ص52 (الوحدة : مليون ريال قطري)

U4- سهولة الفهم لمستخدمي ومعدي التقارير المالية والمحللين الماليين :

تعد قوائم مصرف قطر الإسلامي باللغتين العربية والانجليزية وقد تم الاطلاع على التقارير المنشورة باللغة العربية، وتم ملاحظو أن اللغة المستعملة لغة سهلة في معظمها تراعي المستويات المتفاوتة للمستخدمين، إلا أنها لا تخلو من المفردات التخصصية التي يغلب عليها الجانب المالي والاقتصادي والتي تعتبر ضرورية بالنسبة للمحللين الماليين. لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءU4 موجود.

U5-الفصل بين العناصر المهمة في القوائم المالية :يعتمد مصرف قطر الإسلامي سياسة عدم الجمع بين العناصر المهمة في إفصاحاته ومن الأمثلة على ذلك الفصل بين بنود قائمة المركز المالي المطلوبات وحقوق الملكية وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق[1]. كما أنه يفصل حسابات الاستثمار المقيدة عن قائمة المركز المالي نظرا لأهميتها وخصوصيات تلك الحسابات. لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءU5 موجود.

U6- تتسم المعلومات المحاسبية المقدمة بالشمول :

[1] مصرف قطر الإسلامي، التقرير السنوي لسنة 2016، ص11

المعلومات المقدمة من طرف المصرف تتصف بالشمول، وذلك لأن المصرف يقدم إفصاحات مفصلة وتشمل كل العمليات والموجودات والحسابات التي يشرف عليها أو يعتبر مساهما فيها. لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءU6 موجود.

رابعا- تحليل الإجراءات المتعلقة بالقابلية القابلية للمقارنة Comparability :

C1- المعلومات المحاسبية تمّكن مستخدميها من مقارنة القوائم المالية :

يعرض مصرف قطر الإسلامي جميع قوائمه المالية بالأرقام التي تعبر عن السنة الحالية مرفقة بأرقام السنة الماضية وذلك لتسهيل مقارنة البنود ومعرفة الفروقات الحادثة في العناصر والمجاميع والمداخيل، كما أنها توفر بعض المؤشرات التي تعبر عن السنوات الخمس الماضية لتمكين مستخدميها من مقارنة النتائج المعروضة. لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءC1 موجود.

C2-توحيد طريقة عرض القوائم المالية الأساسية :

تم تتبع التقارير السنوية الأربعة الماضية لمصرف قطر الإسلامي وتم التأكد من أن الطريقة التي يتم بها عرض القوائم المالية تتم بطريقة موحدة، لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءC2 موجود.

C3- توحيد طريقة عرض القوائم الملحقة والإيضاحات :

تم تتبع التقارير السنوية الأربعة الماضية لمصرف قطر الإسلامي وتم التأكد من أن الطريقة التي يتم بها عرض القوائم الملحقة والإيضاحات المتممة للقوائم المالية تتم بطريقة موحدة، لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءC3 موجود.

C4- تماثل المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية من سنة لأخرى :

يقوم مصرف قطر الإسلامي بإعداد قوائمه المالية وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منذ أكثر من 15 سنة والتي تحدد المبادئ الواجب اتباعها في إعداد القوائم المالية، وقد تم الاطلاع على القوائم المالية للأربع سنوات الماضية ولم يتم تحديد أي تغيير في المبادئ المحاسبية المتبعة. لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءC4 موجود.

C5- الثبات في عرض البنود وتصنيفها للعمليات المالية من فترة إلى أخرى : تم تتبع التقارير السنوية الأربعة الماضية لمصرف قطر الإسلامي وتم التأكد من أن الطريقة التي يتم بها عرض **البنود** في القوائم المالية والإيضاحات المتممة للقوائم المالية تتم بطريقة ثابتة وموحدة، لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءC5 موجود.

C6– توحيد طرق القياس المحاسبي المتبعة :

تم تتبع التقارير السنوية الأربعة الماضية لمصرف قطر الإسلامي وتم التأكد من حسب ادعاء المصرف أن الطريقة التي يتم بها القياس المحاسبي لم تتغير ويصرح المصرف تحت عنوان أساس القياس أنه قد " تم إعداد البيانات المالية على أساس التكلفة التاريخية باستثناء الاستثمارات المالية المصنفة على أنها "استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية" و"استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل" و"مشتقات الأدوات المالية" و"الاستثمارات العقارية" (التي تم قياسها بالقيمة العادلة)."[1] لذا يمكننا اعتبار أن الإجراءC5 موجود.

المطلب الثالث: نتائج الدراسة

الجدول التالي يوضح نتائج الإجراءات الموجودة وغير الموجودة المتعلقة بخصائص الجودة لمصرف قطر الإسلامي والتي تم التأكد منها في المطلب السابق :

الجدول (10) :إجابة تقييم جودة القوائم المالية بالمقاربة النوعية

– عند تطبيق معايير المحاسبة الإسلاميةAAOIFI في إعداد القوائم المالية مصرف قطر الإسلامي نجد أنه :	وجود الإجراء	عدم وجود الإجراء
1/ الملاءمة Relevance		
R1– يتم تقديم المعلومات المحاسبية في الوقت المناسب.	X	
R2– القوائم مالية تكشف عن معلومات من حيث المخاطر.	X	
R3– إعداد وتقديم تقارير مالية دورية، تقدم للمستخدمين خلال فترات محددة.	X	
R4– تساعد المعلومات المحاسبية في القدرة على التنبؤ المستقبلي.		X
R5– المعلومات الواردة بالقوائم المالية تلبي الاحتياجات المختلفة لمستخدميها.	X	

[1] التقرير السنوي لسنة 2014، ص 13

2/ الموثوقية Reliability		
B1- وجود إدارة مستقلة لنظام المعلومات المحاسبي.	X	
B2- وجود مراجعين داخليين ذوي مستوى وخبرة.	X	
B3- تتصف المعلومات المحاسبية المقدمة بالموضوعية.	X	
B4- يتم عرض المعلومات المحاسبية بطريقة قابلة للتحقق.	X	
B5- يلتزم المصرف بمسك مختلف السجلات والوثائق المثبتة لمختلف العمليات.	X	
3/ القابلية للفهم Understandability		
U1- توضيح المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم ضمن الإيضاحات المتممة لها.	X	
U2- القوائم المالية المقدمة منظمة تنظيما جيدا.	X	
U3- وجود الرسوم البيانية والجداول التي توضح المعلومات المقدمة.	X	
U4- سهولة الفهم لمستخدمي ومعدي التقارير المالية والمحللين الماليين.	X	
U5- الفصل بين العناصر المهمة في القوائم المالية.	X	
U6- تتسم المعلومات المحاسبية المقدمة بالشمول.	X	
4/ القابلية للمقارنة Comparability		
C1- المعلومات المحاسبية تمّكن مستخدميها من مقارنة القوائم المالية.	X	
C2-توحيد طريقة عرض القوائم المالية الأساسية.	X	
C3- توحيد طريقة عرض القوائم الملحقة والإيضاحات.	X	
C4- تماثل المبادئ المحاسبية المتبعة في إعداد القوائم المالية من سنة لأخرى.	X	
C5- الثبات في عرض البنود وتصنيفها للعمليات المالية من فترة إلى أخرى	X	
C6- توحيد طرق القياس المحاسبي المتبعة.	X	

حيث تم الحصول على النسب التالية فيما يخص تحقق الإجراءات :

الجدول رقم(11) : نسب تحقق الخصائص الجودة في قوائم مصرف قطر الإسلامي

الخـــاصـــية	وجود الإجراء	عدم وجود الإجراء
الملاءمة	%80	%20
الموثوقية	%100	0
القابلية للفهم	%100	0
القابلية للمقارنة	%100	0

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج الجدول

أولا – تحليل خاصية الملاءمة :

تم تخصيص خمسة بنود في الجدول للتعبير عن خاصية الملاءمة وقد حقق المصرف 5/4 من الإجراءات أي 80%. ويعتبر هذا الرقم جيدا إذ يعبر على أن المصرف يراعي ملاءمة المعلومات التي يقدمها في قوائمه المالية للخصائص المتعلقة بمستخدميه وبحاجياتهم من المعلومات.

ثانيا – تحليل خاصية الموثوقية :

تم تخصيص خمسة بنود في الجدول للتعبير عن خاصية الموثوقية وقد حقق المصرف 5/5 من الإجراءات أي 100%. ويعتبر هذا الرقم ممتازا إذ يعبر على أن المصرف يراعي القيام بالإجراءات التي من شأنها تحقيق الموثوقية في القوائم والمعلومات المحاسبية التي يقدمها.

ثالثا– تحليل خاصية القابلية للفهم:

تم تخصيص ستة بنود في الجدول للتعبير عن خاصية القابلية للفهم وقد حقق المصرف 6/6 من الإجراءات أي 100%. ويعتبر هذا الرقم ممتازا إذ يعبر على اهتمام المصرف بإيصال المعلومات بشكل سهل مراعيا تفاوت إمكانيات المستخدمين في قراءة القوائم المالية والتفاعل معها لتسهيل عملية قراءتها.

رابعا– تحليل خاصية القابلية للمقارنة:

تم تخصيص ستة بنود في الجدول للتعبير عن خاصية القابلية للمقارنة، وقد حقق المصرف 6/6 من الإجراءات أي 100%. ويعتبر هذا الرقم ممتازا إذ يعبر على أن المصرف يتيح المعلومات الكافية التي تمكن مستخدمي تقاريره المالية من إجراء المقارنات بين القوائم المالية على مدار عدة سنوات ومن مقارنة النتائج والتطورات.

المبحث الثالث: تقييم جودة قوائم مصرف قطر الإسلامي باستخدام المقاربة الكمية

المطلب الأول : نموذج الدراسة

الدارسة التطبيقية تهدف لبيان مدى أثر تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية على جودة القوائم المالية بالاعتماد على نموذج الاستحقاق (إدارة الأرباح). الذي يقوم على حساب المستحقات الاختيارية، بحيث كلما زادت المستحقات الاختيارية كلما قلت جودة التقارير المالية، والعكس صحيح.

وذلك من خلال إجراء دارسة تحليلية على القوائم المالية لمصرف قطر الإسلامي للتعرف على مدى ممارسته لإدارة الأرباح، وذلك للحكم على مدى سلامة وجودة المعلومات الواردة في قوائمه المالية والمعدة وفق معايير المحاسبة الإسلامية.

وقد تم استخدام نموذج Kothari & al 2005 بهدف التعرف على مدى ممارسة مصرف قطر الإسلامي لإدارة الأرباح، للحكم على سلامة وجودة المعلومات الواردة في قوائمه المالية، وذلك بالاعتماد على البيانات الواردة في قائمة الميزانية، قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية.

كما لابد من التنبيه إلى أنه قد اعتمد نموذج Kothari & al 2005 لقياس إدارة الأرباح المصرف محل الدراسة نظرا لاعتباره أكثر دقة من النماذج الأخرى في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح.

حيث تتكون المستحقات الكلية من نوعين من المستحقات، المستحقات الاختيارية، والمستحقات الغير اختيارية بحيث أن:

المستحقات الكلية = المستحقات الاختيارية + المستحقات الغير اختيارية.

ويمكن التعبير عنها بالمعادلة التالية:

$$TAC_{i.t} = NDAC_{i\,t} + DAC_{i\,t}$$

حيث أن:

$TAC_{i.t}$: المستحقات الكلية للمؤسسة i في الفترة t

$NDAC_{i\,t}$: المستحقات الغير اختيارية لمؤسسة i في الفترة t

$DAC_{i\,t}$: المستحقات الاختيارية للمؤسسة i في الفترة t

ويتم تحديد المستحقات الكلية كما يلي:

$$TAC_{i.t}=NI_{i.t}- CFO_{i.t} \quad \text{.....(1)....}$$

حيث أن:

$TAC_{i.t}$: المستحقات الكلية للمؤسسة i خلال الفترة t

$NI_{i.t}$: صافي الدخل للمؤسسة i خلال الفترة t

$CFO_{i.t}$: التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية للمؤسسة i خلال الفترة t

المطلب الثاني : بناء نموذج الدراسة

أولا- حساب المستحقات الكلية "Total Accurals" لمصرف قطر الإسلامي :

حساب المستحقات الكلية يتم بالاعتماد على قائمة التدفقات النقدية وقائمة الدخل وفقا للمعادلة التالية:

$$TAC_{i.t}=NI_{i.t}- CFO_{i.}$$

وقد تم حساب المستحقات الكلية لصرف قطر الإسلامي لمدة 10 سنوات (2009-2018) كما هي موضحة في الجدول التالي :

الجدول (12) : حساب المستحقات الكلية لصرف قطر الإسلامي (2009-2018)

وحدة: ألف دينار قطري

المؤسسة	السنة	صافي الدخل	التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	المستحقات الكلية
مصرف قطر الإسلامي	2009	1.805.080	633.988	1 171 092
	2010	1.833.139	3.410.134	3 410 134
	2011	1.215.863	7.385.076	6 169 213

14 678 558	15.804.249	1.125.691	2012	
3 661 954	4.987.557	1.325.603	2013	
6 808 795	8.477.344	1.668.549	2014	
21144800	-24.115.774	2.970.974	2015	
1 680 227	-3.790.951	2.110.724	2016	
6 171 206	-8.421.727	2.250.521	2017	
510 895	3.151.590	2.640.695	2018	

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير مصرف قطر الإسلامي

ثانيا- تقدير المستحقات غير الاختيارية NDAC :

يتم تقدير معالم النموذج المستخدم a4،a3،a2،a1 لحساب المستحقات غير الاختيارية NDAC من خلال المعادلة (1) لمصرف قطر الإسلامي خلال كل سنة على حدة، بحيث يتم استخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال تصميم معادلة الانحدار الخطي لمدة 10 سنوات وإدخالها للبرنامج Excel من أجل معالجتها والحصول على معالم النموذج المقدرة وبعد الحصول على المعلمات يتم تقدير غير الاختيارية NDAC من خلال المعادلة (2).

$$TAC_{i.t} / A_{i.t-1} = a_1(1/A_{i.t-1}) + a_2 [(\Delta DREV_{i.t} - \Delta DREC_{i.t}) / A_{i.t-1}] + a_3 (PPE_{i.t}/ A_{it-1}) + a_4 ROA_{t-1} + e_{i.t} \ldots\ldots (1)$$

$$NDAC_{i\,t} / A_{i.t-1} = = a_1(1/A_{i.t-1}) + a_2 [(\Delta DREV_{i.t} - \Delta DREC_{i.t}) / A_{i.t-1}] + a_3 (PPE_{i.t}/ A_{it-1}) + a_4 ROA_{t-1} + e_{i.t} \ldots\ldots (2)$$

حيث أن:

$TAC_{i.t}$: المستحقات الكلية المؤسسة (i) في الفترة (t)

$A_{i.t-1}$: إجمالي أصول المؤسسة عند نهاية الفترة (t-1)

$DREV_{i.t}$: التغير في رقم أعمال المؤسسة (i) في الفترة (t)

$DREC_{i.t}$: التغير في رصيد عملاء المؤسسة(i) في الفترة (t)

$PPE_{i.t}$: إجمالي العقارات والممتلكات والآلات للمؤسسة (i) في الفترة (t)

$ROA_{i.t-1}$: معدل العائد على أصول المؤسسة (i) في الفترة (t) ويحسب كما يلي [الربح الصافي /متوسط (أصول أول الفترة + أصول آخر الفترة)]

$E_{i.t}$: الخطأ العشوائي في معادلة الانحدار

a4،a3،a2،a1 : معالم النموذج الخاصة بالمؤسسة (i)

بناء على تطبيق المعادلة السابقة حصلنا على معادلة انحدار لكل سنة من سنوات الدارسة على وبعد معالجتها إحصائيا كما في **الملحق** () تم تقدير معاملات نموذج الانحدار a1،a2، a3، a4 كاالتالي :

الجدول (13) : معاملات معادلة الانحدار المقدرة للنموذج

المعاملات	القيم المقدرة
a1	15145941,12
a2	0,796789457
a3	4,958951303
a4	-9,344960576

المصدر : من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات وتحليل برنامج excel

a1 :$(1/Ait-1)$ a3 : $(PPEit/Ait-1)$

a2 : $(\Delta REVit-\Delta RECit)/Aijt-1$ a4 : $ROAit-1$

وبعد تقدير معالم معادلة نموذج الانحدار a2،a1،a3،a4، قمنا بتقدير قيمة المستحقات غير الاختيارية لكل سنوات الدراسة من خلال المعادلة الآتية :

$$NDAC_{i\,t} / A_{i.t-1} = = a_1(1/A_{i.t-1}) + a_2\,[(\Delta\, DREV_{i.t} - \Delta\, DREC_{i.t}) / A_{i.t-1}] + a_3\,(PPE_{i.t}/ A_{it-1}) + a_4\, ROA_{t-1} + e_{i.t}$$

والجدول(14) يوضح قيم المستحقات غير الاختيارية.

ثالثا- حساب المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) :

بعد حساب المستحقات الكلية وتقدير المستحقات غير الاختيارية يمكننا حساب المستحقات الاختيارية بطرح المستحقات الكلية من المستحقات غير الاختيارية خلال فترة معينة، لنحصل مباشرة على المستحقات الاختيارية والتي تعتبر كمؤشر لقياس ما مدى ممارسة المصرف لإدارة الأرباح.

ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة الآتية:

$$DACit = TACit - NDACit$$

حيث أن :

$DAC_{i\,t}$: المستحقات الاختيارية للمؤسسة i في الفترة t

الجدول() يوضح قيمة المستحقات الاختيارية للمصرف قطر الإسلامي خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى غاية سنة 2018.

رابعا- مدى ممارسة المصرف لإدارة الأرباح:

تعتبر المستحقات الاختيارية (Discretionary Accruals) كمؤشر لقياس ممارسة إدارة الأرباح، بعد الحصول على قيم كل سنة ومن أجل تقرير ما مدى ممارسة المصرف لإدارة الأرباح نقوم بحساب المتوسط الحسابي للقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية ومقارنته بالقيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية بكل سنة، فإن كانت أكبر من المتوسط نقول أن المصرف قد مارس إدارة الأرباح في تلك السنة و تُعطى درجة (1) ، أما إن كانت أقل فإن المصرف لم يمارس إدارة الأرباح و تُعطى درجة (0).

و**الجدول (14)** يبين نتائج ممارسة إدارة الأرباح المتحصل عليها :

الجدول(14): المستحقات الغير اختيارية، المستحقات الاختيارية وإدارة الأرباح في مصرف قطر الإسلامي

2009-2018 (الوحدة: ألف ريال قطري)

السنة	المستحقات الكلية	المستحقات الغير اختيارية	المستحقات الاختيارية	القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية	متوسط المستحقات الاختيارية	إدارة الأرباح
2009	1 171 092	90692,69962	1080399,3	1080399,3	2 499 212,436	0
2010	3 410 134	2777969,476	632164,524	632164,524	2 499 212,436	0
2011	6 169 213	2004537,03	4164675,97	4164675,97	2 499 212,436	1
2012	14 678 558	11774128,31	2904429,688	2904429,688	2 499 212,436	1
2013	3 661 954	3338430,66	323523,34	323523,34	2 499 212,436	0
2014	6 808 795	6011781,21	797013,7896	797013,7896	2 499 212,436	0
2015	21144800	6843587,244	14301212,76	14301212,76	2 499 212,436	0
2016	1 680 227	1617192,255	63034,74538	63034,74538	2 499 212,436	0
2017	6 171 206	5592992,712	578213,2882	578213,2882	2 499 212,436	0
2018	510 895	363438,038	147456,962	147456,962	2 499 212,436	0

المصدر :من إعداد الطالب بالاعتماد على نتائج معادلة الانحدار

المطلب الثالث: تحليل نتائج الدراسة

في هذا الجزء سوف نقوم بتحليل النتائج التي توصلنا إليها ومحاولة معرفة إذا ما كان المصرف يقوم بإدارة الأرباح بالتحكم في الأرباح الاختيارية والتي من شأنها ضرب مصداقية وجودة القوائم المالية للمصرف.

من خلال ما تقدم قمنا بتشكيل جدول للمقارنة بين القيم المطلقة للمستحقات الاختيارية ومتوسطها الحسابي لكل سنة على حدة.

- أفرزت لنا النتائج على أنه هناك توافق كبير بين السنوات المدروسة 2009-2018 والتي يظهر في أغلبها عدم ممارسة مصرف قطر الإسلامي لإدارة الأرباح بعد مقارنة الأرباح الاختيارية بمتوسط الأرباح الاختيارية.

- من خلال جدول النتائج نلاحظ الفرق الكبير والجلي بين المستحقات الاختيارية ومتوسطها الحسابي ل 80 % من السنوات والتي يظهر أن المتوسط أكبر من المستحقات الاختيارية ما عدا السنتين 2011 و2012 والتي

يظهر فيهما أن المستحقات الاختيارية أكبر من المتوسط، وهذا يدل على أن في معظم السنوات الدراسة لم يقم المصرف بممارسة إدارة الأرباح

-مقارنةً بنتائج سنوات الدراسة يظهر ان السنتين 2011 و2012 قد سجلت ارتفاعا كبيرا في المستحقات الاختيارية والذي يأخذنا إلى القول أنه قد يكون هناك سبب غير طبيعي للارتفاع، حيث يجب عند الحكم على هذه السنين بالذات الأخذ بعين الاعتبار الأحداث الاستثنائية التي قد تطرأ على المصرف.

الجدول(15) : نسبة سنوات ممارسة إدارة الأرباح

البيـــــــان	عدد السنوات	النسبة
سنوات عدم ممارسة إدارة الأرباح	8	%80
سنوات ممارسة إدارة الأرباح	2	%20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على النتائج

- تُظهر النتائج أن 80% من السنوات المدروسة قد سجلت مستحقات اختيارية أقل من المتوسط الحسابي لها وبالتالي يمكن الحكم بصفة عامة على أن مصرف قطر الإسلامي لا يقوم بممارسات إدارة الأرباح في إعداد لقوائمه المالية والتي يعدها وفقا لمتطلبات معايير المحاسبة الإسلامية. وبالتالي تدعيم فرضيات البحث والتي تؤكد على أهمية تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية لتحقق الجودة في القوائم المالية للمصارف الإسلامية.

خلاصة الفصل:

تم في هذا الفصل التعريف بمصرف قطر الإسلامي باعتباره أهم مصرف إسلامي في قطر له أهمية كبير في مجال الصيرفة الإسلامية في العالم العربي وكذلك نظرا لتطبيقه لمعايير المحاسبة الإسلامية في إعداد ومعالجة قوائمه المالية، وقد تم في هذا الفصل محاولة تقييم جودة القوائم المالية لهذا المصرف باستخدام المقاربتين النوعية والكمية، حيث تم استخدام المقاربة النوعية في المبحث الثاني من خلال مؤشر مُكوَّن من عدة بنود تمثل الخصائص النوعية الأساسية لجودة المعلومات المحاسبية وقد تم تتبُّع القوائم المالية للمصرف للتحقق من توافر تلك البنود، وتم التأكد من تحقق البنود في قوائم المصرف مما يعبر عن جودة هذه القوائم.

واستخدمَ في المبحث الثالث المقاربة الكمية لقياس جودة القوائم المالية ممثلةً في نموذج كوثاري kothari and al لقياس المستحقات الاختيارية للتحقق من مدى ممارسات إدارة الأرباح من طرف المصرف عند إعداده للقوائم المالية، وتم التأكد من عدم ممارسة المصرف لإدارة الأرباح في أغلب سنوات الدراسة وهو ما يحقق جودة القوائم ويزيد من الاعتقاد بأن تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية يُشكل إضافة لجودة قوائمها المالية.

خاتمة :

تشكل الجودة في القوائم المحاسبية موضوعا مهما يدفع بعلم المحاسبة قُدُما من خلال محاولة التحسين المستمر في جودة المعلومات المالية المقدمة للمستخدمين من خلال القوائم والبحث عن الأساليب والطرق التي تؤدي إلى قوائم مالية ذات جودة عالية تلائم مستخدميها وتحقق ثقتهم.

ومن خلال هذه المذكرة تناولنا موضوع معايير المحاسبة الإسلامية وأهميتها في تحقيق الجودة في القوائم المالية للمصارف الإسلامية مع دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي، هذه المعايير التي أُعدت خصيصا لتنظيم المحاسبة والمالية في المؤسسات المالية الإسلامية نظرا للخصوصيات التي تتميز بها هذه الأخيرة عن غيرها، حيث أن هذه المعايير تراعي في مدخلاتها ومخرجاتها وتوجيهاتها عدم مخالفة القواعد الشرعية في الإسلام وتُطور بناء على احتياجات المستخدمين للمصارف الإسلامية من المعلومات والإفصاحات وهو ما يميزها عن المعايير الدولية التي تم تطويرها وإعدادها لتتلاءم مع المؤسسات التي لا تراعي في عملها أية جوانب دينية.

وقد تطرقنا في هذا البحث للخصائص التي تحدد جودة القوائم المالية ولبعض أهم الطرق في قياسها وللعوامل المؤثرة فيها، كما تطرقنا لمعايير المحاسبة الإسلامية من خلال التعريف بالهيئة المصدرة لها وإبراز أهم أهدافها وهيكلها التنظيمي ومن خلال توضيح الحاجة لهذه المعايير، كما عرضنا متطلبات الإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية حسب كل قائمة من هذه المعايير.

وفي فصل الدراسة التطبيقية اخترنا مصرف قطر الإسلامي نظرا لعدة عوامل من أهمها أنه من المصارف الإسلامية التي تعتمد معايير المحاسبة الإسلامية في إعداد تقاريره المالية، وسلطنا الضوء على قوائمه المالية من خلال تقييم مدى توفر بعض أهم البنود التي تعبر عن الخصائص النوعية الأساسية للقوائم المالية، ومن ثم تقييم مدى قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح، والتي يمكنها التأثير بشكل مباشر سلبا على جودة القوائم المالية.

ومن خلال ما تم عرضه في المذكرة سواء في الجانب النظري أو التطبيقي، يمكننا اختبار الفرضيات مع ذكر النتائج والتوصيات كما يلي:

اختبار الفرضيات :

– بالنسبة للفرضية الأولى والتي تمثلت في " تساهم معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق جودة القوائم المالية للمصارف الإسلامية" فقد تم التأكد من صحتها من خلال التأكيد على أن معايير المحاسبة الإسلامية تتطرق لجميع الاحتياجات من المعلومات لمستخدمي المصارف الإسلامية مما يعزز خاصيتي الملاءمة والموثوقية.

– بالنسبة للفرضية الثانية والتي تمثلت في " يتم تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في مصرف قطر الإسلامي" فإنه قد تم التحقق من تطبيق المعايير من طرف المصرف من خلال إعداده للقوائم المالية وفقا لمتطلبات معايير

المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية منذ 2004 وأن مصرف قطر المركزي يُلزم المصارف الإسلامية العامل في قطر بهذه المعايير.

– بالنسبة للفرضية الثالثة والتي تمثلت في " يوجد تأثير لمعايير المحاسبة الإسلامية على جودة القوائم المالية لمصرف قطر الإسلامي" فقد تم التأكد من صحتها من خلال تقييم التقارير المالية لمصرف قطر الإسلامي وتم التأكد من وجود أغلب البنود التي تعبر عن الخصائص النوعية الأساسية لجودة القوائم المالية، كما قد تم التأكد من عدم قيام المصرف بممارسات إدارة الأرباح لمدة 8 سنوات.

نتائج الدراسة :

بعد دراسة عدة جوانب متعلقة بمعايير المحاسبة الإسلامية، وكذا محاولة تبيين أهمية تطبيق هذه المعايير في المصارف الإسلامية لتحقيق جودة القوائم المالية ومن خلال دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي توصلنا للنتائج التالية:

– تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية يجعل القوائم المالية للمصارف تساعد المستخدمين على مختلف فئاتهم في ترشيد قراراتهم.

– معيار العرض والإفصاح العام للمصارف والمؤسسات المالية الاسلامية يؤدي الي شفافية الإفصاح المحاسبي.

– طبيعة معايير المحاسبة الإسلامية تمكن من الاعتراف، القياس، والإفصاح عن الجوهر الاقتصادي للمنتجات والمعاملات الإسلامية.

– تطبيق معايير المحاسبية الإسلامية بالمؤسسات الإسلامية يساهم في توفير الثقة والمصداقية في التقارير المالية.

– تحتوي القوائم المالية لمصرف قطر الإسلامي على وصف واضح موجز للسياسات المحاسبية الهامة التي تتبعها لإعداد القوائم المالية ونشرها.

– بدرجة كبيرة هناك مستوى متقدم من العرض في القوائم المالية بمصرف قطر الإسلامي.

– لا توجد ممارسات لإدارة الأرباح من طرف مصرف قطر الإسلامي خلال 10/8 من سنوات الدراسة.

– ساعدت معايير المحاسبة الإسلامية على تحقيق الجودة في القوائم المالية لمصرف قطر الإسلامي.

التوصيات:

– ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية في المصارف الإسلامية.

– على المصارف المركزية في الدول العربية والإسلامية تعديل القوانين والإجراءات التي لا تراعي الخصائص التي تتميز بها المصارف الإسلامية.

– الاهتمام بالبحث في مجال معايير المحاسبة الإسلامية وتطبيقاتها الواقعية في المصارف والمؤسسات المالية.

– العمل على تأهيل الكوادر البشرية العاملة بالمصارف الإسلامية بتدريبهم على تطبيق معايير المحاسبة الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومعيار المحاسبة الإسلامي رقم (1) بشكل خاص، وكيفية إعداد التقارير المالية بناء على هذه المعايير.

– عقد الندوات والمؤتمرات الخاصة بموضوع المصارف الإسلامية ومحاسبتها.

– الاستفادة من تجارب البنوك الإسلامية في مجال تطبيق معيار العرض والإفصاح العام رقم1

آفاق الدراسة :

إن البحث في موضوع دور وأهمية معايير المحاسبة الإسلامية في تحقيق وتحسين جودة القوائم المالية للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية قد فتح لنا عدة بابا للعديد من التساؤلات والتي يمكن تحديدها في المباحث التالية :

– جودة قوائم المصارف الإسلامية بين المعايير الدولية والمعايير الإسلامية –دراسة مقارنة–

– محاسبة المصارف الإسلامية في ظل تطبيق المعايير الدولية.

– أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية على شكل منتجات المصارف الإسلامية.

– مدى توافق معايير المحاسبة الإسلامية مع معايير التقارير المالية الدولية.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

الكتب :

1- حسين محمد سمحان، موسى عمر مبارك، "محاسبة المصارف الإسلامية في ضوء المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية"، دار المسيرة، عمان، الأردن،2011

2- سامر مظهر قنطقجي، براء منذر أرمنازي، مؤسسات البنية التحتية للصناعة المالية الإسلامية ،2006

3- طارق عبدالعال حماد، التقارير المالية، الدار الجامعية، مصر، 2005

4- عبد الناصر ابراهيم نور، مؤيد محمد الفضل، علي الدوغجي، المحاسبة الإدارية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2002

5- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، "معايير المحاسبة والمراجعة والضوابط للمؤسسات المالية الإسلامية"، المنامة، 2007

الرسائل العلمية :

6- الغربي سماح، " أثر الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية على جودة التقارير المالية في البنوك التجارية" ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص محاسبة و تدقيق ،جامعة المسيلة، 2015/2014

7- بارضية حكيم، أهمية تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة لتفعيل حوكمة المؤسسات المالية الإسلامية، أطروحة دكتواره، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2015/2016

8- بدرة بن تومي، " آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية (IAS/IFRS) على العرض والإفصاح في القوائم المالية للمصارف الإسلامية"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجيستير، قسم العلوم التجارية، جامعة فرحات، سطيف،2013/2012

9- براء الله ضياء الدين، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة لنيل شهادة الماستر، قسم العلوم المالية والمحاسبية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2017/2016

10- بن فرج زوينة، المخطط المحاسبي البنكي بين المرجعية النظرية وتحديات التطبيق، مذكرة لنيل الدكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2013/2014

11- جيوار أحمد سالار محمد، " أهمية جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية لمستخدميها دارسة على عينة من المستخدمين في منظمات بمحافظة أربيل"، مذكرة ماجيستيرفي المحاسبة، جامعة الموصل، العراق، 2006

12- حورية بو قندورة، جودة المعلومات المحاسبية وأثرها على قرارات مستخدمي القوائم المالية دراسة تطبيقية لمؤسسة مطاحن سيدي أرغيس – بأم البواقي-، مذكرة لنيل الماستر في العلوم التجارية، تخصص محاسبة ومالية، جامعة العربي بن مهيدي بأم البواقي، الجزائر، 2017

13- خنفايس نسرين، نموذج بنائي لتحديد العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر، قسم العلوم المحاسبية والمالية، جامعة أم البواقي، الجزائر، -2017 /2018

14- رافعي سارة، مقررات بازل 2 وآثارها على المصارف الإسلامية -دراسة حالة مصرف قطر الإسلامي- ، مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، الجزائر، 2015/2014

15- سالم عبد الله حلس، مدى التزام المصارف الاسلامية الفلسطينية بتطبيق معيار المحاسبة المالية الخاص بالعرض والإفصاح العام في القوائم المالية، مذكرة ماجيستير، قسم المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2015

16- سعيدي عبدالحليم، محاولة تقييم إفصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي – دراسة عينة من المؤسسات- ، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم التجارية،قسم العلوم التجارية، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014

17- قسوم حنان، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القوائم المالية في ظل تطبيق معايير التقارير المالية الدولية -دارسة تطبيقية حول بعض المؤسسات الاقتصادية بولاية سطيف-، رسالة دكتوراه في العلوم التجارية، تخصص محاسبة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2015-2016

18- محمد جمال شبانة، "آلية توزيع الأرباح في المصارف الإسلامية الفلسطينية"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في المحاسبة والتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2016،

19- مليكة بن علقمة، تطوير وترشيد عمليات التوريق – دراسة مقارنة بين النظام المصرفي التقليدي والنظام المصرفي الإسلامي، أطروحة نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2016/2015

20- أبوحمام مجدي اسماعيل أثر تطبيق قواعد الحوكمة على الافصاح المحاسبي و جودة التقارير المالية : دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، مذكرة ماجيستير، محاسبة وتمويل، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين، 2009

المجلات والدوريات :

21- أحمد عبد الهادي شبير، "مدى التزام المصارف الإسلامية الفلسطينية بمعيار العرض والافصاح العام الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الاسلامية في القوائم المالية"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 5، العدد 9، الجزائر

22- الإمام أحمد يوسف محمد، فتح الرحمن الحسن منصور، "تطبيق معيار العرض والافصاح العام للمصارف الاسلامية ودوره في رفع كفاءة الافصاح المحاسبي للتقارير المالية"، مجلة العلوم الاقتصادية، مجلد 16، إصدار 2، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، 2015

23- البشير زبيدي، يحيى سعيدي، "جودة التقارير المالية ودورها في تقييم الأداء المالية : دراسة حالة مجمع صيدال"، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، المجلد 2, العدد9, جامعة الوادي، 2018

24- أمينة حفاصة، د.عباس فرحات، ورقة بعنوان "جودة القوائم المالية الجزائرية في ظل تبني معايير التقاريير المالية الدولية ias/ifrs "، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية،جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، مجلد 11، العدد2، 2018

25- بدروني عيسى، جبلاحي وفاء، "معايير المحاسبة المالية الإسلامية ودورها في ضبط وتوجيه المؤسسات المالية الإسلامية"، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، المجلد2 ، العدد 03،المسبلة، 2018

26- جبار بوكثير، رضا زهواني، ورقة بعنوان : "الكشوفات المالية حسب المعايير الشرعية للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI"، مجلة اقتصاد المال و الأعمال، المجلد الأول، العدد الأول، جامعة الشهيد حمه لخص، الوادي، ، 2016

27- حسين جميل غافل البديري، "اثر جودة المعلومات المحاسبية في القوائم المالية على قرارات مستخدميها دراسة تطبيقية في مجموعة من الشركات العراقية"، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والتجارية، مجلد 14، عدد1، جامعة الفرات الاوسط التقنية، الكلية التقنية الادارية، الكوفة، العراق، 2017

28- حسين حسين شحاتة، "طبيعة وأسس ومعايير محاسبة المصارف الإسلامي"، كلية التجارة جامعة الأزهر،2007

29- خالد عثمان عبد الرحمن عثمان، عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن، "أخلاقيات مهنة المحاسبة والمراجعة ودورها في كشف ممارسات إدارة الأرباح في شركات المساهمة العامة السودانية – دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين في السودان –"، مجلة العلوم الإدارية، جامعة إفريقيا العالمية، الخرطوم، السودان، العدد الثاني، يناير 2018

30- مجدي مليجي عبد الحكيم مليجي، "أثر التحول إلى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية دراسة نظرية تطبيقية"، مشروع بواسطة عمادة البحث العلمى بجامعة سلمان بن عبد العزيز، 2014

31- ربيع عبد العظيم، " قياس جودة الإفصاح المحاسبي وفق الإطار المفاهيمي لخصائص المعلومات المحاسبية في ضوء معايير المحاسبة المصرية: نموذج مقترح "، المؤتمر الدولي الثاني للمحاسبة، بكلية التجارة، جامعة القاهرة، كلية التجارة، 2017

32- عبد الرحمن محمد سليمان رشوان، ورقة بعنوان" أثر تطبيق معيار العرض والإفصاح العام في القوائم المالية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية الفلسطينية)"، المؤسسة، جامعة العلوم والتكنولوجيا، غزة، فلسطين، العدد 06 ،2017

33- عدي صفاء الدين فاضل، فيحاء عبد الخالق محمود، "قياس مستوى تأثير بعض العوامل المؤثرة على جودة القوائم المالية"، مجلة دورية نصف سنوية تصدر عن كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة البصرة، عدد14، مجلد7، 2015

34- علي حسين الدوغجي، حوكمة الشركات واهميتها في تفعيل جودة ونزاهة التقارير المالية، جامعة بغداد، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم المحاسبة، عدد 7، 2009

35- عمر شريقي، محمد الأمين شربي، ورقة بعنوان "معايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ودورها في توحيد وتنميط العمل المصرفي الإسلامي"، ملتقى الدولي حول دور معـايير المحاسـبة الدوليـة تفعيـل أداء المؤسسات والحكومات، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،2014

36- فوزية براهمي، " نحو تطبيق المحاسبة من منظور إسلامي لتحسين جودة التقارير المالية"، المجلة الجزائرية للتنمية الإقتصادية، جامعة عمار ثليجي، الاغواط، الجزائر، عدد07، 2017

37- منى جباي يوسف شعراني، "أثر التوافق بين معايير المحاسبة للمؤسسات الإسلامية ومعايير التقارير المالية الدولية علي جودة المعلومات المحاسبية"، مجلة الدراسات العليا، عدد15، مجلد 4، جامعة النيلين، السودان،2016

38- ياسين عبدالرحيم ادم موسى، عبد الرحمن البكري منصور،"أثر قياس التكاليف البيئية على جودة المعلومات المحاسبية-دراسة ميدانية على عينة من الشركات الصناعية في السودان -، مجلة العلوم الاقتصادية، عدد18، كلية التجارة للعلوم والتكنولوجيا ، السودان، 2017

المواقع :

39- http://aaoifi.com الموقع الرسمي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

40- https://www.ifrs.org/groups/islamic-finance-consultative-group/#about الموقع الرسمي لمعايير التقارير المالية الدولية

"معايير- http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1236 / المحاسبة المالية الإسلامية ومعايير المحاسبة الدولية

41- http://iswy.co/evean

"المعايير الشرعية لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية والإسلامية " AAOFI "

42- https://www.kantakji.com/media/2642/34507.pd

الرؤية المستقبلية لتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية

43- /https://www.qib.com.qa/ar

الموقع الرسمي لمصرف قطر الإسلامي

44- http://www.qcb.gov.qa/arabic/pages/default.aspx

الموقع الرسمي مصرف قطر المركزي

45- https://www.qib.com.qa/ar/InvestorRelations/financial-information/annual-reports.aspx

التقارير السنوية لمصرف قطر الإسلامي

الملاحق:

الملحق(1) : تطور أصول وخصوم مصرف قطر الإسلامي 2009-2018(ألف ريال قطري)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الأصول	39272700	51877182	58286144	73192062	77354244	96106464	127030504	139834128	150374876	153232365
الخصوم	16431595	20979710	26770625	26075575	25788375	30454809	32822631	38493825	44280420	47315813

الملحق(2) : تطور صافي أرباح المصرف (2009-2018)

السنوات	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
صافي الإرباح	1805080	1720783	1731332	1125691	1325603	1668549	2030340	2110724	2250521	2640695